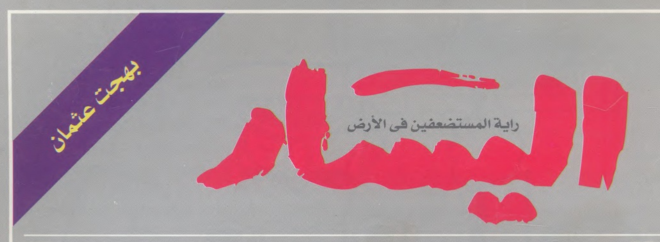


اليسار/العدد ١٢١ / يوليو ٢٠٠١م / ربيع آخر ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



قانون إنتخابى جديد .. كيف ؟

اليسار المصرى وحركات التأسلم السياسى

غسيل الأموال فى مصر

الإستيطان اليهودى بداية النهاية

إريتريا فى مفترق الطرق

أزمة الصحافة الصفراء .. والحريق الذى أشعلته النبأ

لغز العشرين نائبا الذين يساندون الفساد دائما



إهـــداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكـــى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب – القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ – ٥٧٥٩٠١١ – ٥٧٥٩٢٨١ – فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

للیســاردر

للتأخير .. أسباب

على عكس ما اعتاده القارئ، فاليسار منذ استئناف الصدور فى يناير من هذا العام لا توجد لدى باعة الصحف فى اليوم الأول من كل شهر . وأصبحت تتأخر كل عدد يومين أو ثلاثة . وكنا نحاول جهدنا تجاوز هذا الخلل ، ولكننا فوجئنا بالتأخير يصل إلى أسبوع كامل هذا العدد.

وبدأت المشكلة منذ فترة ، عندما دأب بعض الكتاب الأساسيين فى تأخير تسليم موادهم بحجج مختلفة . واضطررنا فى بعض الأحيان للصدور بينما مادتهم لم تصل بعد . ونخص بالذكر الزميلين **أمينة النقاش ومدحت الزاهد.**

وواجهنا مشكلة أخرى مع المراسلين فى الخارج . فعاد للقاهرة **أحمد الخميسى** وترك فراغا فى موسكو لم يعوضه أحد حتى الآن . ويطارد المرض الصديق **نبيل يعقوب** مما يجعل الالتزام بالمواعيد المتفق عليها أمرا بالغ الصعوبة . ويستعد **سمير كرم** للعودة للوطن لنحرم من رسائله من واشنطون والتى كانت أحد أبرز علامات اليسار منذ صدورها . وغادرت "**نجلاء العمرى**" باريس إلى " لندن " وتوقفت عن الكتابة.

وتوقف **أحمد يوسف** عن الكتابة فجأة ودون انذار شكل هما شهريا لنا فى اليسار.

وفى هذا العدد واجهنا مصاعب جديدة . اعتذر **خالد البلشى** سكرتير التحرير عن العمل هذا الشهر ، تاركا رئيس التحرير وحيدا يقوم بالعمل التحريرى كله .. من الاتصال بالمشاركين ومطاردتهم إلى إعداد المادة للجمع واختيار العناوين والصور وإخراج المادة وترتيب الصفحات ومراجعتها وإعداد المجلة فى صورتها النهائية وتسليمها للمطبعة . وتطوعت الزميلة فاطمة خير لتقديم المساعدة ، ولكن الانفلونزا اللعينة طاردتها وألزمتها الفراش.

ومع ذلك فسيجد القارئ أن هناك الكثير من المواد التى تستحق القراءة ، وتعوض الجهد الذى بذل فى إصدار هذا العدد.

لقد نجحنا فى متابعة الأحداث الهامة التى شهدناها فى الأسابيع الأخيرة ولم تكن ضمن خطة العدد، ونعنى بها واقعة صحيفة النبأ وماتلاها من أحداث.

والحدث الثانى الذى لحقت به اليسار كان حديث الرئيس **حسنى مبارك** حول القانون الجديد للانتخابات والذى خصصت له افتتاحية هذا العدد.

وقد احتلت الأحداث والقضايا المصرية أغلب صفحات العدد . من قضية الانتقال لجدول الأعمال فى كافة الاستجوابات إلى معاش العمال ومايكتنفه من أخطار إلى مآسى الزراعة المصرية والفجوة القمحية ، إلى محاكم التفتيش التى تتربص بنوال السعداوى .. إلى الوهم الذى يريدون لنا أن نعيش فيه ، " أيامنا الحلوة" .

وعلى عكس العدد الماضى حيث كانت الاستجابة ضعيفة لدعوة اليسار لنقاش صريح حول" **التجمع والإخوان المسلمون**" فقد شارك فى هذا العدد أربعة كل يناقش الموضوع من زاوية مختلفة ، وإن كان هناك اتفاق بين عدد منهم على أن المشكلة تتعلق بتواجد اليسار ونفوذه قبل كل شئ . **وأملنا أن يتواصل الحوار وأن يشارك" الإخوان المسلمون" فيه .**

وقد واجهنا مشكلة مع رحيل فناننا الكبير" **بهجت عثمان** " صحيح أن بهجت لم يساهم معنا فى اليسار ، ولكنه كان قيمة فنية وإنسانية لاتقدر بثمن . وكانت مشكلتنا أننا أهدينا إليه منذ أشهر قليلة أحد أعدادنا ونشرنا مجموعة من لوحاته الكاريكاتيرية .

ولكن بهجت فنان متجدد ، ورصيد من العمق والاتساع لاينفذ أبدا . فكان هذا الملف الخاص الذى ركزنا فيه على الكاريكاتير الذى نشره فى الأهالى وكان بداية العودة للكاريكاتير السياسى بعد أول انقطاع عنه.

وتنفرد " اليسار" أيضا برسائل هامة من القدس **(حنا عميره)** الذى يناقش ،ورقة تينيت والاتفاقات الأمنية ، ومن حيفا حيث يقدم"**نظير مجلى**" رؤية تحليلية لقضية الاستيطان ، وبداية النهاية لها ، ومن عمان وتحليلات **صلاح يوسف**" للأزمة السياسية الأردنية بأبعادها الثلاثة (التعديل الوزارى - حل مجلس النواب - أزمة ابراهيم غوشه) .. ثم رسالة "**حلمى شعراوى**" أحد أبرز المتخصصين فى الشئون الأفريقية منذ الستينات الذى واصلوا الاهتمام بأحداث القارة وتربطه بقياداتها علاقات حميمة حتى اليوم ، حملته هذه المرة إلى إريتريا وصراعاتها الخارجية والداخلية . وأخيرا رسالة **نبيل يعقوب** حول مايجرى فى ألمانيا وفى برلين تحديدا.

ومرة أخرى نأمل أن تكون هذه المواد وغيرها فى أبواب الكتب ورحيق السنين ومشاغبات ، سببا لكى يغفر لنا قراؤنا هذا التأخير.

اليسار

موقفنا

قانون انتخابى جديد .. كيف ؟

فى لقاء الرئيس " **محمد حسنى مبارك"** بالمجموعة البرلمانية لمجلس الشورى بالحزب الوطنى ، أشار إلى ثلاث قضايا مترابطة تستحق التوقف . فأكد على ضرورة "احترام أحكام القضاء" ، وإنه وإن كان صحيح أن مجلس الشعب سيد قراره " ولكن عندما تصدر محكمة النقض قرارات أرجو أن تكون محل احترام من المجالس النيابية والتشريعية التى تمثل شعب مصر" . وأعلن أنه« **بصدد التفكير فى التوصل إلى أسلوب انتخابى يتلافى كل السلبيات ، ويحقق التزام كل الأحزاب والأفراد والنواب بمصالح وطنهم التزاما كاملا بكل الشفافية بحيث لاتشوبه أى شائبة .. لقد كلفت مجموعة قانونية لكى تقوم بدراسة للتوصل إلى الأسلوب الأمثل لقانون انتخابى يضمن اختيار ممثلى الشعب على المستوى اللائق بالبرلمان ، وأن يكون أسلوبا انتخابيا لايطعن فيه دستوريا ويضمن الاستقرار"**.

وإذا كان الرئيس – شكلياً على الأقل – لايملك بالنسبة لتقارير محكمة النقض حول صحة عضوية مجلس الشعب ، إلا الرجاء – وإن كان يملك فعليا السلطة كاملة فهو رئيس الحزب صاحب الأغلبية الكاسحة فى المجلس ..– فلا شك أنه كرئيس للسلطة التنفيذية منوط به السهر على تنفيذ أحكام القضاء واحترامها . فهو هنا لايخاطب أحداً أخر ، وإنما كل المطلوب أن يأمر معاونيه بتنفيذ أحكام القضاء ، خاصة الأحكام الخاصة بعودة صحيفة الشعب للصدور (١١ حكما) أو الأحكام التى صدرت ضد وزارة الداخلية خلال المعركة الانتخابية وقضت بعدم جواز ترشيح البعض أو ضرورة تغيير الصفة.

ولكن النقطة الهامة فى تصريحات الرئيس **حسنى مبارك** والتى يجب أن يهتم بها الجميع ، هو حديثه عن أسلوب جديد لانتخابات مجلس الشعب يجرى إعداده فى الوقت الحاضر.

ومن ناحية الشكل فمثل هذا الموضوع لايكفى فيه تكليف مجموعة قانونية بالدراسة . فانتخابات مجلس الشعب قضية سياسية حزبية مجتمعية فى الأساس، وتأتى الصياغة القانونية فى المرحلة الأخيرة كترجمة لما أمكن التوصل إليه وبالتالى لايجوز أن ينفرد بها حزب واحد أو مجموعة قانونية يختارها حزب واحد أو شخص واحد. خاصة وأن هؤلاء سبق أن غيروا أسلوب الانتخابات أكثر من مرة ، وثبت فى كل مرة ضيق أفقهم والطريقة الشخصية التى تمت على أساسها صياغة القانون ، وتناقضها مع الدستور.

ومن ناحية الموضوع هناك قضيتان أساسيتان **الأولى رفع يد وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية عامة من العملية الانتخابية** . فقد أثبت الجهاز الادارى – ووزارة الداخلية تحديدا– انحيازهما لحزب الحكومة واحترافهما التزوير فى كافة الانتخابات والاستفتاءات التى جرت منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦. والخصوصية المصرية تقول باستحالة إجراء انتخابات حرة فى أجهزة حكومية لاتدين بالولاء للدولة المصرية وإنما للرئيس وحزبه ، ويصعب عليها تغيير مااعتادت عليه.

بالمقابل لابد من إشراف **هيئة قضائية مستقلة على العملية الانتخابية من البداية الى النهاية** . وهذا يقتضى أولا الكف عن ترديد أكذوبة الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى الأخيرين . فما حدث بالدقة هو رئاسة أعضاء فى الهيئات القضائية (بمن فيهم أعضاء فى

الرئيس حسنى مبارك



فشل نظام الانتخابات بالمقاعد الفردية .. ونظام الانتخابات بالقوائم النسبية الحزبية المشروطة



خالد محيى الدين .. مشروع قانون جديد

هيئة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية) - اختارهم ووزعهم وزير الداخلية - لرئاسة كل اللجان الفرعية . وهى خطوة على أهميتها لاتلغى هيمنة وزارة الداخلية على الانتخابات العامة.

فوزارة الداخلية هى التى تتولى إعداد جداول القيد المطعون فى صحتها . وهى التى تسيطر على الفضاء المحيط بمقار اللجان الانتخابية وتستطيع منع من تريد من الوصول إلى صندوق الانتخابات، وهى التى تقوم بنقل صناديق الانتخابات من مقار اللجان الفرعية الى اللجنة العامة حيث يجرى الفرز، وهى فى النهاية التى تنفذ - أولاتنفذ - أحكام القضاء ، وتعلن النتائج النهائية (أو تخفى بعض الاحصاءات الخاصة بنسب التصويت فى كل دائرة وعلى مستوى الوطن.)

والاقتراح المقدم من حزب التجمع وأحزاب المعارضة منذ عام ١٩٩٠ بمشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق الانتخابية (السياسية) والذى ينص فى مادته الخامسة عشرة على" **تشكيل لجنة قضائية تسمى" لجنة الانتخابات العليا"** ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية . وتتكون من رئيس للجنة ترشحه الجمعية العمومية لمستشارى محكمة النقض ، وثمانية أعضاء يرشحهم رئيس اللجنة من بين مستشارى محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف . وجميع أعضاء اللجنة غير قابلين للعزل ويتبع فى شأنهم القواعد المطبقة بشأن أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

وتختص اللجنة بالهيمنة والإدارة والرقابة على إعداد جداول الانتخابات وسير كافة أعمال الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وخاصة ندب رؤساء اللجان العامة والفرعية من بين أعضاء السلطة القضائية وإعلان النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاءات.

وتلتزم كافة الوزارات والإدارات العامة والهيئات التنفيذية التى تتصل أعمالها بالانتخابات والاستفتاءات بما تصدره اللجنة من قرارات فى هذا الشأن. وتضع تحت تصرفها الموظفين اللازمين للقيام بالأعباء الموكلة لتلك اللجنة" . هذا الاقتراح يصلح أساسا لعلاج هذه القضية.

أما القضية الثانية والخاصة بنظام انتخاب مجلس الشعب ، وهل تستمر لإجراء الانتخابات بنظام المقاعد الفردية أم نلجأ إلى تغييره.

لقد جربنا هذا النظام - فى ظل التعددية الحزبية المقيدة منذ عام ١٩٧٦ - خمس مرات .. أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ . وثبت للقاصى والدانى فساد هذا النظام الذى يعلى من شأن العوامل التقليدية (العائلة - العشيرة - القبيلة - الجهة - القرية - الحى) ومن شأن المال . ويلغى أو يزيح العوامل السياسية والبرامج ، ويفتح الباب أمام نفوذ المال والبلطجة.

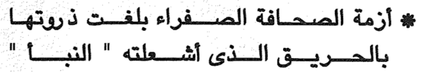
وجربنا نظام القائمة النسبية الحزبية المشروطة (وهو اختراع مصرى لامثيل له فى أى بلد ديمقراطى) فى انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ وسقط لعدم دستوريته ، ولحرمانه لأحزاب وقوى سياسية موجودة فى المجتمع من التواجد داخل البرلمان.

ولم يعد أمامنا الا اختيار نظام القوائم النسبية والمطبق بأشكال مختلفة فى حوالى ٥٣ دولة . وبعضها يجمع بين نظام القوائم النسبية والمقاعد الفردية (النظام الألمانى) . وقد أعد حزب التجمع تعديلات للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ، فى شأن مجلس الشعب ، يتوافق تماما مع الدستور ، ويقوم على إطلاق حرية تكوين القوائم بين قوائم حزبية أوتضم أكثر من حزب أو حزبيين ومستقلين ، أو مجموعة من المستقلين . وجواز التقدم بقوائم منقوصة وعدم اشتراط تقديم القوائم فى جميع الدوائر ، وعدم اشتراط حصول القائمة على نسبة معينة على مستوى الوطن كله .. الخ

فهل يقبل الحزب الحاكم أن تكون هذه المشاريع أساسا لمناقشة مفتوحة بين الجميع من الآن ، أم يتمسك بانفراده باعداد تعديلاته بليل، وبما يضمن له الأغلبية دائما ، ويصرف النظر عن الديمقراطية والحرية.

مصر

بلاى بوى مصرية تخلط
بين بيوت العبادة .. وبيوت الدعارة !



* أزمة الصحافة الصفراء بلغت ذروتها بالحريق الذى أشعلته " النبأ "
* خلطة من الحشيش والجنس .. والكنائس والجوامع .. وأفخاذ ونهود .. وفضائح النجوم
* " ممدوح مهران" .. ارتبط بصلات وثيقة بدوائر السلطة ، منذ أن كان طالبا فى مقاعد الدراسة.


صفوت الشريف

فجأة انقلب الحال فى مصر صباح الأحد ١٧ يونيو ، بعد أن ظهرت فى الأسواق جريدة صفراء ، هى جريدة **النبأ** الأسبوعية الخاصة الصادرة بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة ، وفقاً لقانون الشركات ، وقد تصدرت صفحتها الأولى مانشيتات ، من نوع:

– **الملف الكامل لأول فضيحة من نوعها تهز مصر ، بالوثائق والصور.**

– **تحويل دير المحرق فى أسيوط إلى بيت دعارة على يد الراهب الكبير.**

– **الراهب المعجزة يمارس الجنس مع خمسة آلاف سيدة بمذبح الكنيسة.**

وعناوين أخرى كثيرة فاضحة استحوذت على مساحات الصفحة الأولى ، فضلاً عن الصفحتين الثانية والثالثة ، مع صور الراهب عارياً فى الفراش ، مشفوعة بالإدعاء الكاذب إن هذه الصور قد تم التقاطها فى مذبح الكنيسة ، رغم ان الكنيسة كانت قد فصلت هذا الراهب ، من الدير عام ١٩٩٦!!

ولم يتقبل الرأى العام المصرى ، أبداً وصف دير المحرق ، بأنه **"بيت الدعارة"** فى مانشيتات هذه الأوراق الصفراء ، وامتداد منطق الإثارة والتهويل ، وفبركة الفضائح الجنسية ، إلى دور العبادة ، بادعاء أن" الراهب المعجزة" قد مارس الجنس مع خمسة آلاف سيدة فى مذبح الكنيسة!

وقد أدى هذا التطور الجديد ، إلى مشاعر غضب هائلة ، فى الشارع المصرى ، الذى لم يصدق أن صحافة الإثارة ، انتقلت من بيوت الدعارة، إلى بيوت العبادة.

ولم تكن هذه أول مرة تتصدر فيها مانشيتات وقحة ، جريدة صفراء مبتذلة ، سجلت أكبر نسبة مخالفات فى تقارير الممارسة الصحفية ، الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة ، **لكنها كانت المرة الأولى التى تهدد فيها هذه المانشيتات ، باحداث فتنة طائفية ، وإشعال حريق فى البيت المصرى ، وشعور هائل بالصدمة لدى الجميع.**

ولم تصدق دوائر فى الرأى العام ، أن جريدة النبأ ، تمت بعيداً عن أعين السلطة ، خاصة ، وأنها كانت أول صحيفة ، تصدر بترخيص ، من المجلس الأعلى للصحافة ، وفقا لقانون الشركات ، بينما كانت العراقيل توضع فى طريق صحف جادة كثيرة ، كانت تحاول أن ترى النور ، عن طريق نفس قانون الشركات . كما أن رئيس تحريرها ، ارتبط بصلات وثيقة ، بدوائر فى السلطة ، منذ أن كان طالبا ، فى مقاعد الدراسة ، ثم محررا برلمانيا فى مجلة المصور ، وهى علاقة ساعدت فى تطويرها زوجته ، مع عملها فى هيئة الاستعلامات ، تحت رئاسة **صفوت الشريف**، رئيس الهيئة – وقتها – ووزير الاعلام الحالى ، ثم واصل **ممدوح مهران** ، الصعود ، حتى أصبح صاحب جريدة ومطبعة.

وقد زاد رئيس التحرير الطينة بلة ، بادعائه أنه يتمتع بحظوة خاصة ، عند الرئيس مبارك ، فى افتتاحية العدد الكارثة، الذى

مدحت الزاهد


البابا شنوده

فجر الأزمة، رغم أن الرئاسة كذبت ، في فترة سابقة ، ادلاء الرئيس بأي حديث لجريدة النبأ.

كما أوحى رئيس التحرير ، في العدد - الكارثة - ان النشر قد تم بمباركة الأمن ، الذي هب من قبل ، بالدفاع عن طهارة الإسلام ضد ملاعيب السويركي ، صاحب محلات ملابس موضة المحجبات (التوحيد والنور) وقد انتفض الآن للدفاع عن تعاليم المسيح .. وطهارة الكنيسة .. ومبادئ الفضيلة ، ضد ملاعيب الراهب المعجزة!

وباختصار فان رئيس التحرير قد علك الدنيا .. وأقامها ولم تقعد بعد.

ومهما يكن من أمر ، فان أزمة الصحافة الصفراء بلغت ذروتها ، بالعدد الكارثة الذي هدد بتفجير الفتنة الطائفية ، لأن هناك فرقاً ، بين حملات التهييج الجنسي ، اعتمادا على حكايات مفبركة، عن بيوت الدعارة ، وبين اقحام الكنيسة ، ومذبحها ، والسيدات اللاتي تترددن عليها ، في حكايات الإثارة الرخيصة.

وتفسر هذه الملابسات الغضب العام ، الذي اجتاح الشارع المصري ، والقوى السياسية فور صدور العدد ٦٦٤ من الجريدة الصفراء ، حيث التهبت الأجواء في القاهرة ، وأسيوط ، والإسكندرية ، وتجمع مسلمون ومسيحيون يندون بأكاذيب النبأ ، **وشهد دير المحرق بأسيوط والكاتدرائية بالعباسية ، مظاهرات حاشدة اندلعت مساء الأحد،** واستمرت حتى صباح الاثنين ، حيث استطاع الأمن وجهود الحكماء السيطرة على الموقف، بعد اجتماع بين قيادات على مستوى رفيع من جهاز مباحث أمن الدولة والبابا شنودة ، الذي قطع إقامته الأسبوعية بدير وادي النطرون ، وعاد مسرعاً للقاهرة لاحتواء الموقف قبل تطور الأحداث لمستوى يصعب السيطرة عليه ، وانتهى الإجتماع فجر الاثنين.

ووفقاً لمصادر أمنية ، فان البابا قد عبر عن إستيائه الشديد مما نشر ، ودعا إلى محاسبة المسئولين عن هذه المهزلة ، وقد شاركه مسئولو الأمن غضبته ، وتبرأوا من الفعلة وفاعلها ، ووعدوا باجراءات حاسمة ، وطلبوا من البابا أن يمارس نفوذه في تهدئة مشاعر الأقباط.

وقد خرج البابا بعدها من الاجتماع ليطلب من المتواجدين في ساحة المقر البابوي الانصراف بعد أن هددوا بالاعتصام.

ودعا البابا إلى إجتماع عاجل للمجلس الملي العام ، وقد انتظرت الجماهير نتائج الإجتماع والبيان الصادر عنه ، غير أنه ما أن انتهى **الأنبا يؤانس** من قراءة البيان حتى احتجت الجماهير المتواجدة في القاعة ، وتعالت الهتافات التي نددت بالبيان ، مما اضطر المجلس الملي لادخال تعديلات عليه ، لامتصاص ثورة الغضب ، وقد أدى صدور جريدة أخرى يرأس تحريرها ، أيضا ، **ممدوح مهران** ، ويابخت من كان النقيب خاله، إلى إشعال الغضب الجماهيري ، من جديد ، الأمر الذي أدى لإدخال تعديل ثالث على البيان لمواجهة الحملة الملطخة بالأوحال.

وقد أفادت مصادر موثوقة من الكنيسة أن شريط الفيديو الذي زعمت الصحيفة الصفراء تصويره داخل دير المحرق ، قد تم تصويره في واقع الأمر في شقة بحي الوايلي بالقاهرة ، بعد سنوات من فصل الراهب من الدير عام ١٩٩٦ ، أثر شبهات حامت حول سلوكه ، وقد قام الراهب المفصول بنفسه بتصوير شريط الفيديو - بهدف ابتزاز امرأة - ربطته بها علاقة خارج الكنيسة ، كانت قد أودعته كيلو ذهب على سبيل الأمانة، وذلك بعد أن طالبته بالوديعة.

غير أن السؤال الحقيقي يدور حول كيفية تسرب شريط الفيديو إلى الجريدة ، والأغراض الحقيقية من نشر هذا الشريط ، رغم كل ماينطوي عليه هذا السلوك من تهديد للوحدة الوطنية.

هذا وقد عقد مجلس نقابة الصحفيين إجتماعا طارئا أدان فيه جريدة النبأ ، وخط الإثارة الذي تنتهجه ، وامتداد هذا الخط إلى قدس أقداس الثوابت المصرية المتعلقة بالوحدة الوطنية.

وقرر المجلس إحالة **ممدوح مهران** ، رئيس تحرير النبأ ، إلى تحقيق عاجل ، تمهيداً لفصله من جداول القيد من النقابة ،

وفي تطور لاحق قرر المجلس فصل ممدوح مهران، وابنه الصحفي بالنبأ، لثبوت مشاركتهما في ملكية الجريدة.

كما عقد المجلس الأعلى للصحافة، الذي صدرت عنه رخصة هذه الجريدة، إجتماعا طارئا، أدان حملة النبأ، والخط الذي تنتهجه الصحافة الصفراء، بالمخالفة لتقاليد المهنة، وميثاق الشرف الصحفي.

كما أعلن د/عاطف عبيد رئيس الوزراء والذي يتمتع بسلطات الحاكم العسكري - في ظل قانون الطوارئ - إحالة رئيس تحرير النبأ إلى محكمة جنائية عاجلة، وذكر د/ عبيد أنه قد تقرر إغلاق الجريدة، لحين استكمال التحقيقات، وهذا التطور الأخير لم يكن موضع ترحيب في الدوائر الصحفية، لأنه يفتح باب الإجراءات الاستثنائية، في أمور يمكن معالجتها بالقانون العادي.

وبدوره فقد أدان مجلس الشعب حملة الصحيفة الصفراء، وعبثها بالمشاعر الدينية لأقباط مصر، وتشبيهها لدير المحرق، ببيوت الدعارة، ودعا د/**فتحي سرور** إلى تجاوز الأزمة بسرعة قائلا: الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها.

وصدر عن **حزب التجمع** بيان عاجل. استنكر فيه محاولات إثارة الفتنة الطائفية، التي قامت بها صحيفة مغمورة، وأعلن الحزب تمسكه بثوابت الوحدة الوطنية، التي تقوم على أساس حقوق المواطنة، واحترام معتقدات جميع المصريين.

وأعلن **د/نعمان جمعه**، رئيس حزب الوفد استنكاره الشديد لمحاولات تمزيق وحدة الوطن. وذكر ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، أن ماقامت به النبأ، يعد جريمة مكتملة الأركان.

وفي ندوته الانتخابية بجريدة الأهالي أعلن **مجدي أحمد حسين**، رئيس تحرير جريدة الشعب، والأمين العام لحزب العمل - المجمد - المرشح لمنصب نقيب الصحفيين، أن ماقامت به النبأ، يعد دليلاً على خطورة الدور الذي تمارسه الصحافة الصفراء، التي صدرت واستمرت بمباركة السلطات، بينما تمت مصادرة وتجميد صحف أخرى، لمواقفها المعارضة لسياسات الحكم، والتي لم تنطو على تهديد للوحدة الوطنية.

ومن المفارقات المذهلة، أن الصحيفة الصفراء، التي فجرت هذه الفتنة، ادعت أنها قد فتحت هذا الملف دفاعاً عن قدسية المسيحية ومبادئ الكنيسة، وتعاليم السيد المسيح.

وقد فضحت باقي مواد العدد" الحريق إدعاء" أصحاب الفضيلة"، ففي نفس العدد نقرأ في الصفحة الأخيرة عناوين من نوع:

- أوضاع ساخنة توفر النشوة الكاملة وتقضي على شبح البرود نهائياً.
- السجن مدى الحياة لطفل تسبب في حمل طالبتين.
- جريمة اغتصاب جماعية داخل عربة قطار.

وحتى في صفحات " صحتك بالدنيا" نقرأ:

- مرض جنسي يصيب طلبة وطالبات الجامعة بعد القبلات والأحضان البريئة.
- بكتريا قاتلة تدمر الرجولة.
- كوكتيل جديد يقضي على سن اليأس.
- عصير البرسيم يتفوق على الفياجرا، ويحقق حلم الستات في الحصول على المتعة الكاملة.

وهكذا، لاتهتم الصحيفة الصفراء - صاحبة الفضيلة - من صحة الإنسان، سوى بأعضائه التناسلية.

ولايختلف الحال في صفحة الرياضة، حيث تتصدر عناوينها:

- مخطط لإجبار مدافع المقاولون للتوقيع للزمالك، بعد توريطه في سهرة حمراء.
- تحرشات لاأخلاقية تكشف عمايل الدهشوري حرب. " مع " سحر الهواري" في السر.

وفي صفحات الفن نقرأ:

- إصابة الفنانة الكبيرة بمرض جنسي خطير، بعد جرعة حشيش تمام.
- الأجهزة توفر حصول الممثلة المعروفة على اللذة الكاملة دون الحاجة للرجال.
- الفنان الكبير يستورد أفخر أنواع الفياجرا لإشباع رغبات نجمة مصر الأولى.
- البرنس غاوي بانجو في البلاتوهات.
- ستر فضيحة الفنانة الشابة بخمسة وثلاثين ألف جنيه.
- حكاية قميص نوم جالا فهمي في إسرائيل.
- رجل الأعمال الكبير يتعرف على إمكانيات المذيعة اللامعة بعد أوضاع ساخنة في شاليهه الخصوصي.

وهناك عناوين أخرى مثيرة من نوع:

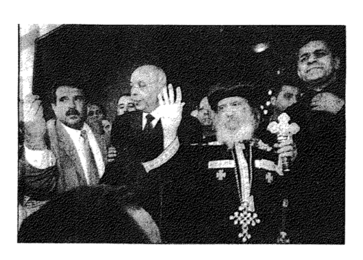
- موقع يذيع اللقاء الساخن بين عروسين.
- جراحة تجميلية لإستعادة الرجولة بأجزاء من الذراع.
- ممارسة الجنس مع النجوم في الأحلام.
- الغرام الساخن مع وفاء عامر يطيل العمر.
- أحضان غادة عبد الرازق تقضي على الاكتئاب.
- الليلة بمائتي جنيه في أكبر وكر يمارس نشاطه في شاليهات المصايف.
- إهدار عذرية كتكوتة الاسكندرية بعد سبع أشهر كاملة في الحرام، بمعرفة بابا.

وكما هو واضح، فان معظم هذه الأخبار أخبار مجهلة تعتمد فقط على عنصر الإثارة والتشويق، وإطلاق غرائز الفضيحة والنميمة، وهي مدرسة تتبع خطاها كل الصحف الصفراء، فلا نعرف أبداً من هي هذه الفنانة الكبيرة، التي استغنت عن الرجال بالأجهزة التعويضية، ولا إسم أو مصداقية حكاية كتكوتة اسكندرية، أو المذيعة اللامعة، أو نجم الكرة الشهير.

فالتيمة المعتمدة للصحافة الصفراء هي خلطة تجميع الحشيش والمخدرات، مع الجنس والدعارة، ،ويظهر فيها اسم الأهلي، أو الزمالك، ولاعب كرة مشهور، مع نجمة سينما معروفة، ضمن خلطة تشمل فضائح ونمائم، مع أخبار عن الكنيسة أو الأزهر، وصور لأفخاذ وصدور، في موضوعات تهتم على الأغلب بالنصف الأسفل من النساء.

لكن الصحيفة الصفراء تجاوزت في

ابراهيم نافع والبابا شنوده أثناء زيارة نافع للكاتدرائية



موضوع الراهب كل الخطوط الحمراء ، فهناك فرق بين اللعب بالفضائح والنمائم واللعب بالنار ، كما أن هناك فرقاً بين تدمير ذوق ووجدان وعقل الشباب ، دون تمييز على أساس الجنس ، أو الدين أو العقيدة! وبين تدمير عقل ووجدان وروح الشباب وكل الأمة ، بالإساءة إلى مقدسات أصحاب الأديان ، كما أن هناك فرقاً بين الأخبار المفبركة عن بيوت الدعارة ، والأخبار المفبركة عن بيوت العبادة.

وقد زاد من اشتعال الأزمة الأخيرة أن رئيس التحرير ادعى بالإيحاء أنه يتمتع بمباركة أجهزة الأمن والإعلام ، التي تتولى الدفاع عن المقدسات ، مشيراً إلى قيام أجهزة الأمن في الفترة السابقة بملاحقة السويركي، صاحب محلات التوحيد والنور، والذي ابتدع ملابس الموضة للمحجبات ، والذي ثبت أنه تزوج من ثلاثة وعشرين امرأة، بعضهن لليلة واحدة ، وكأن أجهزة الأمن ، وفقاً لإيحاءات رئيس التحرير ، تسير بمنطق واحدة بواحدة ، أي واحدة للمسلمين وواحدة للمسيحيين، وقد تساوى عندها تاجر ملابس ، لايتمتع بأي قداسة دينية سوى لحية أطلقها لزوم النصب ، بدار عبادة كدير المحرق ، لايمكن اعتبار راهب مفصول رمزاً له ، مثلما لايجوز الإدعاء بارتكاب هذا الراهب المفصول لجرائم الزنا مع خمسة آلاف سيدة في مذبح كنيسة بمحافظة ريفية ، الأمر الذي زثار أهالي أسيوط ، مثلما زثار أهالي القاهرة ، ومثل صدمة للشعور العام لكل مصر بمسلميها وأقباطها.

وكما يقولون ، فان الجنون فنون ، وتعلم الصحافة الصفراء التي انتشرت في مصر ،في السنوات الأخيرة محرريها ، فن الكذب والغش والاحتيال ، وتنمي لديهم مهارة الخلق والابتكار والإبداع وإطلاق العنان للخيال الجنسي المريض ، حتى أصبحت هناك عينة من المحررين ، تربت في أوحال هذه المدرسة ، ولطخت سمعة الصحافة في مصر .

والصحافة الصفراء ليست ظاهرة مصرية ، كما أنها لاتنتمي ، كما قد يتبادر إلى الأذهان للعالم المتخلف ، فقد نمت وترعرعت وازدهرت في أمريكا وأوربا ، وكما هو معروف فقد كانت أكثر الصحف مبيعا ، هي الصحف التي نشرت فضائح ديانا ومونيكا، كما أن أعلى سعر ناله مصور كان لقاء صور تم اختلاسها للأميرة ديانا ، في أوضاع غرامية ، ونالها وتمنت على مكالمات مونيكا ، ربما مالم ينله الكاتب الصحفي **محمد حسنين هيكل** ، في كل حياته.

وعلى العموم فان ثقافة العولمة ، هي ثقافة صور ورموز ، وسوبرمان ، وفضائح ، ونمائم ، وهي تسعى عن عمد إلى اضعاف اهتمام المتلقي بالروابط الجماعية ، والانتماء الاجتماعي ، بتحويل العالم إلى مجموعة شظايا ، وأخبار نجوم ، وفضائح.

وعلى العموم تلعب الصحافة الصفراء ، دورا هاما في تعويم صحافة الرأي والمواقف . على قاعدة أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة.

الصحافة الصفراء البنت المشوهة لفلسفة اعتبار الربحية معيار كل نجاح.

وقد ازدهرت هذه الصحافة في مصر ، مع شيوع فلسفة الخصخصة ، والترويج لآليات السوق كمبدأ أعلى لكل نشاط انساني ، واعتبار الربحية ، معيار كل نجاح ، ومعيار النجاح في الصحافة التوزيع ، ويزدهر التوزيع بصور الأفخاذ والنهود ، والنصف الأسفل من قوام الأنثى ، ومشاهد الجنس ، وأخبار الفضيحة.

والصحافة الصفراء ، هي البنت المشوهة لهذه الفلسفة.

والغريب أن تقارير الممارسة الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة ، قد سجلت منذ زمن مخالفات وسقطات هذه الصحف ، وعلى الأخص جريدة النبأ ، التي فجرت الأزمة الأخيرة، أو بالأحرى ، كادت أن تفجر البلد ! حتى أن تقرير الممارسة الصحفية عن شهر ابريل عام ٢٠٠٠ - على سبيل المثال - قد سجل - **١٣٠ مخالفة لجريدة النبأ الأسبوعية ، من مجموع مخالفات كل الصحف والتي بلغت ١٥٧ مخالفة بواقع مايزيد عن ٣٠ مخالفة " للنبأ" في كل عدد ،** بل لقد إنفردت هذه الصحيفة الصفراء بكل مخالفات عدم مراعاة آداب نشر الجريمة، بينما خلت باقي الصحف من هذه المخالفة، كما إنفردت بالمركز الأول في المخالفات الخاصة بعدم مراعاة الذوق العام، والمركز الأول في الترويج للخرافة والدجل، ومن نماذج هذه المخالفات التي يذكرها التقرير المواضيع التي صدرت تحت العناوين الآتية :

- عماليل الممثلة المعروفة مع نجم الكرة الشهير يعري المستخبي.
-الفياجرا تصيب فنانة مصرية معروفة بمرض غريب.
- وقائع أغرب من الخيال وراء اغتصاب الفتيات على يد الأشقاء.
- عمايل الأب مع ابنته أمام زوجها.

وفي شهر مايو يسجل التقرير ، بعض نماذج الأخبار المفبركة من نوع:

- الزواج العرفي يتوج قصة الحب الساخن لنجم الأهلي مع ملكة جمال مصر.
- حدوتة التليفزيونية المعروفة مع شبكة الآداب والفياجرا.
- زنا المحارم وراء مأساة الأم العذراء.
- الأسرار الكاملة وراء اغتصاب بنت المسئول الكبير على يد ملوك الجان.

وفي شهر يونيو واصلت الصحيفة الكارثة ، تفوقها الكئيب على كل الصحف ، وسجلت **١٨٥ مخالفة ، بما يزيد على ٤٥ فقط ! في كل عدد** ، وتنوعت المخالفات بين عدم الدقة في نشر أخبار الجريمة ، وعدم مراعاة دقة المعلومات ، والخروج عن الآداب العامة وآداب الإعلام ، كما سجلت أعلى نسبة في الأخبار المجهلة ، ويذكر منها التقرير على سبيل المثال:

- فضيحة المخرج المشهور في الشقة الملاكي.
- أسرار العلاقة المثيرة بين المذيعة اللامعة والسواق الخصوصي.
-ضبط شبكة دعارة " هاي" في أكبر فنادق القاهرة.

كما يسجل التقرير أن الصحيفة الصفراء نشرت تعليقات غير لائقة مع صور عارية ، ومن ذلك مثلاً عبارة " أفضل نظام في العالم " وللقارئ أن يتخيل ماالمقصود بأفضل نظام عندما يقترن بصور العرايا.

لكن النبأ تجاوزت كل الخطوط الحمراء ، عندما أقحمت الدير والمذبح ، في حملتها الرخيصة ، وذلك امتداداً لأربع سنوات كاملة من الإثارة الرخيصة، ومن إفساد رسالة الصحافة، والصحفيين العاملين بها ، وتشويه الذوق العام ، وقد كان كل ذلك مقبولا ، مادام يشد اهتمامات الرأي العام، بعيدا عن الصحافة الموضوعية الجادة ، فبدلا من حرية تداول الرأي والمعلومات، تعمل الصحافة الصفراء على تداول أخبار الدعارة والفضائح والصور العارية .

وفي هذه الأجواء صعد نجم **ممدوح مهران** ، وهو لاينتمي بصلة قرابة لسعيد مهران - بطل اللص والكلاب - وأصبح سلطة ، عرفت طريق النجاح ، ونالت ضوءه الأخضر ، فانتقلت إلى اللعب بالنار ، وعندما وقعت تخلى عنها الجميع ، في انتظار صعود ممدوح مهران جديد.

وأد الاستجوابات القوية بطلبات الانتقال لجدول الأعمال :

لغز العشرين نائباً الذين يساندون الفساد دائماً ..

إذا كان د. عاطف عبيد قد أحال ملف فضائح البورصة إلى النائب العام. فلماذا انتهى استجواب كمال أحمد إلى الانتقال لجدول الأعمال وليس بطرح الثقة بالحكومة ؟! أعتقد أن المجلس لم يشأ طرح الثقة بالحكومة حتى تنتهي من مهمتها وتقعد على تلها
« أحمد رجب في نصف كلمة »

★ هل هم موجودون بالفعل أم أنها مجرد خدعة برلمانية يقوم بها د. سرور لإنقاذ المفسدين وإخراج الحكومة من أزماتها؟!

في حوار مع النائب السكندري **كمال أحمد** ، حول استجوابه الأخير عن الفساد في البورصة المصرية قال" إنه رأى خلال مناقشة الاستجواب ، وعندما احتدم الهجوم على الحكومة عدداً من الوزراء الذين لاعلاقة لهم بموضوع الاستجواب يشيرون إلى**د. فتحي سرور** رئيس المجلس لغلق باب المناقشة حوله .." ولم يعدم د. سرور حيلة وبمفاجأة أذهلت الجميع كان الحل السحري الذي طالما استخدمته المنصة لوأد الاستجوابات القوية قائلاً " **وصلني الآن طلب موقع من ٢٠ عضواً يطالبون بغلق باب المناقشة والانتقال لجدول الأعمال ،.. الموافق على الطلب يتفضل برفع يده ..**" وبالطبع كان القرار هو الموافقة..

والغريب أن **د. فتحي سرور** كان قد **رفض اقتراح قدمه ٣٧ عضواً بسحب الثقة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية** وبرر ذلك بأن سحب الثقة يتطلب موافقة ٤٦ عضواً .. أي مايعادل عشر أعضاء المجلس ، كما **أنه لم يعرض طلب أخر مقدم من ٣٧ عضواً بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول القضية .. ولم يعرض كذلك الطلب المقدم من الأعضاء باحالة الوقائع إلى النائب العام** بعد أن أبدى مقدم الاستجواب استعداده لتحمل النتيجة في حالة عدم ثبوت صحة الاتهامات التي وردت في استجوابه .. وهو مايكشف حرص الحكومة ورئيس المجلس على وأد الاستجواب .. لكن الرياح أتت بما لايشتهي السفن ، وأعلن **كمال أحمد** أنه لن يتراجع وأنه بصفته مواطناً مصرياً حريصاً على حماية وطنه من الفساد سيقدم مالديه من أوراق إلى النائب العام للتحقيق فيها.

وفي محاولة ثانية لحماية الفساد وإنقاذ الحكومة تم تسريب شائعة عن تحويل الرئيس مبارك الأمر برمته للنائب العام .. وتلقى جميع المواطنين - الذين كانوا قد تجاوبوا مع **كمال أحمد** وصدمتهم الطريقة التي تم بها وأد الاستجواب ،- الشائعة بفرح بالغ واعتبروا قرار الرئيس بمثابة تعبير فوقي عن طموحاتهم .. وحاولوا نسيان تمثيلية الحكومة ونوابها العشرين بالانتقال لجدول الأعمال والتي حققت بعض أهدافها ، بنجاة وزير الاقتصاد (من محاكمة علنية كان النائب السكندري العائد من برلمان ١٩٧٩ سينصبها له على شاشات التليفزيون خاصة وأن أحداً من المواطنين لم يمن نفسه بسحب الثقة من الوزير مهما أحاطت به من تهم


د. فتحي سرور

خالد البلشي

الفساد.

والغريب أن الشائعة كانت من القوة للحد الذى صدقها نواب المجلس، ودفع **أبو العز الحريرى** نائب حزب التجمع المعارض ، عندما اتصلت به ليساعدنى فى الوصول إلى النواب العشرين الذين ساندوا الفساد فى البورصة ، وقدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال ، أن يؤكد لى " أن قرار الرئيس بتحويل الأمر برمته إلى النائب العام هو بمثابة عدم اعتداد بقرار الأغلبية والأعضاء العشرين الذين قدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال .." وأوضح .. الحريرى أن " طلب الانتقال يعنى أن الاستجواب لايصلح ولم يستوف الشروط القانونية ، أو أنه غير موضوعى ، ولكن قرار الرئيس باحالة القضية للنائب العام يعنى أن قرار الأغلبية ، الذى وافقت عليه غير صحيح ، وأنهم جاملوا الحكومة.."

وبعد أكثر من أسبوع من سريان الشائعة جاء النفى الحكومى لها فى صورة خبر صغير نشرته الأهرام .. وفى تحد صارخ لطموحات الرأى العام الذى ظنت الحكومة أنها قد خدعته .. وفى مساندة واضحة للفساد **أعلن كمال الشاذلى أن الحكومة لم تحول استجواب كمال أحمد عن الفساد فى البورصة للنائب العام " وأضاف فى بجاحة زائدة وصلف ليس له مايبرره "** وأنها لن تحوله .." وللمرة الثانية تأتى الرياح بما لاتشتهى السفن . ويعيد **كمال أحمد** التأكيد أنه سيستغل حقه كمواطن مصرى شريف يخشى على مصالح وطنه ويتقدم بما لديه من مستندات دامغة على الفساد فى البورصة كبلاغ للنائب العام للتحقيق فيها ..

ولم تجد الحكومة أمام تصلب **كمال أحمد** وصلابته ووضوح وقائع الفساد الواردة فى استجوابه إلا الانصياع .. وعلى طريقة المثل الشعبى القائل " إن جالك الغضب إعمله جوده " **أمر د. عاطف عبيد وفى اليوم التالى لتصريحات كمال الشاذلى بتحويل الأمر برمته إلى النائب العام للتحقيق فيه ..** ولكنه فى تصرف غريب سمح لرئيس البورصة **د. سامح الترجمان** بالسفر للخارج لحضور مؤتمر فى ألمانيا .. وهو ما اعتبرته الصحافة - متأثرة بوقائع هروب رجال الأعمال المتكررة - إشارة ضمنية من رئيس الوزراء لرئيس البورصة بالهروب .. ولكن الترجمان عاد بعد ضغوط حكومية يرد على توقعات الصحف .. وبالفعل بدأت وقائع التحقيق فى البلاغ فى سرية بعد أن أصدر



كمال أحمد

د. محيى الدين الغريب انقذه النواب بنفس الطريقة من تهم فساد قيمتها ٢٠ مليار جنيه ويتم محاكمته حاليا فى فضيحة جمارك بـ ٢٨ مليون جنيه !

النائب العام **قراراً بحظر النشر فى القضية** حفاظاً على حركة الأسهم فى البورصة حتى لاتتعرض للانهيار.

وبعيداً عن القضية ، والتى مازالت وقائعها قيد التحقيق يبقى سؤال هام لابد من التوقف أمامه خاصة فى ظل الآمال المتزايدة بانتخابات أكثر نزاهة فى الدورات القادمة مع التوسع فى تطبيق الرقم القومى وفى ظل الإشراف القضائى " المنقوص" .. والسؤال هو **من هم هؤلاء النواب العشرين الذين باعوا مصالح ناخبيهم واتفاقهم الضمنى معهم .. وتفرغوا للتستر على الفساد ومساندته بدلاً من دورهم المفترض الذى انتخبهم المواطنون من أجله وهو محاربته؟**

ولماذا خان هؤلاء النواب الأمانة الموكلة لهم والعهود التى قطعوها على أنفسهم؟ .. وماهى حجم الاستفادة التى ستعود عليهم نظير هذه الخدمات التى يحرصون على تقديمها للفساد والمفسدين سواء فى البورصة أو فى غيرها ؟

طوال أكثر من يومين -قبل صدور المضبطة التى خلت من أسمائهم - وبمساعدة ثلاثة من أعضاء مجلس الشعب الأقوياء ، هم **كمال أحمد** صاحب الاستجواب ونائبا التجمع **أبو العز الحريرى والبدرى فرغلى** حاولنا الحصول على أسماء هؤلاء النواب ، لمناقشتهم حول أسباب تقديمهم لطلب الانتقال إلى جدول الأعمال، حتى يعرف الناخبون الذين أختاروهم حقيقة من يمثلونهم فى مجلس الشعب لكن كل جهودنا باءت بالفشل وتحطمت حول صخرة التعتيم المريب المفروض حولهم .لا نعرف لماذا ؟.

حاول **كمال أحمد** طوال اليومين سواء عبر أمانة المجلس أو من خلال بعض العاملين به .. ولكن جهود النائب الذى نجح فى كشف حقيقة الفساد فى البورصة باءت بالفشل أمام التعتيم المريب على أسماء النواب العشرين. وبعد تأكيدات عدلى بأنه سيحصل على قائمة باسمائهم فوجئت **د. كمال أحمد** بعد أن أرهقته مشاغله والبحث عن الأسماء يقول لى« أخويا أنا معرفتش أوصل لهم» ..وأضاف **كمال أحمد** « أن هؤلاء النواب العشرين نواب خانوا الشعب ووقفوا إلى جانب الفساد وتستروا عليه فلابد أن يتستر عليهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل» .. ولكن يبقى سؤال فنى أليس من حق النائب الذى أرهق نفسه لتجميع المستندات وتقديم استجواب بقوة استجواب **كمال أحمد** معرفة النواب الذين أجهضوا استجوابه ..أم أن فى الأمر سراً؟!.

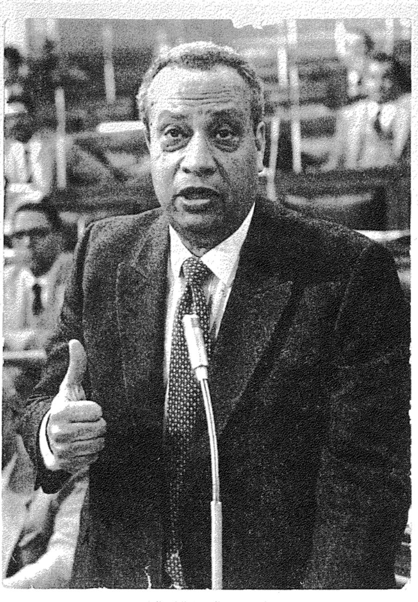
ومثلما فعل **كمال أحمد** حاول نائب التجمع **أبو العز الحريرى** ولكنه لم يصل إلى شئ وبعد انكشاف لعبة شائعة تحويل الرئيس للموضوع إلى النائب العام أبو العز الحريرى **« أن ما حدث بداية من تقديم الطلب وحتى**

الموافقة عليه لايعدوكونه مجرد تمثيلية للتستر على الفساد وعدم إحراج الحكومة».

أما البدرى فرغلى فقبل القيام بأية محاولات فقد أكد لى أن الأمر لن يخرج عن كونه تمثيلية وأنه لا يوجد أية طلبات من الأساس ،وأن د. سرور يتبرع بفعل ذلك عندما يشعر أن الخناق قد ضاق على الحكومة ، معتمداً على أن أحداً لن يسأل من هم العشرين عضوا الذين قدموا الطلب ؟وحتى لوسأل أحد عنهم فهناك ٤٠٠ عضو آخرين مستعدين لفعل أى شئ لإنقاذ الحكومة وإرضائها ،حتى ولو جاء ذلك ضد مصالح ناخبيهم وضد مصالح الوطن والمواطنين ..وجميعهم مستعدون لأن يتقدموا بطلبات مماثلة لإسكات أى باحث عن الحقيقة..».

ورغم منطقية كلام **البدرى فرغلى** خصوصاً فى ظل التعتيم على أسماء العشرين عضوا الذين ساندوا الفساد فى البورصة ،وتقدموا بالطلب ورغم أن المضبطة خلت من أسمائهم فان نائبا -رفض ذكر اسمه -نفى كلام البدرى مؤكدا أن «زعيم الأغلبية فى الاستجوابات القوية يأتى إلى جلسة مجلس الشعب ومعه طلب موقع ..وجاهز فى جيبه لاستخدامه وقت الحاجة إليه .. أما فى الاستجوابات العادية والتى لا تحتسب لها الحكومة فاذا حدث ووجدت الحكومة نفسها «مزنوقة» فان زعيم الأغلبية يقوم بتمرير ورقة بين أى عشرين عضوا من الأعضاء الموجودين بالجلسة للتوقيع عليها وطلب الانتقال لجدول الأعمال».

وللوقوف على حقيقة كلام العضو الأخير ومدى صحة كلام **البدرى فرغلى** كان لابد من العودة إلى مضابط مجلس الشعب الخاصة باستجواب كمال أحمد- والتى لم تكن قد صدرت وقتها-لنكتشف أن المضبطة رصدت أى شئ وكل شئ حدث خلال الجلسة من تدخلات رئيس المجلس والتى غالبا ما كانت تأتى لتخفيف حدة الهجوم على الحكومة ،وحتى المقاطعات التافهة على مقدم الاستجواب والتى كانت قليلة خلال استجواب **كمال أحمد** نظرا لسخونته وقوة المستندات التى تؤكد صحة الاتهامات الواردة فيه .. وهكذا فإن هذه المقاطعات كادت أن تقتصر على مقاطعات وزير الاقتصاد والذى ظل صامتا طوال الجلسة ولم يجد فرصة للرد على كمال أحمد إلا عندما أراد أن يذكر أسماء عدد من العاملين فى البورصة الذين يحصلون على مرتبات مبالغ فيها لا تناسب أعمارهم



عاطف عبيد .. التحويل للنائب العام

ومؤهلاتهم ،فرد الوزير والذى لم يجد فرصة للرد قبلها قائلا «لا دول ولاد ناس» ..وكأن بقية أفراد الشعب من أولاد البطة السوداء مثلاً.

ورغم التفاصيل التى وردت بالمضابط ورغم تفاهة بعضها فإن المضبطة خلت من الأهم وهو أسماء العشرين نائبا الذين قدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال أو حتى الأسم الأول فى الطلب ..وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات حول سبب هذا الإصرار على إخفاء أسمائهم وهويتهم سواء فى المضبطة أو عبر أمانة المجلس؟ وهل هى محاولة لرد الجميل إليهم بعد أن تستروا على فساد الحكومة فقررت الأغلبية المساندة لها التستر عليهم ..وهل ما حدث اقتصر على استجواب **كمال أحمد** أم أنها طريقة ثابتة للتعامل مع بقية الاستجوابات التى نالت من الحكومة وتمكنت من تعرية المفسدين فيها؟ وهو ما يطرح العديد من التساؤلات الأخرى إذا ثبت أنها ظاهرة عامة؟.

وبالعودة لمضابط مجلس الشعب خلال الدورة الماضية لمعرفة ما تم مع عدد من الاستجوابات التى أحرجت الحكومة ونالت منها ولم تجد أمامها حلاً للخروج من المأزق إلا استخدام حيلة الطلب الموقع بالانتقال لجدول الأعمال .. راجعنا ثلاثة استجوابات للبدرى فرغلى أولها استجوابه الموجه لرئيس الوزراء ووزير المالية السابق **محيى الدين الغريب** والذى تم تحويله مؤخرا إلى النيابة بتهم فساد تتعلق بتجاوزات ارتكبها أثناء عمله كرئيس لهيئة الاستثمار ثم كوزير للمالية.



البدرى فرغلى .. المسألة مجرد تمثيلية

ولعل المثير للدهشة والأسى أيضا أن الوزير الذى تم تحويله للمحاكمة مؤخرا فى فضيحة جمارك بـ ٢٨ مليون جنيه نجا من استجواب **البدرى فرغلى** على طريقة طلب الانتقال لجدول الأعمال المريبه رغم أن **تهمة واحدة من الاتهامات التى وجهها البدرى فرغلى له والمتعلقة بقرار محيى الدين الغريب بوصفه رئيساً لهيئة الاستثمار والخاص بتخصيص كل أراضى شرق التفريعة لسيدة الأعمال الشهيرة منى الشافعى بلغت قيمة المخالفات فيها ٢٠ مليار جنيه** ..فخلال الاستجواب كشف **البدرى فرغلى** أن العقد بتخصيص الأرض لمنى الشافعى مهد الطريق لها أن تعلن عن بيع الأراضى لشركات أجنبية !! دون أن يدرى المسئولون المصريون كباراً أو صغاراً شيئا عن هذا البيع ..وبعد أن انفجرت الفضيحة اكتفت الحكومة بالغاء التخصيص الذى تم منحه لسيدة واحدة مقابل تمويل قدره« ٢٠ » مليار جنيه !! لم تدفعها منى الشافعى ولكنها وعدت بتدبيرها من البنوك الأجنبية.

واكتفت الحكومة بالغاء التخصيص ولجأت إلى حيلة العشرين عضواً حتى لا تجيب عن تساؤلات البدرى والرأى العام عن ملابسات التخصيص ،خاصة وأن الغريب حصل على مكافأة بعد قراره المريب باختياره وزيراً للمالية فى حكومة د. الجنزورى !!.

ومثلما فعلنا مع استجواب البدرى لوزير المالية فقد راجعنا اربعة استجوابات أخرى وهى :استجوابا **البدرى فرغلى** أيضا الموجهان إلى وزيرى الثقافة والخارجية واستجواب **رأفت سيف** الموجه لوزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، واستجواب **محمد عبد العزيز شعبان** لوزيرة التأمينات الاجتماعية .ولنكتشف أن الاستجوابات الأربعة تم اجهاضها بنفس الطريقة والتى تبدأ بعبارة رئيس المجلس الشهيرة« جاءنى الآن طلب موقع من « ... » عضو بغلق باب المناقشة والانتقال لجدول الأعمال» وحتى إعلان موافقة النواب على الطلب.

ولكن المثير فى الأمر أن ما حدث مع استجواب كمال أحمد تكرر أيضا مع الاستجوابات الخمسة ، حيث لم يرد بالمضبطة اسم أى عضو من مقدمى طلبات الانتقال لجدول الأعمال ومساندة الفساد رغم أن الطلب تكرر مع غالبية هذه الاستجوابات ، وفى أوقات مدروسة لإنقاذ الحكومة ووزرائها ..أو ربما يكون ذلك هو السبب الحقيقى للتستر على هؤلاء النواب.

ولكن يبقى سؤال أخير تطرحه الطريقة المريبة التى يتم التعامل بها مع أسماء مقدمى هذه الطلبات وكأنها من الأسرار العسكرية أو الحربية ، وهو هل هذه الطلبات موجودة بالفعل وهل هناك نواب يتقدمون بها حقيقة؟ أم أن د. سرور -كما قال البدرى فرغلى -يلجأ إلى هذه الحيلة فى الوقت المناسب لإنقاذ المفسدين وإخراج الحكومة من المآزق التى تتعرض لها ؟

إذا لم يكن الأمر كذلك فمن هم النواب العشرون الذين تقدموا بطلب الانتقال لجدول الأعمال فى استجواب **كمال أحمد** ، وساندوا الفساد فى البورصة ..خاصة وأن ما يقومون به أن كانوا موجودين فعليا يؤدى إلى افراغ المجلس من دوره الرقابى والتشريعى ..فضلا عن أن تحويل مستندات هذه الاستجوابات إلى النائب العام كما حدث مع استجوابى البورصة ووزير المالية بما يترتب عليه من احتمالات صدور أحكام بصحتها وإدانة المسئولين يضع المجلس فى حرج شديد، ويؤكد الحقيقة السائدة عن أنه مجرد ديكور لإكمال الصورة الديمقراطية، وأنه غير قادر على اتخاذ قرار ضد مصلحة الحكومة مهما كان حجم الفساد .



أبو العز الحريرى




مهازل مأساوية فى السياسة الزراعية

فكرت ثم اقنعت الصديق الأستاذ **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير «اليسار» بأن يكون الموضوع الفلاحى الذى أشرف بتقديمه لعدد شهر يوليو ، خفيفا بعض الشئ، طبعا ليس فى إطار «ما أحلاها عيشة الفلاح»!! ،ولكن كتجميع لبعض الطرائف فى مجال السياسة الزراعية وما أكثرها **(ولعلنا ما زلنا نضحك على الحل الذى قدمه د.حسن خضر وزير التموين والرئيس السابق لبنك التنمية والائتمان الزراعى ،لاتساع الفجوة القمحية ،بشراء أراض زراعية فى كندا ،وتهجير فلاحى مصر إلى هناك لزرعة تلك الأراضى قمحاً!!)** ،وكفى القراء الأعزاء- فى شهر يوليو- بجانب شدة الحرارة ،ما يلهب قلوبهم مما يقرأوه أو يشاهدوه تلفزيونيا من مجازر المخطط الصهيونى الأمريكى على الشعب الفلسطينى المناضل ،وكفاهم تزايد الهموم بفضل الملاحقات الحكومية الأخيرة لهم .. من ضريبة المبيعات ،والتمويل العقارى وتمكين الشركات الأمريكية ومتعدية الجنسية من السيطرة على سوق الدواء فى مصر.

...وليتنى ما فكرت فى ذلك، وليت رئيس التحرير لم يقتنع.

فكل ما توقعت أن يكون «أطروفة» ،ما هو -فى حقيقته-سوى مأساة حقيقية .

دماء أطفال الفلاحين و«حداقة» الحكومة المصرية

خبر صغير فى ذيل صفحات الحوادث بالصحف اليومية ، نشر يوم٢٠٠١/٥/٣١ ، ويتضمن اصابة ١٠ أطفال من قرية **محلة مسير** مركز قطور غربية ، بتسمم حاد إثر استنشاقهم للمبيدات الزراعية أثناء عملهم فى رش محصول الفول الصويا بمزارع «القرضا» التابعة لوزارة الزراعة.

ولم يكن هذا أول حادث يصاب فيه أطفال الفلاحين الفقراء- الذين يعملون فى سنى طفولتهم بالتراحيل -بالتسمم أو الغرق أو الوفاة ، نتيجة ظروف العمل الشاقة وشديدة السوء التى يعملون من خلالها لمساعدة أسرهم على تحمل أعباء المعيشة .ولقد نشرنا فى«اليسار» -وخاصة فى العددين٩٣ و١٠٧ -الكثير من تفاصيل هذه المآسى التى راح ضحيتها المئات من بنات وأطفال الفلاحين استشهد فى احداها فقط- فى قرية **صان الحجر** -٣٣ زهرة غضة وأصيب أكثر من ٧٠ .

فى هذه الأثناء -وبالدقة فى منتصف أبريل من هذا العام -طالبت **لجنة «شئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية»** الدولية التابعة لمنظمة حقوق الإنسان ،الحكومة المصرية بإيقاف تشغيل الأطفال المصريين فى أعمال الزراعة.. فكيف تصرفت حكومتنا «الحدقة»؟!، ويتضح ذلك من عرض المحاور الثلاثة للقضية:

عريان نصيف

*** حجم المشكلة**

***هنالك ٥ ملايين طفل عامل فى مصر بنسبة ٢٠٪ من مجموع الأطفال المصريين.(د.هدى بدران رئيس جمعية المرأة الجديدة- جريدة القاهرة فى٢٠٠١/٥/٢٩).**

٨٥٪ من الطفولة العاملة فى مصر تعمل فى الريف .

(د.علاء مصطفى-الخبير أول بالمركز القومى للبحوث- جريدة التعاون فى٢٠٠١/٤/١٠).

***نتائجها:**

*** وصلت نسبة التسرب من التعليم الابتدائى إلى حوالى٣٠٠ ألف طفل سنويا ،بالاضافة إلى١٠٠ ألف طفل لا يتقدمون للمدرسة كل عام.**

(من تقرير الخطة القومية لمحو الأمية فى مصر ٩٠ /١٩٩٩).

*** ٥٥٪ من أطفال الريف ، يعانون من نقص كرات الدم الحمراء(الانيميا) ، و٤٠٪ منهم مصابون بالأمراض الناتجة من نقص السعرات الحرارية والبروتين.**

(من تقرير للجنة الخدمات بمجلس الشورى- ١٩٩٣).

* حل القضية:

الحكومات العادية- غير الذكية كحكومتنا -تسعى (أيا كان توجهها السياسى أو الاقتصادى) ،إلى محاولة انقاذ أطفالها- فهم المستقبل القريب لأوطانهم، إن لم يكن بحلول جذرية للقضاء على الأوضاع

الاقتصادية المتردية التى دفعت الأسر إلى التضحية بأبنائهم والقذف بهم فى سوق العمالة الشاقة ،فعلى الأقل بالرقابة على عمالة الأطفال وتوفير ما أمكن من الأوضاع الأفضل -قانونيا وماديا- لعملهم.

أما حكومتنا ..فلأنها شديدة الذكاء والفهلوة والحداقة، فكان لها موقف آخر، فهى من ناحية ،لا تريد أن تتحمل هجوم منظمات حقوق الإنسان (الأمريكية أو الوطنية وليس المحلية بطبيعة الحال!) ،وهى من ناحية أخرى لا يمكن لها أن تغير من سياساتها التى أدت إلى افقار الفلاحين واضطرارهم إلى تشغيل أطفالهم.

فقامت -بمهارة تخيلها فى نفسها- بلعبة «الثلاث ورقات» ،ولكنها -أيضا لحدة ذكائها-اختزلتها فى« ورقتين فقط:

١- أصدر **د. يوسف والى**- فى ٢٠/٤/٢٠٠١ -قرارا وزاريا ، يقضى بالغاء القرار الوزارى الصادر عام١٩٦٥ ،والخاص بتشغيل أطفال المدارس فى عملية المقاومة اليدوية لدودة ورق القطن .(دون أى إشارة للموقف من الأطفال الذين تركوا التعليم) أو حتى لأطفال المدارس ولكن فى مجالات العمل الزراعى الشاق والأخرى) .. ذكاء!!.

٢-تصدى السيد/ أحمد العماوى رئيس الوفد المصرى فى مؤتمر منظمة العمل الدولية بجنيف -فى٨/٦/٢٠٠١ -لاصدار قرار أو توصية بمنع تشغيل الأطفال فى الأعمال الزراعية.

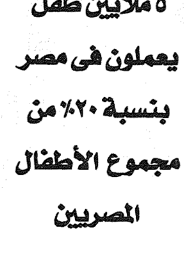
مستفيداً من وقوف غالبية ممثلى الدول النامية والفقيرة معه فى مواجهة هذه التوصية كحق يراد به باطل لصالح الدول الغنية والشركات العالمية فى مجال التجارة الدولية، مؤكدا أمام المؤتمر -وهو عامل النسيج الوافد من الريف قبل أن يكون وزيرا وعضوا بمجلس الشورى- أن« آلاف الأطفال فى الريف المصرى يعملون فى الأعمال الزراعية ويحققون عائدا جيدا لهم ولأسرهم دون أن يتأثر بذلك انتظامهم فى الدراسة ودون أن يتعرضوا لأى مخاطر صحية»!! ..حداقة!!.

..وستتواصل -فى ظل هذه الحكومة ومثيلاتها -إفقار الفلاحين، وإهدار طفولة وحياة أبنائهم ،ولكن ما قيمة ذلك تجاه «حداقة» الحكومة التى ضحكت على منظمات حقوق الإنسان ..حتى لو كانت ضحكاتها ملوثة بدماء أطفال الفلاحين.

..تواصلا مع دماء وشهداء أطفال الريف المصرى..

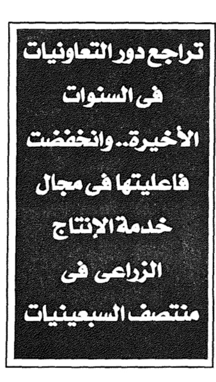
تبرعوا يا محسنون لبحر البقر

انتقدنا فى العام الماضى منهج السيد



اللواء وزير التنمية المحلية فى حل مشاكل الفلاحين وهموم القرية المصرية بأسلوب «قوافل الخير» المشكلة من موظفى وزارته والجمعيات الخيرية ورجال الأعمال وأعضاء الحزب الحاكم ، لتزور قرى مصر وتقدم لأبنائها من الفلاحين الأدوية لمرضاهم والملابس لمن كان منهم عريانا ، والأغطية لمن أضناه البرد والحلوى لأطفالهم ولمن امتلأ فمه بالمرارة.

وأمام تواصل وتكثيف عمليات تدمير الزراعة واهدار حقوق الفلاحين ،لم نشر هذا الموضوع مرة أخرى ،وخاصة أنه لا يتضمن إضراراً مباشراً بالفلاحين ، بل على العكس ، يعبر عن روح الطيبة والرغبة فى تقديم الخير





د. يوسف والى: التطبيع فى الزراعة حتى النهاية

من جانب اللواء **مصطفى عبد القادر** تجاه فلاحى مصر.

ولكننا من الصعب أن نصمت أمام تصريحات سيادته المنشورة فى أهرام ٢٤/٥/٢٠٠١ والتى تتضمن أن «قافلة الخير» ستتوجه إلى قرية بحر البقر بمحافظة الشرقية لمسح الفئات المستهدف تقديم المساعدات اللازمة لهم!!.

..عفوا سيادة اللواء..

فإذا كان البعض قد نسى- أو تناسى- «بحر البقر» ، فشعبنا لا يمكن له أن ينسى أن العديد من الزهور البريئة- من أطفال مدرسة هذه القرية -قد قدموا دماءهم الطاهرة وأرواحهم الغالية- يوم٨ أبريل ١٩٧٠ -فداء لوطنهم ، فىمواجهة الغدر الصهيونى الذى حاول -بخسة -الانتقام من خسائره على جبهة قناة السويس فى حرب الاستنزاف البطولية التى شنها المصريون إعدادا وتمهيدا ليوم النصر، فقامت قواته باستخدام الطائرات الأمريكية القاذفة ، بقصف مدرسة **بحر البقر الابتدائية** ،حيث امتزجت دماء وأشلاء الأطفال الأبرياء بأوراق كتبهم وكراساتهم بالورود المزروعة فى فناء مدرستهم ،لتشكل لوحة إنسانية مؤسسية ، لكنها جميلة ونبيلة إذ تؤكد اصرار شعب مصر على التضحية -مهما كان ألمها- فى سبيل انتصاره على الصهيونية النازية والامبريالية الأمريكية.

..هذه هى قرية «**بحر البقر**» يا سيادة اللواء ، التى توجب على أى حكومة تحترم تاريخ وطنها ونضال شعبها ، أن تجعل منها

قرية نموذجية ومزارا وطنيا كرمز للتضحية والصمود ، وليس التي تجمع لها التبرعات من الباشوات الجدد وأعضاء حزب الحكومة وتقدمها لأبنائها في« زفة » نهيل التراب على ذكرى شهدائها الأبرار.

التعاونيات والحماة وكمال الشاذلى

من أطراف الأمثال العامية الموحية ، ذلك المثل الذى يقال على لسان الحماة التى تحرم زوجة ابنها من رغيف الخبز ولكنها تتظاهر بعدم حرمانها منه ، إذ تقول «صحيح ما تكسرى ،ومكسر ماتاكلى ،وكلى لما تشبعى يا مرات ابنى»!!

..والسيد **كمال الشاذلى** -عضو مجلس الشعب فى كل العهود -ما أن تثار فى المجلس قضية يتضح منها معاناة الفلاحين وإهدار مصالحهم ، ويتجاسر أحد النواب باقتراح أن يكون للفلاحين نقابتهم التى تدافع عنهم-كباقى فئات وطوائف الشعب -حتى يتصدى له السيد **الشاذلى** -بكل العنف البرلمانى ،والشدة النيابية -مؤكدا له أن الفلاحين ليسوا فى احتياج إلى نقابات ،فالحركة التعاونية الزراعية هى- كنص آخر تأكيد لسيادته فى هذا المجال فى جلسة ٢٠٠١/١/١٤ -«المنظمات الشعبية الديمقراطية الشرعية التى تدافع عن الفلاحين وتعبر عن مصالحهم».

..وهذا الكلام عن الحركة التعاونية الزراعية يسعدنا ويسعد كل فلاح مصرى.

..ولكن ما موقف الحكومة- والسيد /الشاذلى -من هذه المنظمات الشعبية والديمقراطية ..إلخ؟.

« أخذ دور التعاونيات الزراعية فى التناقص خلال السنوات الأخيرة ، وانخفضت فاعليتها فى مجال خدمة الانتاج الزراعى فى منتصف السبعينيات ،حيث تولى معظم مهامها ومسئولياتها بنك التنمية والائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى المنتشرة فى سائر مناطق الجمهورية . ومنذ هذا التاريخ ما زالت التعاونيات الزراعية فى مرحلة الانكماش على الرغم من أهميتها وضرورتها فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى لأعضائها وتسويق منتجاتهم الزراعية، والنهوض بالانتاج وتحسين صفاته».

..ليس لنا شرف كتابة العبارة السابقة الدقيقة ، ولكنها من نص **تقرير «الأمن الغذائى» الصادر عن لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى عام ٢٠٠٠ ،ومن الصفحة رقم ٥٩.**

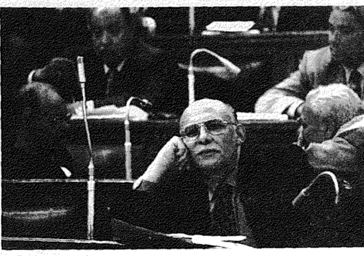
أما الجمعية العمومية للاتحاد التعاونى الزراعى- فى دورة انعقادها الأخيرة فى١٥ يناير من هذا العام ، فهى تدين موقف الحكومة من الحركة التعاونية الزراعية، محددة هذا الموقف -فى القرار رقم(١) فى المجال الداخلى- بأنه «**تخلى من الدولة عن دعم ومساندة التعاونيات الزراعية، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها- فى إطار خطة الدولة.** ،وتكرار اهمالها فى بيانات السادة رؤساء الحكومات أمام مجلس الشعب ، علاوة على عدم اتاحة الفرصة للتعاونيات بمختلف مستوياتها للمشاركة فى اللجان الحكومية المختصة برسم السياسات الزراعية والبرامج الاقتصادية والزراعية المرتبطة بنشاطاتها».

* أما الاعلامى التعاونى الكبير **محمد رشاد** ، فيبرز صورة مؤلمة لواقع تعامل الحكومة مع التعاونيات الزراعية فى مجال المشاركة فى عملية تسويق المحاصيل الزراعية الذى هو- كما يقول بحق الأستاذ رشاد من بديهيات التطبيق التعاونى.

فيقول فى تعليق له فى جريدة التعاون يوم ٢٠٠١/٦/٥ «لقد عشت الموسم الماضى أزمة جمعية القطن وجمعيات المحاصيل الحقلية والموقف الصعب لأعضاء مجلس الإدارة... لقد وصلوا إلى مرحلة التسول لأخذ دور للتعاونيات فى تسويق المحصول».

وينهى كلمته بما يجب على الجميع ادراكه والدفاع عنه ..« **فى ظل اقتصاديات السوق، لابد للتعاونيات أن تكافح من أجل تثبيت دورها فى السوق بكل الوسائل الممكنة ..يا قيادات الحركة التعاونية ..تحركوا ، حتى لا يتكرر ما حدث فى الموسم الماضى ، ولابد من الدفاع عن حقوق التعاونيات».**

..ترى هل للسيد كمال الشاذلى رأى يدحض هذا الواقع للحركة التعاونية الزراعية الذى أوصلتها إليه الحكومة الرشيدة وحزبها الهمام؟ أم ما يزال يصر على أن التعاونيات الزراعية قد أصبحت فى هذا العهد السعيد «المنظمات الديمقراطية التى تعبر عن مصالح الفلاحين» ؟ .



أحمد العماوى

أم أنها حكاية «الحماة وامرأة ابنها ورغيف العيش» ؟!.

موقف الفلاحين هو الأولى بالرصد والتقدير

كنت على وشك أن أنهى هذه المهازل المأساوية ، بموقف شديد السوداوية فى مجال السياسة الزراعية المصرية.

فعلى الرغم من تواصل وشراسة العدوان الصهيونى المدعوم أمريكيا ، على الشعب الفلسطينى المناضل من أجل حقه فى الحرية الحياة.

وعلى الرغم من تهديد العدو الصهيونى -بشكل مباشر ومعلن- بالعدوان على سوريا ولبنان الشقيقتين.

وعلى الرغم من إصابة عشرات المصريين- فى رفح المصرية- بالرصاص الاسرائيلى.

وفى نفس الأسبوع الذى استخدمت فيه إسرائيل فى عدوانها «أف ١٥ ، اف ١٦» .

وقف الدكتور يوسف والى- نائب رئيس وزراء مصر ووزير زراعتها وأمين عام الحزب الحاكم لها ، ليدافع عن استمرار سياسة التطبيع الزراعى ، فى مجلس الشعب!.

..بالتأكيد ، ليس هناك ما يمكن قوله فى هذا الشأن.

..وبالتأكيد أيضا، فليست هذه هى الخاتمة الصحيحة لهذا المقال.

أما الواقع الحقيقى الواجب إنهاء هذا الموضوع به دون مهازل أو مآس.

فهو موقف فلاحى مصر وهم يتسابقون وسط كل قوى الشعب ليقدموا -برغبة بل وفرحة حقيقية-الكميات الكبيرة من قوت أبنائهم من المحاصيل والسلع الغذائية لقوافل دعم الانتفاضة.

وهو الدعم الكبير -ماديا وسياسيا- الذى قدمه الاتحاد التعاونى الزراعى المصرى إلى فلاحى -وأبناء -فلسطين الباسلة.



الفجوة القمحية فى مصر

أحمد الحدينى

يعتبر الغذاء من أهم القضايا التى تشغل فكر معظم دول العالم فى الوقت الحاضر وتتميز بعض الدول المتقدمة بالسيادة فى إنتاج وتصدير الغذاء على حين أن معظم الدول الفقيرة تعانى من عجز فى توفير غذائها الضرورى عامة والقمح على وجه الخصوص.

فانتاج وتصدير القمح عالميا تتحكم فيه خمس دول رئيسية هى: الولايات المتحدة الأمريكية -كندا -فرنسا -استراليا- والارجنتين.

ومن الحقائق التى لا تقبل التشكيك فيها أن المعونات والاتفاقيات الغذائية التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة وخاصة القمح تعتبر من العناصر الحاكمة والضاغطة بالنسبة للسياسات التى تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة فى مجال إنتاج وتصدير القمح فى مواجهة الدول المستوردة.

فمنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المتقدمة استخدام سلاح تصدير الغذاء للدول الفقيرة كظاهرة للضغط السياسى حتى أصبح استراتيجية مع بداية السبعينيات مما يؤكد هذا الزعم بأن الدول الرأسمالية المصدرة للقمح لاتوافق على المساهمة بمعوناتها الغذائية من أن تكون من خلال الوكالات والمنظمات الدولية المختصة ،حيث تكون هذه الوكالات الدولية أقل خضوعا لسيطرتها، وتفضل هذه الدول توجيه معوناتها وتعاقداتها مباشرة للدول المستوردة لتحقيق الأثر الذى تهدف إليه وهو إقامة علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية لها .**يؤكد هذا ما جاء على لسان جاك هوفر أحد المتخصصين فى السياسة الزراعية الأمريكية على طبيعة المساعدات الأمريكية فى المجال الغذائى القمحى بشكل خاص بقوله «نحن نوزع الغذاء على الدول الأخرى -ليس على أساس مدى الاحتياج وإنما على أساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية الأمريكية » هذا علاوة على ما تتضمنه الاتفاقيات من شروط كلها تعسفية فى صالح الجانب الأمريكى .**

أيضا أثبتت الدراسات العلمية وكذا الواقع العملى أن اعتماد الدول المستوردة

للقمح على معونات الحبوب الغذائية يؤدى إلى زيادة مشكلة الغذاء وزيادة الفجوة لهذه الدول المستوردة على المدى الطويل وذلك نتيجة اهمال هذه الدول للتنمية الزراعية والانتاج المحلى لاعتمادها على الاستيراد حتى بعد توقف أو تخفيض الكميات المستوردة.

وفى مصر يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب حيث يعتمد عليه السكان فى غذائهم، إذ أن الدقيق المستخرج منه يصنع منه رغيف الخبز الذى لا يستغنى عنه أى فرد ، هذا علاوة على المنتجات الأخرى. وتقوم الدولة سنويا باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق لسد العجز والنقص بين الإنتاج المحلى والاحتياجات ، منه .

ومصر قديما ومنذ العصر الحجرى الحديث زرعت عدة أنواع من القمح ورد ذكرها فى أوراق البردى ،كما كان المصريون القدماء يقيمون للقمح أعيادا رائعة فى موسم الحصاد بين مظاهر الغبطة والسرور ويقدمونه قربانا للاله ،وكانوا يعتقدون أن الالهة آيزيس هى التى اكتشفته ناميا بحالة برية وصنعت منه الخبز.

كما أن أوزوريس هو الذى علم المصريين زراعة هذه النباتات لذلك اعتبروا سنابل القمح مقدسة .**والتاريخ المصرى القديم يحدثنا أيضا على أنه وقبل عشرين قرنا من الزمان وفى إحدى صفحات كتاب «فى طبيعة الآلهة» وأيام إن كانت مصر سلة خبز العالم جاءت الحكمة المشهورة حتى وقتنا الحاضر والتى تقول «من يملك زاده يملك قدره» ،وقبل هذا التاريخ بعشرين قرنا أخرى قال تحتمس الثالث فارس السيف والذى كتبت باسمه أول امبراطورية مصرية فى التاريخ نفس الحكمة ولكن بكلمات هيروغرافية «حرية الانسان فى عرق ساعده» ويعتقد معظم الباحثين أن كلمة «قمح» الحالية أصلها الكلمة الهيروغرافية «قمحو» والتى ذكرت فى قوائم القربان من عصر الدولة القديمة بل ان كلمة «قمح» وردت فى بعض المتون القديمة.**

على أية حال ظل القمح هو المحصول الغذائى الرئيسى من حيث المساحة والأهمية إلى أن بدئ فى إقامة مشاريع الرى الكبرى والتحكم فى مياه النيل بعد إنشاء الترع والقناطر والسدود من ثم التوسع فى زراعة الأرز والأذرة الشامية والأذرة الرفيعة. فمع نهاية القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين حيث انفصل المجتمع المصرى إلى مجتمعين مجتمع الريف وغذاؤه الأساسى الأذرة الرفيعة فى الجنوب والأذرة الشامية والأرز فى الشمال ومجتمع الحضر وغذاؤه الاساسى القمح والارز لكن فى السنوات الأخيرة بدأ توحد المجتمع من جديد إذا أصبح القمح والأرز وبصورة متزايدة يمثلان الغذاء الأساسى لكافة السكان سواء فى الريف أو فى الحضر حتى أصبحت قضية توفير رغيف الخبز قضية رئيسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية .فمشكلة توفير رغيف الخبز نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على القمح والدقيق من جهة وعجز الإنتاج المحلى من جهة أخرى بسبب الزيادة المضطردة فى عدد السكان من ناحية ومحدودية الأرض الزراعية ومياه الرى من ناحية أخرى.



مما أدى إلى الاعتماد على الواردات من القمح والدقيق لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك حتى أصبحت مصر فى هذه الآونة الأخيرة تستورد ما يقرب من٥٠٪ من استهلاكها من القمح والدقيق حتى آخر احصاء متاح وهو احصاء ١٩٩٨ .

وهنا ننوه إلى أن الدراسة التى نحن بصدد عرض موجز لها فى حدود ما تسمح به مساحة النشر مهمة فى كونها تلقى الضوء على محصول القمح من ناحية إنتاجه ووارداته فى مصر للوقوف على حجم الفجوة القمحية التى تعانى منها- وأيضا محاولة تضييق هذه الفجوة والاقتراب من الاكتفاء الذاتى.

كما ننوه أيضا ما ورد فى هذه الدراسة من أرقام واحصائيات جميعها صادرة عن جهات رسمية حكومية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء -قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى -الإدارة المركزية للرقابة على السلع والتسعير بوزارة التموين» أيضا بيانات منظمة الأغذية والزراعة« الفاو»

وسوف نحاول من جانبنا أن نناقش مشكلة الفجوة القمحية ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول إنتاجنا من القمح- المحور الثانى استهلاكنا من القمح والمحور الثالث والأخير كيفية تضييق الفجوة القمحية والاقتراب من الاكتفاء الذاتى؟.

المحور الأول: إنتاجنا من القمح

يمثل القمح فى مصر مكانة هامة من حيث المساحة بين المحاصيل الأربعة الكبار «القمح -الأذرة- الأرز- القطن» إذ تطورت مساحته نحو الزيادة بصورة ملحوظة على النحو الآتى:

فى سنة ١٩٥٠ كانت مساحته ١,٥٧ مليون فدان وفى سنة ١٩٦٠ بلغت مساحته ١,٣٨ مليون فدان وفى سنة ١٩٧٠ بلغت مساحته ١,٣٠ مليون فدان وفى سنة ١٩٨٠ بلغت المساحة ١,٣٢ مليون فدان أما فى سنة١٩٩٠ قفزت المساحة لتصل إلى ١,٩٥ مليون فدان، ثم تطورت هذه المساحة نحو الزيادة لتصل فى سنة ١٩٩٥إلى نحو ٢,٥٠ مليون فدان، وبلغت فى نهاية التسعينيات ١٩٩٨ نحو ٢,٥١ مليون فدان.

والقمح محصول شتوى منافس دائم للبرسيم والفول، الأمر الذى يجعل مرونة التوسع فى زراعته محدودة فضلا عن حاجته لأرض خصبة ويزرع القمح فى كل أنحاء أراضى الوادى والدلتا إذ تصل نسبة المساحة المزروعة بالقمح فى الوجه البحرى ٦٠٪ من جملة المساحة القمحية، وفى الوجه القبلى ٤٠٪ الباقية ولقد حققت إنتاجيته فى الآونة الأخيرة زيادة ملحوظة إذ يصل متوسط انتاجية الفدان ما يقرب من ١٥,٥ أردب، أى نحو ٢,٢٥ طن تقريبا ، وان جملة الانتاج المحلى بلغ فى سنة ١٩٩٢ نحو ٤,٦٨ مليون طن ليصل إنتاجه فى سنة١٩٩٨ إلى نحو ٦,١ مليون طن.

وبالطبع ترجع هذه الزيادة فى الانتاجية والانتاج إلى الزيادة فى المساحة المزروعة والتحسن فى التكنولوجيا المتمثلة فى زراعة أصناف جديدة عالية الانتاج-أيضا المعاملات الزراعية وخاصة التسميد -مكافحة الآفات والأمراض ..إلخ وعلى الرغم من أهمية ما تحقق من زيادة الإنتاجية وجملة الإنتاج إلا

• بدأت الدول المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية في استخدام سلاح تصدير الغذاء للدول الفقيرة ..كسلاح للضغط السياسي

• تستورد مصر ما يزيد على ٦ر٨٧ مليون طن قمح بقيمة ١٠٧١ مليون دولار

أنه يظل أقل مما ينبغي بالمقارنة بانتاجية الفدان في الدول الأخرى فمثلا انتاجية الفدان في الهند تصل إلى ٤ أطنان وفي المكسيك أكثر من ذلك.

مـاذا تعني هذه الأرقام ؟ تعني هذه الأرقام وباختصار لا يخل بالمقام أن انتاجنا من القمح سنويا وحسب آخر الاحصاءات المتاحة يقدر بنحو ٦ر١ مليون طن على حين أن استهلاكنا يقدر بنحو ١٢ مليون طن أي أن هناك عجزاً أو فرقاً بين الإنتاج والاستهلاك يقدر بنحو ٥ر٩ مليون طن تقريبا يتم استيراده من الخارج بمعنى أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في حدود ٥٠٪ تقريبا.

المحور الثاني استهلاكنا من القمح

يمثل استهلاك القمح أهل السلع الغذائية في بلادنا إذ يقدم القمح من ٥٠٪-٧٠٪ من إجمالي نصيب الفرد من السعرات الحرارية -ونحو ٤٥٪ من نصيبه من البروتين الكلي- وحوالي ٦٦٪ من جملة نصيب الفرد من البروتين النباتي ولذلك فقد أصبح استهلاك القمح وتزايده من أهم أسباب ارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية والتي تقدر بنحو ٣٣٠٠ سعر حراري.

قد يتساءل البعض كيف نشأت مشكلة زيادة استهلاكنا من القمح والدقيق بالنسبة لما ننتجه محليا ؟ بالرجوع بالتاريخ إلى الوراء نجد أن مصر كانت مخزنا للقمح لدول العالم الخارجي، وكان يطلق عليها سلة الخبز للعالم القديم فكانت تعد من الدول المصدرة للقمح للجزيرة العربية ومن قبلها إلى بيزنطة وروما فكيف انقلبت الأوضاع وأصبحنا من أشهر الدول عالميا في استيرادنا للقمح والدقيق. يأتي موقعنا في المرتبة الثانية بالنسبة للدول المستوردة للقمح والدقيق عالميا، إذ ترتب على تناقص ما يخص الفرد من القمح المنتج محليا الاعتماد على الاستيراد من الخارج وبصورة متزايدة والذي بدأ في الواقع في أواخر الثلاثينيات بمتوسط سنوي ٥ آلاف طن- زاد في أوائل الأربعينيات إلى ٣ر٢٨ ألف طن لتصل في سنة ١٩٥٤ إلى ٦١٨ ألف طن، ثم تزايدت الكميات المستوردة لتصل في ١٩٨٣ إلى ٦ر٦ مليون طن، أي أكثر من ثلاثة أمثال الإنتاج المحلي في ذات العام.

إذ كان متوسط ما يخص الفرد من القمح المنتج محليا حوالي ٤٤ كيلو جرام أومن المستورد نحو ١٤٦ كيلو جرام باجمالي معدل الاستهلاك السنوي ١٩٠ كيلو جرام وهكذا تزايدت الكميات التي تستوردها مصر سنة بعد سنة أخرى لتصل في سنة ١٩٩٨/٩٦ إلى نحو ٦ر٨٧٠ مليون طن بقيمة نقدية تقدر بنحو ١٠٧١ مليون دولار.

نعود للسؤال مرة أخرى ..لماذا أصبحنا مستوردين لهذه الكميات الهائلة من القمح والدقيق؟.

ليست هناك ثمة حاجة إلى دراية بعلم الاقتصاد لتفسير هذه الظاهرة -فالظاهرة وأسبابها واضحة وضوح الشمس فزيادة الاستهلاك من القمح والدقيق ترجع أولا إلى الزيادة المضطردة في عدد السكان من جهة وفي التوزيع الجغرافي لهؤلاء السكان في ظل محدودية الأراضي الزراعية ومياه الري من جهة أخرى «٣ر٧ مليون فدان -٥ر٥٥ مليار متر مكعب من المياه» فإذا كان عدد السكان في مصر حاليا يزداد سنويا بما لا يقل عن ٥ر١ مليون نسمة ليصل عدد السكان في حاليا إلى ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة وهذا معناه زيادة الطلب علي القمح والدقيق لصناعة الخبز بما يقدر بنحو نصف مليون طن سنويا المجابهة هذه الزيادة السكانية السنوية -أيضا كان للتوزيع الجغرافي للسكان الأثر الفعال في زيادة الطلب على القمح والدقيق فلقد ارتفعت نسبة عدد السكان في الحضر من ١٧٪ في سنة ١٩٠٧ لتصل إلى ٤٣٪ في سنة ١٩٧٩ ثم تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ٤٤٪ في سنة ١٩٨٦ وتستمر هذه الزيادة سنة بعد أخرى لتصل إلى ٥٠٪ في مصر سنة ١٩٩٦ .وهذه الزيادة الملحوظة في عدد سكان الحضر على حساب عدد سكان القرى لانتقال كثير من سكان الريف إلى الحضر لدواع اقتصادية واجتماعية كثيرة معناه زيادة في استهلاك الرغيف المصنع من القمح حيث يحل محل الرغيف الريفي المصنع من الاذرة أو المخلوط بها .وتلك هي ظاهرة التغير في نوع الحبوب المستهلكة -حتى البدو اتجه أكثرهم إلى استهلاك القمح بدلا من الشعير الذي كان يمثل المكون الرئيسي لرغيف الخبز عندهم.

كما ترجع زيادة استهلاكنا من القمح والدقيق إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح والدقيق .فمصر تعتبر من أعلى دول العالم في متوسط استهلاك الفرد للقمح والدقيق في الوقت الحاضر حيث يتزايد معدل الاستهلاك عاما بعد عام ففي سنة ١٩٩٠ كان متوسط استهلاك الفرد حوالي ١٨٣ كيلو جراماً ليصل في سنة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠ كيلو جرام ثم يواصل هذا المعدل زيادته ليصل في سنة ١٩٩٨ إلى ٢٢٣ كيلو جراماً وهذا لا يعني أن معدة الإنسان المصري قد تمددت وكبرت حتى أصبحت تستوعب كل هذا الكم من الخبز. فرغم ارتفاع مستوى المعيشة نسبيا وبوجه عام في الآونة الأخيرة وذلك بزيادة نصيب الفرد المصري من الأغذية الأخرى البديلة للقمح والخبز وكذ الأغذية الحيوانية، فعلى سبيل المثال تضاعف نصيب الفرد من البطاطس في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٣ كما زاد نصيب الفرد من الفاكهة والخضر بأكثر من ٤ أمثال ومن السكر والدواجن والبيض ٣ أمثال ومن الأرز واللحوم والأسماك بحوالي ٥٠٪ خلال نفس الفترة .وكان من الطبيعي مع هذا التطور في المستوى المعيشي والنمط الاستهلاكي أن يتناقص متوسط نصيب الفرد من الخبز ولكنه تضاعف ،وتجمع الدراسات المتخصصة في الغذاء على أن الاستهلاك الفعلي للفرد طبقا لاحتياجاته الغذائية تتراوح من ٨٠-١٠٠ كيلو جرام سنويا -وما يزيد عن ذلك فهو فاقد يقدر بنحو ٥٠٪ من جملة الاستهلاك الحالي تقريبا.

المحور الثالث : كيفية تضييق الفجوة القمحية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي.

لكي نضيق من حجم الفجوة القمحية ونقترب من الاكتفاء الذاتي من القمح هذا الأمل القومي الذي لا يختلف عليه اثنان يجب أولا إزالة العقبات والمعوقات التي تعترضه سواء بالنسبة لزيادة الإنتاجية والإنتاج أو ترشيد الاستهلاك ووقف نزيف الفقد والهدر المتزايد، وذلك من خلال عدة سياسات وخطط وبرامج نوجزها في الآتي:

(١) **زيادة الإنتاج وذلك بكل وسائل وممكنات التوسع الأفقي** في حدوده القصوى وذلك باضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية المزروعة بالقمح سواء داخل الأراضي القديمة بالوادي والدلتا وكذا الأراضي الساحلية أو إضافة مساحات جديدة في الأراضي الصحراوية .وهنا ننوه على أن الذين يعتقدون بأنه يمكن زراعة ملايين الأفدنة بمحصول القمح في الأراضي الصحراوية الجديدة هو اعتقاد لا يستند إلى أساس من الواقع العملي والعلمي .وإن كانت هناك امكانية للتوسع الأفقي في هذه الأراضي تكون في حدود الموارد المائية المتاحة.

(٢) **زيادة الإنتاجية من الوحدة الغذائية المزروعة بالقمح** وذلك بكل طرق ووسائل التوسع الرأسي من خلال تطبيق حزمة من التوصيات الإرشادية الزراعية عن طريق استنباط أصناف جديدة من القمح عالية الانتاج مبكرة النضج أصناف تتحمل الحرارة العالية والملوحة الزائدة، وعلى أن تقتصر عملية إنتاج وتوزيع التقاوي على وزارة الزراعة وذلك للحد من الفوضى الضاربة في سوق التقاوي والبذور حيث تسرب للأسواق كثير من أصناف التقاوي والبذور الرديئة منخفضة الإنتاجية والتي تجعل الفلاح يقف حائرا بين عشرات الأصناف والتي تنتجها عشرات الشركات الخاصة التي لا يهمها إلا الربح الكبيروالسريع .مع إعطاء أهمية كبيرة بالعمليات الزراعية المختلفة كالزراعة في المواعيد المناسبة وإعداد وتجهيز الأرض للزراعة والري والتسميد ومقاومة الحشائش والآفات والأمراض وذلك في إطار من المعايير الاقتصادية السليمة -أيضا إدخال نظام الري التكميلي في الأراضي الساحلية التي تعتمد على الأمطار (الساحل الشمالي- سيناء) حيث وجد أن مساحة القمح في الأراضي الجديدة الساحلية لا يتعدى ٥٪ من جملة المساحة المزروعة -أيضا التوسع في برامج التدريب الإرشادية سواء للمرشدين الزراعيين أو للمزارعين أنفسهم مع التركيز على توافر المرشد المتخصص لمحصول القمح مع تطوير الحقول الإرشادية واعطاء حوافز للمزارعين المتميزين.

(٣) **تحسين الحوافز السعرية للمزارعين** وذلك من خلال زيادة أسعار توريده للمطاحن وشون بنك التسليف وتسهيل اجراءاتها وهذا العامل يعتبر من العوامل المؤثرة في تشجيع المزارعين على زراعة القمح ومما يؤكد هذا الزعم الرجوع إلى الاحصائيات الخاصة بالكميات الموردة من المزارعين لمخازن وشون المطاحن وبنك التسليف أذ لوحظ زيادة الكميات الموردة عندما زاد سعر التوريد خلال الفترة التي تزايدت في الاسعار من٦٥ جنيهاً للاردب إلى ٧٥ جنيه أ ثم من ٧٩ جنيهاً للاردب سنة ١٩٩٢ إلى ١٠٢ جنيه سنة١٩٩٨ ذلك حتى تصبح زراعة القمح مجدية تحقق عائدا معقولا بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى المقابلة التي يمكن زراعتها .وكل المطلوب أن تساوى الحكومة المصرية بين مزارعيها المحليين وبين المزارع الأمريكي التي تشتري منه القمح . ومما يجب ذكره أن الحكومة الأمريكية تقوم بدعم صادراتها من القمح بنحو ٢٥- ٣٠ دولاراً للطن تشجيعاً للزراع كما أن الحكومة الفرنسية تقوم بنفس الدور لزراعها من منتجي القمح.

(٤) ترشيد الاستهلاك . وذلك بالنزول بمتوسط الاستهلاك السنوي للفرد من ٢٢٣ كيلو جراماً سنويا حسب احصاءات ١٩٩٨، وهذا الرقم أعلى بكثير من الاحتياجات الحقيقية إذ أن معدل الاستهلاك المعقول وحسب الظروف المعيشية للشعب المصرى يجب ألا يزيد عن ١٥٠ كيلوجراماً سنويا للفرد ومن ثم فإن هذا الفرق والذى يقدر بنحو ٧٠ كيلو جرام للفرد يعادل في مجموعه لنحو ٤٫٥ مليون طن لمجموع السكان أى تقريبا نحو ٧٥٪ من الكميات التي نستوردها حاليا.

(٥) **منع تسرب القمح والدقيق والخبز** إلى استخدامه في غير أغراضه الآدمية ،حيث إن كميات كبيرة منه تتجه إلى تغذية الحيوانات والدواجن والأسماك أما في صورة قمح مجروش أو دقيق أو حتى في صورة خبز. وذلك بعمل التوعية اللازمة للمواطن بكافة وسائل الإعلام ومراقبة المزارع التي تستخدم القمح والدقيق كغذاء للحيوان أو الدواجن أو الاسماك.

(٦) **العمل على تخفيض نسبة الناقد والمهدر من القمح والدقيق والخبز** حيث قدرت نسبة الفاقد والمهدر من بداية (عمليات الحصاد الدراس بما يقرب من ٨٪ -أما عمليات النقل والتخزين فيقدر الفاقد فيها بنحو ٥٪ .أما عمليات الطحن وصناعة الخبز فالفاقد والمهدر فيها يصل إلى ١٢٪) وبذلك يصبح الفاقد والمهدر -من بداية عمليات الحصاد والدراس والنقل والتخزين وصناعة الخبز وحتى وصوله إلى مائدة المستهلك ما يقرب من ٢٥٪ -وتعتبر في نظرنا وقف هذا الهدر والفقد أفضل وأسهل وأرخص الوسائل الواجب اتباعها لتخفيض وتقليل استهلاكنا من القمح والدقيق وذلك بتطوير الوسائل البدائية المستخدمة في هذه العمليات إذ أن تقليل حجم ونسبة هذا الفاقد يعني زيادة المعروض من القمح والدقيق وبالتالي تقليل الطلب على القمح والدقيق المستورد وتضييق الفجوة القمحية بين الإنتاج والاستهلاك.

(٧) **ضرورة رفع نسبة استخراج الدقيق الذى يستخدم في صناعة الخبز من ٨٢٪ إلى ٩٣٪** وقد يثور اعتراضات حول لون رغيف الخبز ولكن هذه الوسيلة وحدها توفر نحو ١٢ ٪ من كمية القمح والدقيق التي نستوردها -أيضا أن معظم دول العالم وشعوب أوروبا بالذات تأكل نوعا من الخبز المصنوع من دقيق القمح بكامل مكوناته.

(٨) **العمل على تغيير تركيب ونمط الاستهلاك** وذلك بتخفيض نسبة دقيق القمح وإضافة دقيق الأذرة في صناعة رغيف خبز مكون من ٧٥٪ دقيق قمح مضاف إليه ٢٥٪ من دقيق الأذرة ،وهذا ما أخذت به وزارة التموين أخيرا، فاذا كان البعض يزعم بأن هذا النوع من الخبز قليل في قيمته الغذائية بالمقارنة بالرغيف المصنوع من دقيق القمح فقط فردنا على هذا الزعم بأن الشعب المصرى شعب مستهلك لكميات كبيرة من الفول والطعمية والبقوليات الأخرى، وهذه الأغذية تكفى لتعويض النقص في البروتينيات النباتية نتيجة لإضافة دقيق الأذرة لرغيف الخبز (راجع في هذا الموضوع مقالنا بجريدة الأهالي العدد ٩٥٤ بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ بعنوان الرغيف المخلوط خبز الفقراء).

(٩) **ضرورة توافر قاعدة بيانات متكاملة تتعلق بالإنتاج والتسويق** بداية من إعداد وتجهيز الأرض للزراعة وحتى الحصاد والدراس والتخزين وتصنيع رغيف الخبز والعجائن الأخرى للرجوع إليها.

(١٠) **إدخال الميكنة الحديثة** سواء في العمليات الزراعية أو عمليات النقل والتخزين وصناعة الخبز .

(١١) **العمل على تحجيم الآثار السلبية التي قد تصاحب تحرير التجارة العالمية «والجات»** ،أما لزيادة أسعار الواردات القمحية والغاء الدولة المصدرة للقمح للدعم الخاص بصادراتها القمحية أو احتمال تناقص الكميات الفائضة لهذه الدول.

(١٢) **ضرورة وأهمية تدخل الدولة في عمليات إنتاج وتسويق وتصنيع القمح والدقيق**من حيث تحديد المساحة التي يجب الالتزام بزراعتها وتحديد مناطقها وعدم ترك عملية إنتاج القمح وتسعيره لقرارات المزارع والتي معظمها يحركه فيها المنفعة الذاتية فقط.

مصر

الشفافية الضائعة في دهاليز الحكومة في عصر يتغنى بالشفافية

عودة إلى الحديث عن مواجع المعاشات والتأمينات الاجتماعية . هل صحيح أن حقوق أرباب المعاشات تثقل على ميزانية الدولة؟

محمد جمال إمام

بداية أعتذر إلى القراء عن العودة إلى التنكيد عليهم ونحن في عز الصيف الحار بمواجع أرباب المعاشات التائهين وسط تعتيم الحكومة على أخبار أموالهم المعرضة للخطر ،كما لو كانت من الأسرار الأمنية الخطيرة التي قد يستفيد العدو(ومن هو العدو في الوقت الحالي؟) من الكشف عنها .والذي يدفعني إلى العودة إلى فتح ملف التأمينات الاجتماعية هو ذلك الخبر الذي فوجئت به منشورا في الصفحة الثانية عشرة من عدد مجلة«**المصور**» الصادر في ١٥ يونيه ٢٠٠١ .الخبر بعنوان مثير يقول:« **حسانين يرفض رد مستحقات صندوق المعاشات**» أما تفاصيل الخبر ذاتها فتقول : رفض الدكتور مدحت حسانين وزير المالية سداد مستحقات صناديق التأمين والمعاشات لدى وزارة المالية وأكدأن ٨٠ في المائة من هذه المستحقات يجرى استخدامها من خلال بنك الاستثمار القومي بضخها في مشروعات البنية الأساسية وهى مشروعات ذات عائد اجتماعي لا يتم استرداد الأموال التي أنفقت عليها . موقف وزير المالية جاء بعد أن طالبت الدكتورة **أمينة الجندى** وزيرة التأمينات الاجتماعية بسداد هذه المستحقات، فأكد لها أنه **تم استخدام أموال الصندوق في هذه المشروعات ليعوض بها النقص الذى حدث في الموارد السيادية مثل الضرائب ،ولن يستطيع بنك الاستثمار القومي رد تلك الأموال مرة ثانية** : الوزيرة طالبت بالدراسة والتشاور بين كل أعضاء الحكومة لوضع التصور المناسب لحل هذا الموقف خاصة أن موارد تلك الصناديق أصبحت قاصرة عن مواجهة التزاماتها **د. عاطف عبيد** رئيس الوزراء، أكد للوزيرة أن هذه مسئولية تضامنية لأعضاء الحكومة ولذلك سيتم تخصيص أحد اجتماعات مجلس الوزراء لدراسة هذا الأمر».

الحقيقة التائهة

ومن المؤكد أنك لو كنت من أرباب المعاشات ،مثلي ، لأصبت بالذعر على الفور، ومن المؤكد أن هذا الخبر سيعيد إلى ذهنك ذلك الاستجواب الذي تقدم به النائب **كمال أحمد** مؤخرا في مجلس الشعب بخصوص الفساد في البورصة ،وأشار فيه إلى خسارة ٢٨٠٠ مليون جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية في البورصة ،والرد الغامض الذى أدلى به وزير الاقتصاد ، ثم رئيس الوزراء ، في هذا الصدد واكتفائهما بالقول بأن الرقم مبالغ فيه ، دون الاهتمام بذكر الرقم الحقيقي لطمأنة أصحاب الشأن وإعمالا لمبدأ الشفافية الذى تلوكه ألسنة المسئولين في أحاديثهم المستمرة دون أن يعنوا بتنفيذه ،وكأن هذه الأموال لا صاحب لها يتعين إحاطته علما بما انتهى إليه أمرها . وهو ما دفع الأستاذ **عبد القادر شهيب** إلى أن يوجه سؤالا إلى رئيس الوزراء في عموده الأسبوعي في مجلة«**المصور**» في عددها الصادر في أول يونيه يقول فيه:« **وهنا نصل إلى السؤال الثالث وهو لماذا نسمع كلاما كثيرا عن الشفافية ولا نرى تطبيقا حقيقيا لهذا المبدأ العظيم ..لقد رفض الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد في مجلس الشعب أن يكشف عن حجم الخسارة التي لحقت بأموال أصحاب المعاشات ،وبعضهم من اليتامى والأرامل ، بسبب توظيفها في البورصة ..لقد اكتفى فقط بأن يؤكد بأن الرقم الذى ذكره النائب كمال أحمد غير صحيح ،ولم يقدم لنا بدوره الرقم الصحيح ،مع أن إعلان هذا الرقم لن يؤذى مشاعر أحد ،وهى الحجة التي استند إليها وزير الاقتصاد في تكتم أسماء من يحظون بمكافآت كبيرة، كما أن ليس من قبيل الأسرار التي لا يصح الكشف عنها ، خاصة أن كل المؤسسات الدولية تعرفها!.**

هل نبيع حلل المطبخ؟

ومسألة المعاشات ليست بالمسألة الهينة أو البسيطة التي يمكن أن تمر مر الكرام. فرب المعاش ،حتى ولو لم يكن من الأيتام أو الأرامل ،ليس من ذلك النوع من القادرين على العمل والعطاء ،بحيث يستطيع أن يبحث عن عمل إضافي ، إذا كان لمثل هذا العمل وجود أصلا في الوقت الحالي ، يكمل به النقص في معاشه أو الضرر الذى قد يلحق به نتيجة العبث بأموال التأمينات الاجتماعية .ولا أعتقد أن أحدا يود أن يصل بنا الحال ،كما سبق أن أشرت في مقال سابق ،إلى ما وصل إليه حال أرباب المعاشات في دول الاتحاد السوفيتي السابق الذين اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الشخصية من لوازم منزلية وملابس وتذكارات ثمينة وأوسمتهم،-والحمد لله أنه ليس لدى معظم أرباب المعاشات المصريين أية أوسمة -لكى يستطيعوا الحصول على بعض المال القليل الذى يغطى احتياجاتهم اليومية .وندعو الله إلا يضطر بعض أرباب المعاشات في مصر إلى بيع حلل مطابخهم لكى يتمكنوا من تغطية نفقاتهم الملحة!.

وخذ عندك مثلا تلك الرسالة المعبرة المنشورة في« **بريد الأهرام**» يوم ١٤ يونيه (**من السيد/ على حمزة البهى**) والتي تقول تحت عنوان «**حدثنى أحدهم:**»اعتبرت الحكومة أن وصول المعاش الشهرى لبعض الشرائح إلى١٢٦٨ جنيها شيئا خارقا للعادة وفيه إسراف لا مبرر له !! ويبدو أن الحكومة نسيت وهى تقرر حدأ أقصى لعلاوة المعاشات بمبلغ ٦٠ جنيها أننا في القرن الواحد والعشرين ،أو أنها ما زالت تعتقد أن كيلو الطماطم لا يزال بقرش ونصف القرش وأن سعر البرتقال توقف عند ٤ قروش للكيلوجرام .وربما نسيت أيضا أنها مدينة لأصحاب المعاشات مقابل الاشراكات التأمينية الضخمة التي حصلت

عليها من حصة العامل وصاحب العمل لعقود طويلة من الزمان ،وأن ما تدفعه كمعاشات لا يتناسب مع حجم الحصيلة الضخمة التى تحصل عليها هيئة التأمينات الاجتماعية ، لكن الحكومة تحتاج فى الوقت نفسه أن توفر بعض الأموال للخزانة العامة ولذا قيدت علاوة المعاشات بحد أقصى لكنها أيضا نسيت أن أضعاف المبلغ الذى تنوى توفيره كان يمكن تحقيقه لو أحكمت الرقابة أكثر على إهدار المال العام ، فكم من الملايين أهدرت وأحيل أصحابها إلى القضاء ..إهدارات أخرى لا يعاقب عليها القانون واصطلح على تسميتها تأدبا «**ترشيد الإنفاق**»..كان الله فى عون أصحاب المعاشات على معاناتهم وأعان الله الحكومة على ترشيد الإنفاق حتى لا تستكثر على بعض أصحاب المعاشات هذا الرقم المهول «١٢٦٨ جنيها ».

فلوس العمال وليس الدولة

وقد جاءت هذه الرسالة البليغة تعليقا على إصرار الحكومة على وضع حد أقصى للعلاوة السنوية فى المعاشات المقررة لهذا العام ،وهو ما أثار ردود فعل عنيفة حتى من جانب صحفيى الحكومة ذاتها .**كان أطرف ما جاء فى هذا الصدد على لسان وزيرة الشئون الاجتماعية والتأمينات قولها أن أى زيادة عن هذا الحد ستحمل الحكومة وموازنتها السنويةأعباء باهظة ..وهو نفس القول الذى ردده وزير المالية فى مناقشات لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عندما قال:« إن مشروع القانون على ضوء ما تقدمت به الحكومة بوضع حد أقصى للزيادة سوف يوفر على الدولة مبلغ ٤٢٠ مليون جنيه مما يخفف من أعباء خزانة الدولة.. وأن الدولة لا ينبغى أن تقترض لسداد المرتبات والمعاشات!».**

وأن تقترض الحكومة لسداد المرتبات فهذا شأنها ونتيجة لسوء تصرفها فى الأموال التى جمعتها من الشعب لتدبير أموره على أحسن وجه .أما أن تقترض لسداد المعاشات فهذا هو الأمر غير المفهوم ،مثل أن من غير المفهوم أن يربط أحد بين حقوق أرباب المعاشات وبين ما تتكبده ميزانية الدولة وخزانتها.

فالذى أعرفه وتعلمته طوال سنوات عملى الطويلة فى اتحاد العمال، وهو نفس الأمر الذى أشار إليه صاحب الرسالة المنشورة فى بريد الأهرام والمشار إليها آنفا ، أن أموال التأمينات الاجتماعية تتكون من حصة يدفعها العامل من مرتبه تصل إلى حوالى عشرة فى المائة منه، وحصة مقابلة يدفعها صاحب العمل ، سواء كانت الحكومة أو القطاعين العام أو الخاص ، كانت تصل إلى وقت قريب إلى ١٣ فى المائة من أجر العامل ، وربما تكون قد زادت أو نقصت .أى أن مستحقات أرباب المعاشات مدفوعة مسبقاً وهى عملية تكافلية بين أجيال حالية من العمال وأجيال سابقة منهم تقاعدت بعد سنوات طويلة من العمل ومن تمويل ميزانية التأمينات الاجتماعية ، فلا دخل لميزانية الدولة أو خزانتها بهذه الأموال البتة. بل إن خزانة الدولة المصرية ظلت ،ولا تزال ، تستغل تلك الأموال أبشع الاستغلال ثم تجئ فتمن على أصحاب الأموال بأنها تقتطع من لحمها الحى لتزيد معاشاتهم وتكفل لهم جانبا من حياة كريمة!.

وهو نفس ما يشير إليه **أبو العز الحريرى** عضو مجلس الشعب فى تحقيق منشور فى«**الأهرام**» بتاريخ ٢٠ مايو عندما يقول «إن من ينظر إليهم على أن معاشاتهم تضخمت هم ناس شرفاء خدموا الدولة قاموا بدفع أقساط التأمين بنسبة مرتفعة ولم يتهربوا يوما منها ، فماذا بعد أن يطول بهم الأمر فى الحياة نقوم بإذلالهم ؟.**وأكد عدم دستورية وضع الحد الأقصى للزيادة لأن الموظف يقوم بدفع أقساط التأمين على نسبته وأن الزيادة السنوية التى يأخذها تكون من رصيد صندوق التأمينات وليس من الدولة** ،فلماذا يعاقب الموظف الذى كان راتبه كبيرا ويدفع أقساطاً تأمينية كبيرة؟

ثلاجة بنك الاستثمار

وكانت صحيفة« **الأهرام**» نفسها قد نشرت قبل ذلك بأيام قليلة (٣ مايو) تحقيقا كبيراً على صفحة كاملة بعنوان « مليارات التأمينات فى ثلاجة بنك الاستثمار » احتوى على معلومات مثيرة وخطيرة تشير إلى جانب منها للعلم وليس للتأكيد.

يبدأ التحقيق بالقول«وصل رصيد الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية إلى نحو ١٣٣ مليار جنيه ،وهذه المليارات هى فلوس المعاشات وشريان حياة المتقاعدين والأرامل واليتامى .عجزت وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية عن استثمارها بصورة اقتصادية وعلمية وفضلت الطريق السهل فأودعتها فى بنك الاستثمار القومى لتحصل هعلى عائد أقل مما تمنحه البنوك الأخرى .وكانت الدولة قد أنشأت هذا البنك عام ١٩٨٠ لاستثمار هذه المليارات فى مشروعات قومية كبرى ،**وخلال أكثر من ٢٠ عاما كان سعر الفائدة على هذه المليارات متدنيا للغاية**، واقترض الكثير من شركات القطاع العام السابق كثيرا من هذه المليارات ،وعندما دهمها قطار الخصخصة بالبيع لم تبادر بعض هذه الشركات بسداد ما اقترضته .«ولابد تبرئة لذمة وزارة التأمينات أن نقول إن إيداع هذه الأموال فى بنك الاستثمار القومى لم يكن عن عجز منها ،وإنما هو سياسة الحكومة التى كانت تأخذ هذه الأموال لنفسها ،هى و أموال صندوق توفير البريد، حتى قبل إنشاء البنك لتمول بها العجز فى ميزانيتها مقابل فائدة متدنية جداً ،مما كان موضع نزاع مستمر بينها وبين اتحاد العمال».

ثم يمضى التحقيق الصحفى ليقول:« وفقا لاحصائيات شهر مارس الماضى وصلت أرصدة الاستثمارات المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى (لاحظ أن هناك هيئة أخرى هى هيئة التأمينات والمعاشات الخاصة بعمال وموظفى الحكومة) إلى نحو ١٣٣ مليار جنيه ٩٢٪ منها استثمارات لدى بنك الاستثمار القومى ، ونحو واحد فى المائة استثمارات فى أوراق مالية، و٢٪ استثمارات فى صكوك الخزانة العامة، ونحو ٦ر٤٪ ودائع فى البنوك . ويقال -وهو ما ترفضه مصادر وزارة الشئون -إنه تم استثمار أكثر من مليار جنيه فى البورصة وتحقق عائد مرتفع ، ولكن البعض حذر هيئة التأمينات خوفاً من الخسارة فأحجمت عن المشاركة فى البورصة» ثم يضيف قائلا:« **وزيرة التأميات الحالية** أبلغت لجنة القوى العاملة فى مجلس الشعب أن الحكومة تتصدر قائمة المدينين لهيئة التأمينات والمعاشات بنحو٢١ مليار جنيه ،منها١٩ مليار جنيه على وزارة المالية و١٨٠٠ مليون جنيه على القطاع الخاص، و٤١٨ مليون جنيه على قطاع الأعمال ، و٣٢٩ مليون جنيه على المؤسسات الإعلامية ،وأضافت أن الوزارة تجرى جدولة الديون لاستعادتها .**وكانت الوزيرة السابقة قد ذكرت أمام اللجنة نفسها أن هذه المديونيات كادت تتسبب فى كارثة لعدم توافر المبالغ المطلوبة لصرف المعاشات** .ويقول تقرير للجنة القوى العاملة إن الاشتراكات المحصلة تعجز عن سداد المعاشات والتعويضات بمبلغ ٢ر٢ مليار جنيه ،والخوف من أن يقل المبلغ المحصل عن المنصرف ويبدأ السحب من أرصدة الصناديق فى بنك الاستثمار أو الودائع فى البنوك».

١٠٪ من السكان أرباب معاشات

ويشير التحقيق إلى أن ١٠٪ من سكان مصر من أرباب المعاشات ،فحاول يا عزيزى القارئ أن تخمن رقم المستفيدين من هذه الأموال مع الأخذ فى الاعتبار أن نسبة لا بأس بها من أرباب المعاشات لا يزالون يعولون أسرا تضم قصرا فى مراحل الدراسة المختلفة ، أو ينفقون على أولاد انتهوا من دراستهم منذ

سنوات ولكنهم لا يزالون عاجزين عن تدبير عمل دائم يدر عليهم دخلا يغنيهم عن الإتقال على أولياء أمورهم.

ويصل التحقيق إلى الحقيقة المرة المتعلقة بالفائدة على أموال التأمينات التي تستغلها الحكومة بمختلف الصور، فيقول إن سعر الفائدة تطور تدريجيا ،حيث بدأ بنسبة ٤٪ ثم وصل إلى٨٪ ثم ارتفع بعد ذلك ، دون أن يذكر النسبة التي وصل إليها في الوقت الحالي بحجة هذا الارتفاع ، في الوقت الذي لا يقل فيه سعر الفائدة على الودائع في البنوك عن٩٪ والذي تصل فيه الفائدة على القروض التي تقدمها هذه البنوك إلى١٥٪ في بعض الحالات.

وفي حين تقدم البنوك التجارية قروضها بهذه الفائدة المرتفعة فإن التحقيق يشير إلى أن الكثير من شركات قطاع الأعمال تحصل على قروض من بنك الاستثمار القومي بأسعار فائدة منخفضة كثيرا عن أسعار الفائدة بالبنوك التجارية أو بنك التنمية الصناعية ،أو حتى هيئة المعونة الأمريكية أو القروض الممنوحة من المفوضية الأوربية.

شاهد من أهلها

ثم يتعرض التحقيق لبحث قدمه في هذا الشأن **د. عادل عز** وزير البحث العلمي السابق، الذي يشير ضمنه إلى أن« أموال التأمينات الاجتماعية لا تمثل جزءا من أموال الدولة ولكنها تخص المؤمن عليهم والمستحقين من أرامل وعجزة ويتامى، ومن ثم يجب أن يقتصر دور الدولة على الإشراف والتوجيه وإعطاء الحرية لمجالس إدارة مؤسسات التأمينات الاجتماعية لاستثمار الأموال بما يضمن المحافظة على رأس المال، وفي الإطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية.

وينقل التقرير عن نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي قوله «إن الأمر تطور إلى أوضاع لم تعد في مقدور وزارة التأمينات أن تقوم بهذا الدور والذي انحصر في عملية المضاربات في البورصة ،وبالفعل استخدمت عدة مليارات في شراء العديد من أسهم بعض الشركات بأسعار مغالى فيها .ولم يكن هناك خبراء اقتصاد يوجهون القائمين بوزارة التأمينات التوجيه الاقتصادي السليم لاستغلال هذه الأموال الاستغلال الأمثل لكي تدر عائدا اقتصاديا مع تجنب الهزات التي تحدث، ولكن للأسف الشديد ،ومع انخفاض شديد بالأسهم وصل في بعضها ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة ،مما أدى إلى عدم الاستفادة من هذه الأموال ،وكذلك من الأسهم التي في حوزة وزارة التأمينات لأن التخلص منها في هذا الوقت يحقق خسارة مؤكدة ،وكان لابد من الانتظار.

فكيف بالله عليك لا يصيب المرء، سواء كان من أرباب المعاشات الحاليين أو المستقبليين ،الذعر ،وهو يقرأ هذه الأخبار والأقوال ،وبعد أن يتبين له أن أمواله التي وضعها تأمينا لشيخوخته في أيد كان يظنها أمينة ، قد أسيء استغلالها أبشع الاستغلال ، بما يجعله لا يطمئن على سلامة موقفه في أيام تتوهن فيها قواه ، ويعجز عن اكتساب قوته ،وقد كان يأمل في قضاء شيخوخة آمنة مطمئنة بفضل ما اقتطع منه من أموال عندما كان لا يزال يعمل .أظرف شئ في هذه المأساة ما جاء في العمود الذي يكتبه الأستاذ **عبد الرحمن عقل** يوميا في صحيفة« **الأهرام**»، وذلك يوم١٤ يونيه ، وقد اختار له عنوانا مثيرا هو«**اقتراح يصعب مناقشته** »، والاقتراح موجه له من شخص يسبق اسمه بحرف الدال التي تشير إلى أنه من حملة درجة الدكتوراه ، يقول صاحب الاقتراح لافض فوه «كنت قد اقترحت أن تترك وزارة التأمينات للأفراد نسبة الـ ٢٥٪ من مرتباتهم والتي تخصم شهريا لمصلحة ما سوف يحصلون عليه من معاشات ، لمدة عام معتقدا أن قيام الأفراد بإنفاق تلك المبالغ الآن بدلا من ادخارها لما بعد المعاش سوف يؤدي إلى تنشيط الطلب على السلع والخدمات بما يساهم في حل مشكلة الركود، إلا أن الرد كان بأن تلك الأموال التي أرى أن يصرفها الأفراد الآن بدلا من ادخارها توجه إلى الاستثمار بمعرفة الدولة . وأود أن أقول بأنني معكم تماما بأهمية الاستثمار ، ولكن في حالة الاقتصاد الحالية فإن الاستهلاك يجب أن يعطى الأولوية ..وليس هناك شك في أن ضخ ٣٠٠ مليار جنيه في تيار القوة الشرائية في المجتمع سوف يؤدي إلى استخدام العديد من المخزون الراكد في شتى صوره وأشكاله وتشغيل العديد من الطاقات المعطلة».

هل رأيتم اقتراحا أسخف من هذا وأشد خطورة، ويأتي ممن يفترض بأنه حاصل على درجة علمية عالية، دكتور يريد حل مشكلة القطاع الخاص السفيه على حساب شيخوخة الالاف من الناس وذويهم! ولله في خلقه شئون.

***

الضرب تحت الحزام في الحركة النقابية

رغم أنه لم يعرف عن صحيفة «**صوت الأمة**» منذ صدورها اهتمام كبير بأمور الحركة النقابية العمالية في مصر ، فقد فوجئت بها تفرد أكثر من نصف صفحة في عددها الصادر في ١٦ مايو الماضي لتحقيق بعنوان «**الخالدون في اتحاد العمال**» تفتح فيه صفحة شديدة الخطورة قبل الانتخابات النقابية المقرر اجراؤها في شهر أغسطس المقبل ، ألا وهي مسألة القيادات النقابية التي تجاوزت سن الستين ولا تزال مصرة على الاستمرار في مواقعها بكافة التحليلات القانونية الممكنة .

ونشرت الصحيفة قائمة كاملة بتواريخ ميلاد كافة القيادات التي تعدت هذا السن سواء في مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال أو مجالس إدارات النقابات العامة(٢٤ نقابة) مشيرة إلى أن هذه المجالس مجتمعة(الاتحاد والنقابات) تضم ٤٩٩ قيادة من بينها ١٥٧ قيادة متوسط أعمارها ٦٥ عاما ، وأن هناك ١٥ قيادة ستصل إلى سن التقاعد خلال العام الحالي ،ومن بين هؤلاء ١٢ قيادة من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال البالغ عددهم ٢٣ عضوا تزيد سنهم على الستين وأن ٣ أخرين من مواليد عام١٩٤١.

ثم أوردت الصحيفة قائمة بأسماء وتواريخ ميلاد من تعدوا سن التقاعد القانوني في الاتحاد والنقابات العامة ،**وهي بيانات لا تتوافر إلا في سكرتارية العضوية والتنظيم بالاتحاد العام للعمال أو في مكتب الاتصال النقابي بوزارة القوى العاملة . فمن الذي سرب هذه المعلومات التفصيلية الدقيقة إلى الصحيفة؟**إما أنه أحد المسئولين في إتحاد العمال الذي يهمه إزاحة هذه الشخصيات من طريقه للوصول إلى أعلى المناصب في الاتحاد ، خاصة إذا علمنا أن من بينهم رئيس الاتحاد الحالي واثنين من نوابه، أو من المسئولين في وزارة القوى العاملة .ولا يمكن أن يقدم موظف في الوزارة على ذلك إلا بموافقة ومباركة من الوزير وإلا فإنه يعرض نفسه للضياع والخراب.

فهل وزير القوى العاملة هو الذي دفع إلى تسريب تلك المعلومات الخطيرة رغم أنه يعرف أنه لم يفز بمنصبه هذا إلا نتيجة لمعركة خاسرة دخلها سلفه لتطبيق القانون على رئيس اتحاد العمال الحالي عند بلوغه سن الستين ، ثم تبين له أن رئيس الاتحاد المخالف للقانون أقوى منه نفوذا وأكثر حظوة لدى دوائر صنع القرار ؟فهل نسي الوزير الحالي ذلك ، أم أنه يشعر بأنه أقوى في الوقت الحالي نفوذا وحظوة من رئيس اتحاد العمال الذي بلغ الثمانية والستين من عمره ، إذ أنه من مواليد ٣ يوليه ١٩٣٣؟.

مجرد تساؤل عمن يقف وراء هذا الضرب من تحت الحزام وعن دوافعه ، ولابد من أن الصورة ستتضح خلال الأيام القليلة القادمة، إلا إذا تمكن الجميع من رأب الصدع وتوحيد الصفوف وعدم إعطاء الشامتين الحقودين فرصة للتشفي فيهم.

أكذوبة أيامنا الحلوة

جيفارا

حرص الأهرام هذه الأيام على إصدار ملحق يوم الجمعة تحت عنوان" **أيامنا الحلوة"** ، يسهم به فى رى أشجار تفاؤلنا بأيامنا الحلوة على حد تعبيره . وكانت أول ملاحظة لنا أن هذا الملحق يصدر بعد كارثة البيان الحكومى عن الموازنة، **ومايتنظرنا من أيام حلوة فى مزيد من الجباية للضرائب ، وارتفاع الأسعار ، وكساد فى السوق ، وفساد مسيطر على آليات الحياة اليومية ، وارتفاع الدين الداخلى ،** كلها أمور تبشر بسواد الأمور .

فالناس فى الواقع تعانى الأمرين فى تسيير أمور حياتهم من ارتفاع أسعار جنونى ، وبطالة ، وهزالة الدخول، واستغلال بعض رجال الأعمال للأزمة فى النهب والسلب ، واستفزاز يومى من القلة الغنية فى سلوكيات استهلاكية يسيطر عليها البذخ والسفه ، علاوة على القهر السياسى والاجتماعى، فكيف تكون أيامنا حلوة كما تدعى الأهرام؟

وقد اتهم أننى متشائم ، وأننى لاأرى الا نصف الكوب الفارغ. نعم أنا متشائم بل إننى لاأرى أى كوب من الأصل !

هل مجرد إصدار ملحق عن أيامنا الحلوة سوف يخفف الكآبة العامة التى يشعر بها الجميع فى مصر؟.

(هل مجرد إصدار ملحق عن أيامنا الحلوة سوف يعالج اليأس والتشاؤم من المستقبل القريب والبعيد للوطن؟

والعجيب أن الفقراء، وهم الأغلبية العظمى من هذا المجتمع والذين يعانون من كل أنواع القهر ، لايقرأوا الصحف ، ولن يستطيعوا شراء عدد الجمعة من الأهرام لكى يقرأوا أيامنا الحلوة ! فلمن يصدر الأهرام هذا الملحق ؟ لرجال الأعمال وأعضاء الحزب الوطنى وأعضاء الحكومة ، ومجلسى الشعب والشورى ؟لجميع الحواريين المستفيدين شخصيا من تلك الحقبة التى نعيشها! فهى أيامنا الحلوة ! وأيام الشعب المرة!

والعجيب أن نفس الأسماء التى تكتب فى أيامنا الحلوة ، تشارك وتساهم بالطبل والزمر لكل القرارات السيادية التى أوصلت الوطن لما هو فيه من تدنى فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. **إن أيامنا الحلوة تبدأ حين يبدأ تغيير وإصلاح تعليمى وإصلاح سياسى شامل وكامل فى إدارة هذا الوطن!**

لماذا الصمت العربى الرسمى والشعبى؟

لماذا الصمت العربى الرسمى والشعبى المخجل إزاء المذابح التى تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين ، فالصمت الرسمى أسبابه معروفة للجميع ، ملخصها المحافظة على كراسى السلطة والحكم حتى لو ذهبت الشعوب إلى الجحيم ! لكن لماذا الصمت الشعبى ؟

وجدت الاجابة واضحة وضوح الشمس فى صورة نشرتها **الأهالى** على صفحتها الأولى يوم الأربعاء ١٦ مايو لبعض المصريين وهم يعلنون تضامنهم وغضبهم من الصمت العربى ، وكانت قيادات التجمع النسائية تتصدر المظاهرة، وفى إطار الصورة أحد أفراد قوات الأمن يصور المظاهرة بالفيديو.

إن مجرد وجود قوات أمن تصور المظاهرة بالفيديو لتكون دليلا عند اللزوم لمحاسبة المشاركين فى المظاهرة هو أكبر دليل على أننا مازلنا نعيش فى دولة بوليسية فى القرن الحادى والعشرين ، وهو مايفسر صمت الجماهير العربية عن المذابح التى تقوم بها إسرائيل فى فلسطين ، فالجماهير العربية كلها محكومة بأنظمة بوليسية ، ونكرر ماكتبناه فى اليسار إن حل مشكلة

هموم



فلسطين وعودة الأراضى المحتلة يبدأ بتغيير نظام العسكر الذى يحكم الدول العربية ، وينتهك حريات الإنسان العربى وكرامته داخل وطنه ، فالشعوب العربية مقهورة فى الداخل ، والمقهور لايغضب !!

ثقافة الصمت وتعليم المقهورين*

إن فكر" **باولو فرايرى**" هو فى الحقيقة انعكاس لبؤس ومعاناة المقهورين حوله ، لقد ولد "**باولو فرايرى**" فى عام ١٩٢١ فى **ريسايف** وهى واحدة من أكثر المراكز تمثيلا للبؤس والقهر فى دول العالم الثالث وذلك ماجعله يحس بهذه المشكلة إحساسا مباشراً ، ولما أخذت الأزمة فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ تحدث آثارها فى البرازيل فقد أثرت على تماسك أسرة" باولو" وسرعان ما وجد نفسه يشارك معذبى الأرض مأساتهم وعذابهم الأبدى . ولقد خلفت هذه الأزمة أثرها البالغ فى نفسه لاسيما حين خبر آلام الجوع وتأخر فى دراسته بسبب الفقر ، وقد جعله هذا الواقع يقسم على نفسه وهو مايزال فى سن الحادية عشرة أن يكرس حياته للنضال ضد الجوع حتى لايتعرض غيره من الأطفال الى ماتعرض إليه ، ولقد ساعدته خبرته فى عالم الفكر على أن يكتشف ماأسماه" **بثقافة الصمت**" التى يمارسها المستلبون.

لقد أدرك أن جهل هؤلاء ونومهم الأبدى إنما هو نتيجة لظروف السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتسلط الأبوى الذى أصبحوا من ضحاياه . فبدلا من أن يشجعوا ويعدوا لمواجهة حقائق العالم الماثلة أمامهم ، فانهم مستغرقون فى وضع يستحيل معه الوعى والاستجابة بصورة فعالة . وهكذا بدا" لباولو فرايرى أن النظام التعليمى بأسره مكرس لخدمة" **ثقافة الصمت**" . ولما أدرك هذه الحقيقة وجه اهتمامه إلى مجال التعليم وبدأ العمل فيه ، وخلال الفترة التى قضاها فى الدرس والتأمل استطاع أن ينتج شيئا جديدا ومبدعا فى فلسفة التعليم ، فمن خلال نضاله المباشر من أجل تحرير الرجال والنساء لخلق عالم جديد ، وصل بتجربته وفكره إلى كنه المواقف وفلسفتها المتداخلة ، وكما قال ، فانه استفاد من " **سارتر**" و" **مونييه**"و" **اريك فروم**" و" **لويس الثوسر**" و" **أورتجى جاسيت**" و" **مارتن لوثر كنج**" و" **تشى جيفارا**" و" **أونامونو**" و" **ماركوس**"، حين كون نظرته الخاصة فى التعليم والتى هى فى الحقيقة ملك خاص له وتتطابق مع الحقائق التى تعيشها أمريكا اللاتينية . لقد عبر "**باولو فرايرى**" عن فكره وفلسفته فى التعليم أول مرة فى عام ١٩٥٩ من خلال رسالته للدكتوراه التى قدمها لجامعة" ريسايف" ثم برزت أعماله مرة أخرى خلال عمله كمدرس فى فصول محو الأمية فى نفس المدينة.

لقد استفاد الكاثوليكيون وغيرهم ممن اشتركوا فى حملات محو الأمية فى شمال شرق البرازيل – بصورة واضحة – من طريقته ، وقد اعتبرت هذه الطريقة تهديدا للسلطات فأودع السجن عام ١٩٦٤ عقب الانقلاب العسكرى حيث قضى فى السجن سبعين يوما سمح له بعدها بمغادرة القطر الى " شيلى" حيث قضى خمس سنوات يعمل مع اليونسكو والمعهد" الشيلى" للإصلاح الزراعى وبرامج تعليم الكبار ، وقد التحق فيما بعد مستشارا فى كلية التربية بجامعة" **هارفارد**" حيث عمل بصورة مباشرة بالقرب من جماعة يختصون فى التجارب الجديدة فى تعليم المجتمعات الريفية والحضرية .

ولقد كتب " **باولو فرايرى**" مقالات متعددة باللغتين البرتغالية والأسبانية ، ولقد طبع كتابه:

Educacao Compraticada Liberadade

فى البرازيل عام ١٩٦٧، أما آخر كتبه وأكملها فهو" **تعليم المقهورين**" وهو أول كتاب ينشره فى الولايات المتحدة.

والحوار مع فكر " **باولو فرايرى**" مغامرة مدهشة؟

لقد تمكن"**باولو فرايرى**" من أن يفعل ذلك لأنه وطن نفسه على فرضية أساسية هى أن **قيمة عمل الإنسان تكمن فى قدرته على تغيير العالم** . فبمثل هذا العمل يتقدم نحو امكانات جديدة يحقق بها حياة أكثر غنى على المستويين الفردى والجماعى ، فالعالم الذى يتحدث عنه"**باولو فرايرى**" ليس عالما مغلقا أو متوقفا يتقبله الإنسان ويؤقلم نفسه معه وانما هو مشكلة يتوجب عليه أن يكتشف لها الحلول الممكنة.**فالعالم فى نظر" باولو" هو مادة يستخدمها الإنسان لصنع التاريخ أو هو عمل يؤديه حين يتجاوز الواقع اللاإنسانى من أجل أن يخلق نوعية جديدة من الحياة**. وفى منظور باولو فان" التقنية" المتقدمة تطرح الامكانات المطلوبة للتقدم . ولكن النظرة الاجتماعية التى تقودنا إلى رفض الواقع الحالى تأتى من حقيقة المعاناة والنضال الذى تقاسيه شعوب العالم الثالث. من هنا تتولد قناعة"**فرايرى**" التى تدعمها خبرة واسعة بأن أى رجل مهما كانت درجته فى الجهل أو انغماسه فى" **ثقافة" الصمت**، أمامه واجب أن يدخل فى علاقة حوارية مع الآخرين من أجل فهم حقيقة العالم الذى يعيش فيه . فحين يتسلح مثل هذا الرجل بالأدوات اللازمة لمجابهة العالم يصبح بامكانه أن يرى تدريجيا حقيقته الفردية والجماعية ، وماتعتمل به من تناقضات . ومن خلال هذه التجربة **تنتفى النظرة الأبوية التى ظلت تحكم علاقة الطالب والأستاذ لتحل محلها العلاقة الحوارية** التى يستطيع الفلاح أن ينقل بها تجربته الى جاره بطريقة أفضل تتفوق على طريقة الأستاذ الذى يأتى من الخارج ، فكل رجل فى هذه الطريقة يعلم الآخر والعالم يتوسط الجميع ، وبمجرد أن يحدث هذا فان العالم سيستمر قوة جديدة لأنه لن يصبح تجريدا وسحرا بل سيكون وسيلة يتمكن بها الانسان من اكتشاف نفسه وامكاناته ويستطيع بها أن يسمى الأشياء حوله أو كما يقول " فرايرى".

" يستطيع كل رجل أن يستعيد حقه فى أن يقول كلمته ويسمى بها العالم كما يريد " فعندما يحدث مثل هذا خلال عملية تعلم القراءة يبدأ الرجال فى الإحساس بأنهم صانعو ثقافة وأن كل أعمالهم يمكن أن تكون إبداعية.

إننى أعمل ومن خلال عملى أستطيع تغيير العالم"

وهكذا فبمجرد أن يتغير أولئك الذين كانوا يعيشون على الهامش، فانهم لن يقبلوا بعد ذلك الحياة كأشياء تستجيب للتغييرات التى تحدث حولهم . فالاحتمال الأكبر هو أن يقرروا تحمل مسئولية النضال من أجل تغيير البنى الاجتماعية التى ظلت تمارس القهر عليهم . ولأجل هذا السبب فقد أكد طالب برازيلى يدرس التنمية الوطنية أن هذا النوع من التعليم يمثل عنصرا جديدا فى نظرية التنمية والتغير الاجتماعى . إنه وسيلة صالحة لأن يتبعها العالم الثالث من أجل أن يغير بها البنى الاجتماعية التقليدية حتى يدخل إلى عالم المدنية المعاصرة . ماأحوجنا بصدق لفكر باولو فرايرى ، فى السياسات التعليمية العربية ، حتى يستيقظ العرب المقهورون من ثقافة الصمت ! فالجهل يسهل قيادته وقهره واستغلاله ، فكيف يغضبون؟!

* مجتزأ من مقدمة الطبعة الانجليزية " تعليم المقهورين " تأليف باولو فرايرى ، ترجمة وتقديم نور عوض ، الناشر دار القلم، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠.

مصر

الفلسطينيون

ومحاكم التفتيش التى تواجهها نوال السعداوى

- **التصفية الجسدية لا تختلف عن التصفية المعنوية والاجتماعية**
- **نساء فلسطين يتضامن مع د. نوال السعداوى**
- **المسافة واسعة بين احترام المقدسات الدينية والممارسات الأصولية التى تتستر بالدين.**

فى كل مرة يجد المواطن العربى نفسه أسيراً لمعارك تفرض عليه باسم الدين ،والأعراف والتقاليد،وتحت عناوين ومسميات تشوه وتحرف ،لتكون جديرة بمعارك يخوضها أنصاف المتعلمين ممن يقفون بالمرصاد لكل من يحاول إحداث حراك فى العقل والوجدان العربى ،وللتصدى لأسئلة التنمية والديمقراطية والتنوير ،خشية تصدع وتزعزع المكانة الاجتماعية والسياسية لسلفية شبيهة بكهنوت القرون الوسطى ،تؤسس نفسها اليوم فى مواجهة أية علامات حياة تسرى فى مجرى العقل والوجدان العربى الراكد، اللذين يجب، من وجهة نظر هذه الأصولية ، أن يبقيا أسيرين للماضى ومحنطين فيه. هذه الأصولية تحتكر ، وبدعم من بعض النظم السياسية ،حق الاجتهاد والتجديد ،وحق التفكير الحر للآخرين ، إذا ما اجتهدوا فى قراءة أخرى لنتاج جديد من صنع بشرى له ظروفه وعصره الخاص ومعطياته ،مقفلين باب الاجتهاد فى وجه كل فكر يدعو للارتقاء بالعقل العربى إلى مستوى الأسئلة المعاصرة ، رغم ما للاجتهاد من مكانة بارزة فى الدين الحنيف .ولو بقى الأمر فى حدود النقاش والصراع الفكرى لحبذناه ،ورحبنا به رغم خلافنا معه، لكن السلفية لا تكتفى بصراع فكرى يناقش اجتهادات البشر من أئمة وفقهاء ، ويطور ما ينفع الناس، ويعطل ما قد أكل الزمان عليه وشرب ، عملا بقوله تعالى« أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض» ،**وإنما تحاول أن تحسم معركتها عبر إلغاء الآخر وتصفيته جسديا واجتماعيا وسياسياً.**

والاختلاف بين هذه الأصوليات تجاه من يناقشها ويعترض على تأويلها المغرض اجتماعيا وسياسياً ،هو اختلاف فى الدرجة ، فمن يأمر بتصفيتك جسديا كما سبق وحدث مع المفكر **د. حسين مروة ،ومهدى عامل وفرج فودة** ،ومحاولة قتل الروائى الكبير **نجيب محفوظ**، لا يختلف عن التصفية المعنوية والاجتماعية التى أخذت شكل التكفير مع الفنان **مارسيل خليفة** ، أو بالتكفير والتفريق معا كما حدث مع د. **نصر حامد أبو زيد** ،واليوم مع الكاتبة التقدمية المصرية المناضلة **نوال السعداوى** وزوجها **د. شريف حتاتة** ،والتى كانت على الدوام- وبسبب آرائها الجريئة ،وإنشغالها المخلص بالمشاكل الاجتماعية المزمنة ،وعلاقة المرأة بالرجل والمجتمع ،والقوانين التى تحول حتى يومنا هذا ، دون تفجير الطاقة الإبداعية والإنتاجية للمرأة فى العالم العربى -هدفاً لأنصاف المتعلمين وكل القوى التى لا تطيق إلا صوتها وصورتها الفكرية.. واليوم تتصاعد هذه الحملة لتصل حد التفريق بين الكاتبة وزوجها ، بادعاء التجديف على طقوس «الحجر الأسود» ،والتقليل من ضرورة «الحج» بعد أن تم انتزاع حديثها من سياقه الذى جاء فيه ،كما أكدت **د. نوال السعداوى** فى رسالتها ردا على حملات التفريق .وإذا نحينا جانبا هذا السلوك المعتاد« لرجالات» التكفير والتفريق ، باعتباره الوسيلة الوحيدة والناجعة والمتماثلة مع المستوى الفكرى لهم ، فسنجد ما هو أكثر خطراً على حرية التفكير والإبداع من هؤلاء .**إنه بالضبط الإطار المرجعى والقانونى الذى يتحركون تحت مظلته ،وصمت الدولة ومؤسساتها الثقافية والإعلامية والقانونية ،ومحاباتها لهذه الاتجاهات بطريقة نفعية تنسف حصانة المواطنة والحريات العامة،** وتجعل الدولة والمجتمع المدنى أسيرا لحسابات تنتهك بصورة يومية حياة المواطن وحريته وكرامته الشخصية ،والمثير لأكثر من علامات التعجب ، هو رفض الدولة للإرهاب الذى يذهب ضحيته جماعات ،كالسياح مثلا، وغض النظر عن التربة والتربية التى تولد هذا الإرهاب!!.

إن من يستمع إلى الخطب« الدينية» التى حولت بيوت الله من أمكنة للعبادة ، ونشر قيم التسامح والأخلاق الحميدة ، إلى أمكنة للصراعات السياسية والمذهبية المتطرفة ، وإبقاء قانون الأحوال الشخصية «قانون الأسرة» معلبا بصنمية مفتعلة تحول دون تطويره بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع

سمر عبد الرحمن عوض الله

والعصر ، يدرك حجم مشاركة النظام الرسمى فى توفير المناخ الاجتماعى والقانونى لهذا العنف والاستبداد الذى تمارسه هذه السلفية بأساليبها وأشكالها المتنوعة ،**معتقدة -أى أجهزة الحكم- أن مشاغلة المجتمع بهذه المعارك قادرة على تغييب فعالياته تجاه الإشكاليات الحقيقية، إشكاليات الفقر ، والبطالة ،والتنمية والديمقراطية.**

إن معركة **د. نوال السعداوى** هى معركة كل المواطنين الذين تغتصب عقولهم وحقوقهم الطبيعية من المحيط إلى الخليج .إنها معركة الديمقراطية والتنمية والتنوير.

وفى إطار الحملة التضامنية مع **د. نوال السعداوى** ،طرحنا هذا السؤال على بعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية.

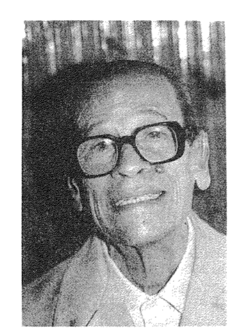
تفاجأنا إثر حملة القوى السلفية على **د. نصر حامد أبو زيد** ، الحكم بالتفريق عن زوجته ، برفع دعوى تطالب بتفريق **د .نوال السعداوى** عن زوجها من قبل السيد **نبيه الوحش** بحجة الإساءة إلى الإسلام ، وذلك فى إطار مقابلة صحفية كانت أجرتها **نوال السعداوى** ، بعد إخراج بعض أجزائه من سياقها التاريخى والمنطقى ،وبهدف الإيحاء بأنها لا تحترم الأديان أو الحج أو تقبيل الحجر الأسود ،رغم أن حديثها تناول الكثير من الأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية الهامة، ما رأيكم فى الموضوع؟.

قالت الدكتورة **حنان عشراوى** عضو المجلس التشريعى الفلسطينى إن قضية ملاحقة **د. نوال السعداوى** ،ليس لها أى بعد قانونى أو اجتماعى ،وإنما هى قضية تدل على عقلية ترفض التعامل مع المتطلبات المجتمعية والمتطورة ،خاصة مع قضايا المرأة، حيث ينظر للمرأة نظرة استبدادية وغير معاصرة ، وبالتالى استهداف **د. نوال السعداوى** هو تدخل فى قضية إنسانية اجتماعية خاصة وشخصية جداً ،وتساءلت عشراوى عمن «يسمح لنفسه التدخل السافر بحياة د. نوال ،ومحاولة تفريقها عن زوجها ، وبهذا الموقف الاستعلائى، وتشويه القانون والقضاء من أجل استهداف شخص لمجرد حقه فى التعبير عن آرائه». وأكدت عشراوى« **أن هذه المحاولات هى محاولات لجم وكم أفواه، وجعل الحياة الشخصية تخضع لنوع من الابتزاز والعنف»** .وأضافت **د. حنان عشراوى** «أنها قامت مع زميلاتها فى الحركة النسوية داخل فلسطين بتوقيع عريضة تؤكد فيها التضامن الكامل وغير المشروط مع **د. نوال السعداوى**، وحث القضاء المصرى على عدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تسمح للقوى الظلامية بتحقيق أغراضهم السياسية المتسترة تحت ستار الدين».

وأما **عبد المجيد حمدان** منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطينى ،فقد أشار إلى أن«**ما حصل هو هجوم سياسى تحت غطاء الدين، مضيفا أن هذه الجماعات أعطت نفسها حق الوصاية على الدين والفكر**



د. نصر حامد أبو زيد



نجيب محفوظ

.وتساءل حمدان حول المانع فى الاجتهاد فى الآراء والأفكار ،مؤكدا أنه فى عصور الإسلام بدءاً من« **أبى بكر الصديق**» ،كانت الناس تجتهد وتطور فى مواقفها الدينية طبقا لتطور العصر .هؤلاء الناس الذين ينصبون أنفسهم اليوم حكاما ، يقيمون دعاوى على كل من يفكر بطريقة تختلف عن طريقة تفكيرهم (طريقة الإملاء) ويدعون أنه يسئ إلى الإسلام لتحريض القوى الإسلامية على حصر الآراء لأهداف سياسية وأهداف أخرى».

وأضاف أنه« فيما يتعلق **بنوال السعداوى** ، فهى امرأة من النساء اللاتى قدن حركة تحرر المرأة فى العالم العربى،وهى من الأعلام النسوية التى تسير فى ركب تطوير المرأة ،فلا عجب أن تكون هدفا لمثل هؤلاء الناس»

.وعن ضرورة تطوير قانون للأحوال الشخصية يضمن منع مثل هؤلاء بمحاولة تشويه الشريعة الإسلامية ،وتأويلها بالطريقة التى تخدم مصالحهم أكد **عبد المجيد حمدان** :«فى هذا الوقت نحن بأمس الحاجة لتطوير قانون الأحوال الشخصية الذى هو بالأصل يتجاوب مع العادات والتقاليد بالرغم من أن مرجعيته دينية، والدفاع عنه هو دفاع عن العادات والتقاليد .إن هذا القانون بحاجة لتطوير الاجتهادات لاجتهادات أفضل منها ، لنضمن منع مثل هؤلاء المتطرفين من إملاء آرائهم التى عفا عليها الزمن . .وأضاف « إن مبادرة البرلمان الصورى كانت مبادرة جادة وهادفة وقيمة ،ولكنها ووجهت بعاصفة شنت عليها ، يتحمل نتائجها تخاذل التيار الديمقراطى فى بلادنا للدفاع عنها».

وأما السيدة **ساما عويضة** مديرة مركز الدراسات النسوية والمنسقة العامة عن دولة فلسطين فى اللجنة الدولية التى أقيمت للتضامن مع **د. نوال السعداوى** فقد أشارت إلى أن« **هذا الأمر يأتى فى إطار قمع الحريات الفكرية أولا ، وثانيا لا يمكن تجاهل دور نوال السعداوى كامرأة كانت من أوائل اللواتى طرحن فكراً مميزاً ،ومن نادين بحرية المرأة ،فلا يمكن تهميش هذا الموضوع أبداً».**

وأكدت عويضة أن« للموضوع علاقة سياسية ،إذ يوجد بعض القوى السياسية ،التى تتستر بغطاء الدين ، بدأت تتناغم مع بعض الخطابات الشعبية المتخلفة، لتأخذ حيزاً أكبر وتبسط نفوذها فى المنطقة ،ونوال السعداوى ،فى هذا المضمار ، تعلم جيدا أن موضوع الدين موضوع حساس فى المجتمعات العربية المحافظة ،وهى تفعل ما بوسعها لتكسب أكبر قدر من الخطابات الشعبية من القطاعات المحافظة .والضربة هنا ليست موجهة لنوال السعداوى كفرد ، وإنما هى عملية فرض تيار سياسى متأسلم على الساحة من حيث ادعاؤه بأنه يحافظ على القيم والعادات والتقاليد ،ولم يهتم أصحاب هذا التيار بنتائج أفعالهم عندما وجهوا ضرباتهم المدمرة إلى حريات وأسر بكاملها.

إن مشكلة تكمن عندما يكون للموضوع علاقة بالدين ومتناغم مع الخطاب الشعبى تقوم السلطة السياسية بتمرير أية قضية لأصحاب هذا التيار ،وتصبح مزاودة بين هذين التيارين لأن الاثنين يعلمان أن هذه الورقة هى التى تكسب الشارع.

وعن المهام المنوطة باللجنة الدولية التى تشكلت على خلفية اتهام د. نوال بالإساءة إلى الإسلام ،والصدى الذى أحدثته هذه اللجنة فى كسب الرأى العام؟ومدى تأثيرها



محمود درويش

على قرارات المحكمة التى من المزمع عقدها فى الثامن عشر من الشهر الجارى ؟ قالت عويضة «إنه من المهام الملقاة على عاتق هذه اللجنة هى تعميم قضية نوال على أوسع نطاق ممكن عربيا ودوليا ، لكى تظهر للرأى العام الأمور التى تحصل ،والتى يمارسها هؤلاء الظلاميون بقمع الحريات ،ليكشف للبسطاء من الناس الذين يتناغمون معهم عن أهداف الذين لا علاقة لهم بالحفاظ على الدين ،وإنما يجيزون ذلك لأسبابهم الخاصة، وللتأثير على السلطة ،ومحاولة إحراجها ، ولذلك فى المقابل **تشكلت لجنة دولية لممارسة الضغوط من جميع الجهات ،ولوضع الحكومات أمام مسئولياتها ،والتأكيد على التزامها بالاتفاقات التى وقعتها والخاصة بحقوق الإنسان.**وأكدت عويضة لن يتم ترك الساحة للذين يطعنون بشرف الناس ويدمرون الأسر ، ويقمعون الحريات ،وعن قانون الأحوال الشخصية أشارت عويضة إلى «أن قضية السعداوى هى بمثابة درس ومؤشر هام للحركة النسوية ، ولكل ناشطى حقوق الإنسان فى فلسطين ليبدأوا بتكريس قوانين حقوق الإنسان وكرامته وتضمن حرية التعبير عن الرأى؟.

من جهته أبدى السيد **قيس عبد الكريم** عضو المكتب السياسى للجبهة الديمقراطية استنكاره لملاحقة د. نوال مشددا على رفضه القاطع على التستر بستار الدفاع عن الدين الذى يمس مساً مباشراً بحق التعبير عن الرأى ،والذى اعتبره عبد الكريم شكلاً من أشكال المطاردة للأفكار المتحررة الذى من المفترض أن تكون البشرية قد غادرته منذ قرون ،وأضاف أنه من المؤسف أن يجرى إحياء مثل هذه الممارسات فى القرن الحادى والعشرين ،مشيراً إلى ما جرى بحق العديد من المفكرين الذين سبقوا السعداوى ،مؤكدا على أهمية الدور الذى لعبته نوال السعداوى وحضورها فى الحركة النسوية وحركة الفكر العربى ،وما لها من تاريخ اجتماعى ونضالى يستحق الاحترام .وطالب عبد الكريم بوحدة كل المدافعين عن الديمقراطية وحرية الرأى ،وتضامنهم للوقوف فى وجه جميع هذه الممارسات ووضع حد فورى لها.

وبشأن تطوير قوانين تضمن حماية حرية الرأى قال عبد الكريم إنه يجب أن تؤخذ حرية المرأة ومساواتها بالرجل بعين الاعتبار ،وتطوير قانون عصرى فى إطار الاحترام المطلوب للشريعة الإسلامية والمقدسات الدينية .مشيراً فى نهاية حديثة إلى **المسافة الواسعة بين احترام المقدسات الدينية والممارسات الأصولية التى تحاول التستر بالدين من أجل فرض مناخ سياسى واجتماعى معين.**

الأم العزيزة المناضلة ،الطليعية ،د. نوال السعداوى:

من أرض فلسطين ، أرض الرباط ، أرض الانتفاضة العظيمة والشهداء الأكرمين ،ومن الشعب الفلسطينى المناضل **نبعث إليك بتحياتنا وتضامننا المطلق مع قضيتك العادلة ونشد على يديك ،نحن نساء فلسطين اللواتى يواجهن الاحتلال الإسرائيلى وعدوانه الوحشى وحصاره الخانق على شعبنا بصدورهن وبفلذات أكبادهن التى تزفهم أمهاتهن إلى مثواهم الأخير بدموع الألم** ،شهداء الحرية والاستقلال ،ولتعلمى أن أخواتك و بناتك فى فلسطين وكل مناضل فلسطينى تجرى فى عروقه قيم ومثل العدالة والتقدم وحقوق الإنسان ، يرفعون اليوم قلوبهم وأياديهم وأصواتهم عاليا ،ويقولون لهؤلاء الظلاميين :قفوا ..لن تمر إدعاءاتكم وأضاليلكم ومؤامراتكم ضد حرية الإنسان فى التعبير والاجتهاد والإبداع الفكرى والثقافى.

وأختم رسالتى التضامنية مع د. نوال السعداوى بما قاله الشاعر الكبير **محمود درويش** فى كلمته التضامنية مع الفنان التقدمى **مارسيل خليفة** إن دفاعنا اليوم ..هو دفاع عن حرية الإبداع التى لا حدود ولا قيود عليها ، دفاع عن التقاء الزمانى والروحى فينا ، فلن تقترب الأرض من السماء ،إلا إذا اقتربت السماء من الأرض.

مداخلات

التجمع و«الإخوان المسلمون»

اليسار.. وجماعات الإسلام السياسي

فريدة النقاش

تنشغل قوى اليسار وعلى رأسها حزب التجمع أكثر من غيرها بقضية **العلاقة مع جماعات الإسلام السياسي** ،وهي تراقب زيادة نفوذ هذه الجماعات بقلق ،خاصة بعد أن سيطرت على عدد من النقابات المهنية مثل الأطباء والصيادلة والمهندسين وأخيرا المحامين للمرة الثانية، وزادت نسبة تواجدها في نقابة الصحفيين ، ثم كانت النتيجة المفاجئة التي حققتها في انتخابات مجلس الشعب حين حصلت على سبعة عشر مقعداً وهو ما تفوق على مقاعد كل أحزاب المعارضة مجتمعة بالرغم من أن القمع الحكومي قد خصها بالنصيب الأكبر من عمليات الاعتقال والحصار والملاحقة وصولا إلى إطلاق الرصاص والقتل لمنع مناصريها من الوصول إلى اللجان الانتخابية ،بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بإشراف القضاء على اللجان الفرعية الذي غل يد الشرطة والادارة عن التزوير بالطرق التقليدية.

ويعود قلق اليسار والتجمع على نحو خاص من زيادة نفوذ جماعات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين بخاصة، إلى عدة أسباب .

أولها هي أن الإسلاميين يستمدون نفوذهم من نفس المنبع الذي ينهل منه اليسار وهو قوى البرجوازية الصغيرة القلقة، أي الطبقة الوسطى التي خرجت منها تاريخيا كل القوى السياسية النشطة في البلاد ، إذا استثنينا أحزاب كبار الملاك. والتي كانت بدورها تسلم القيادة للأعيان من ملاك الأرض أو كبار الرأسماليين ،ولكنها تستند أيضا على قاعدة عريضة من البرجوازية **الصغيرة التي تضم التجار المتوسطين والملاك الصغار والمهنيين والمثقفين ،ويخرج منها الكتاب والأدباء والفنانون بحكم أن التعليم كان متاحا لها دائما عبر القرن الماضي كله.**

إنها إذن المنافسة على القاعدة الاجتماعية ،والتي كان للجماعات الدينية الغلبة فيها بعد سياسة الانفتاح والهجرة الواسعة للخليج، حيث تمت واحدة من أكبر عمليات غسيل المخ الجماعي على أساس «الدين النفطي» لملايين المصريين، الذين كان إسلامهم قبل ذلك مرنا ومتسامحا ومفتوحاً.

وتواكب ذلك مع إعلان الرئيس الراحل **«أنور السادات»** دولته ، **«دولة للعلم والإيمان»** ،ومساندته للتيارات الدينية في الجامعات ضد المد اليساري الواسع فيها في بداية السبعينيات ، بل وتسليحه المادي لهذه الجماعات لإرهاب اليساريين خصوم سياساته ،واقترابه هو من الإخوان المسلمين بعد الإفراج عمن كان قد تبقى منهم داخل المعتقلات الناصرية ،**واتجاهه السياسي إلى دول الخليج ضمن استراتيجيته الجديدة القائمة على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتهت بزيارته لإسرائيل، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع حكومة بيجين ومحاولته اكتساب شرعية جديدة على أساس من الدين أو اعتبار الدين أحد أسسها ،** وفي هذا السياق أصبح اسمه الإعلامي هو**«محمد أنور السادات»** وجرى إغراق الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع بمزيد من البرامج الدينية المحافظة.

وتفاعلت عوامل كثيرة جدا لتمتين العلاقة بين التيارات الدينية وحكم أنور السادات ، كان من أهمها تشهيره بالقطاع العام تمهيداً لتصفيته ومحاباته للملكية الخاصة والمستثمرين الجدد ، وهو ما لقي هوى لدى هؤلاء الذين كانوا قد فروا إلى الخليج من الإخوان المسلمين في زمن عبد الناصر هربا من الاعتقال وكونوا ثروات كبيرة، وعادوا إلى الوطن باحثين عن حماية قانونية وسياسية لثرواتهم ، وهي **الثروات التي لعبت وما تزال حتى الآن تلعب دوراً كبيرا في تمكين الإخوان المسلمين من توطيد نفوذهم** ، وتأسيس مشروعات اقتصادية ضخمة لا تمول فحسب عملهم السياسي وإنما أيضا تقدم فرص عمل لمئات الآلاف يغذون قاعدتهم الاجتماعية وتأثيرهم السياسي ،وهو ما لا يتوافر لليسار الذي يدخل في المنافسة مع جماعات الإسلام السياسي من موقع مالي أضعف كثيرا من موقعهم .ولذلك فإن المقارنة في هذا الميدان هي غير عادلة وغير علمية رغم أن كلاهما يقفان على نفس القاعدة الاجتماعية.

وهذا ما يقودنا للسبب الثاني الذي يتعلق بمدى قدرة اليسار على **الوصول إلى القوى الاجتماعية الأخرى التي يدافع عنها نظريا ،وهي العمال والفلاحين والمثقفين** ،ولماذا بقي محصورا في إطار البرجوازية الصغيرة وحدها تقريبا . بينما هذا الهم لا يشغل الإخوان المسلمين من قريب أو بعيد ، فهم حزب المسلمين الذي لا يعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات ولا تعنيه الصراعات فيما بينها ،لأنه يوحد الجميع في الإسلام ويستخدم كل الأدوات التي يتيحها له الدين لتخفيف حدة الصراع الطبقي بالزكاة وكفالة اليتامى والإحسان والصدقات ، ويستطيع بذلك أن يكسب إلى صفه أفقر الفقراء وأغنى الأغنياء في آن .الفقراء يستفيدون ويديرون أمورهم بالمساعدات المبذولة لهم في أشكال مختلفة عينية وخدمية ،والأغنياء يتقربون إلى الله ويغسلون أي شعور بالذنب حول بعض مصادر ثرواتهم والطريقة التي جرى مراكمتها بها، ما داموا يريحون ضمائرهم بإطعام الفقراء، وليس انتشار ظاهرة موائد الرحمن في رمضان إلا علامة واضحة على ذلك.

لم يصل اليسار إلي العمال والفلاحين إلا في حدود بالغة الضيق تتحمل القيود المفروضة على الحريات العامة جزءا من وزرها

.أما الجزء الأعظم فيتحمله اليسار نفسه بكل فرقة ،والتجمع على رأسها على نحو خاص باعتباره الحزب الشرعي العلني الذي توافرت له مقرات وجريدة وانتشار قومي واستطاع أن يصل بعدد من النواب إلى البرلمان.

لقد استكان اليسار للقيود ، بل إنه حتى لم يعمل لاستنفاذ الهامش المحدود للحريات

.وحين أصبح مد الخصخصة وتصفية القطاع العام وتسريح العمال بالفصل أو المعاش المبكر عاليا جداً ، آثر السلامة وحارب المعركة شأنه شأن أى مركز بحث بالرصد والتحليل ، وزاد عليها بيانات الإدانة . لكنه لم يحول ذلك كله إلى عمل حزبى يومى دءوب فى صفوف العمال ،وحين بدا أن النصر هو حليف الحكم فى معركة تصفية القطاع العام وتبديد الملكية العامة اعتبر ذلك أمرا مفروغا منه ، ولم يرتبط ذلك بأى عمل جماهيرى تنظيمى يساعد هؤلاء العمال على تنظيم أنفسهم هم الذين غزتهم فى غياب اليسار عقلية البرجوازية الصغيرة التى تتطلع لأن تصبح كبيرة ، حين انخرط بعضهم بفرح فى صفوف طالبى المعاش المبكر ليتحولوا من عمال مهرة أحيانا إلى بقالين وأصحاب بوتيكات وسائقى تاكسى وتجار، بما يعنيه ذلك من خسارة فادحة ، لا للطبقة العاملة وحدها وإنما أيضا للصناعة المصرية ذاتها، وبما يعنيه أيضا من إمكانية الانتقال من اليسار الذى هو البيت الطبيعى للعمال ، إلى صفوف الجماعات الإسلامية النشطة وهو ما يحدث فعلا فى بعض المواقع العمالية العريقة التى استهدفها الإسلاميون بنشاطهم.

وبينما أصبح إنشاء النقابات أصعب فأصعب.. خاصة فى المواقع الصناعية الجديدة التى تنتشر فيها المشروعات الصغيرة ، **لم يتقدم اليسار لمساعدة العمال على إنشاء أطر بديلة للعمل الجماعى وتنظيمهم من أجل انتزاع حقهم الديمقراطى فى إنشاء النقابات.**

خلاصة الأمر بهتت العلاقة العضوية بين اليسار والطبقة الرئيسية التى يقول فى كتاباته النظرية إنها واحدة من ركائزه وهى الطبقة العاملة.. وإذا ما استدرك اليسار هذا الضعف البين فى علاقته بالطبقة سوف يفترق عن جماعات الإسلام السياسى ولن يبقى هذا السؤال الحائر متردداً فى أوساطه نتحالف **مع الإخوان أم مع الحكم.**

فماذا عن الفلاحين، وهم الضلع الثانى فى المثلث التاريخى لقوى اليسار؟.

سوف يدلنا التعرف على واقع العلاقة بين أحزاب اليسار سرية وعلنية وبين الفلاحين أنها ما تزال **علاقة هامشية وموسمية وأدبية**. فما أكثر أدبيات اليسار التى تتحدث عن قضايا الفلاحين وتشخصها تشخيصا دقيقا وتحللها وتقترح الحلول لها. ولكن ما أضعف القاعدة الفلاحية لهذه الأحزاب ،وما **أقل العمل الحزبى اليسارى فى صفوف الفلاحين.**

فى زيارة لأسوان قبل عامين أخبرنا بعض العاملين فى المحافظة أن الفلاحين الذين طردوا من الأرض بعد تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الذى أتاح للملاك طرد المستأجرين دون أن توفر الحكومة بدائل للمطرودين قد جرى شحنهم فى لوريات وألقى بهم فى مدينة «أبو سميل». وهناك نشأت العشوائيات وزادت البطالة والجريمة وارتفعت الأسعار تحت سمع وبصر الحكومة والأحزاب يمينها ويسارها.

صحيح **أن حزب التجمع على نحو خاص لعب دورا كبيرا فى تعبئة آلاف الفلاحين وعشرات القرى ضد تطبيق القانون**، ولكن بعد أن انتهى الأمر خفت بل تلاشى النشاط الجماهيرى أو التنظيمى الذى واكب شهور المد الاحتجاجى للفلاحين ، الذين ضاعت أصواتهم بعد ذلك فى البرية بعد أن سقط من بينهم شهداء دافعوا عن الأرض ، وأخذت مراكز البحث ترصد الوقائع وتحللها دون أن يتواكب ذلك مع عمل حزبى يضيف لليسار رصيدا وعضوية ومعرفة ..وأكثر من ذلك فبينما يضع علامات قوية فى افتراق مشروعه ،لا نظريا فحسب وإنما عمليا أيضا ،عن مشروع جماعات الإسلام السياسى لمستقبل مصر.

ومشروع كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط المنشق عنها لا يختلف جذريا من حيث محتواه «الاقتصادى -الاجتماعى» عن مشروع التحالف الطبقى الحاكم ، بل إنهم تفوقوا فى مرحلة سابقة فى نشاطاتهم ونزعاتهم الطفيلية على هذا التحالف حين ابتدعوا شركات توظيف الأموال ،وقام بعضهم بأكبر عملية نصب ضد مئات الآلاف من الكادحين ومتوسطى الحال من المصريين .ومن حسن حظنا أنهم شاءوا أن يبثوا ايديولوجيتهم الدينية فى النشاط المالى الذى قاموا به وأطلقوا عليها وصف توظيف الأموال على الطريقة الإسلامية ،ولدى انكشافها وسقوطها سقط وهم كبير حول مقولة اقتصاد إسلامى.

فماذا عن موقفهم من الديمقراطية؟.

مما لا شك فيه أن هناك تجديداً فى أدبيات الإسلام السياسى حول هذا الموضوع فى سعى للاقتراب من أفكار التعددية والمجتمع المدنى والتداول السلمى للسلطة. وإذا كان صحيحا تماما أن أى حزب سياسى يمكن أن يطرح شعارات للاستهلاك وتأتى التجربة الواقعية لتفضح التناقض بين الشعار والممارسة ..أى أن الممارسة هى المحك الجديد بالاعتبار ،فإن هذه الحقيقة تنطبق أكثر ما تنطبق على جماعات الإسلام السياسية بكل فرقها ، لا لأن هناك عيوبا أخلاقية فى تركيبها أو فى تكوين أشخاص القائمين عليها .. لا ..ليس الأمر كذلك فبينهم شأن كل جماعة سياسية بشر على خلق عظيم.. إنما هى فكرة الدولة الدينية ذاتها ، فى مجتمع ما يزال أبويا طبقيا تقليديا فقيرا وأميا يرتبط الجمهور الغالب فيه بالأشخاص لا بالأفكار أو المؤسسات ،مما يدعم **بقوة مصدر الشرعية فى الدولة الدينية باعتبارها مستمدة من الله سبحانه عبر أشخاص القادة المؤمنين الفقهاء فكيف سيتم التوفيق بين إرادة الشعب التى هى جوهر الديمقراطية وبين إرادة الله فى هذا المفهوم اللاهوتى لنظام الحكم؟.**

يقوم الحكم فى الدولة الدينية على الشورى ،كما تقول أدبيات الإسلام السياسى



نوال السعداوى ..تكفير المثقفين إرهاب للمجتمع

، ولكن الشورى هي شئ آخر غير الديمقراطية ،ومصدر الشرعية في نظام الشورى هو أيضا الله سبحانه والقول الفصل له وإن احتكر **فقهاء الجماعة تفسير وتأويل الأقوال الإلهية بحكم أنهم المسلمون ، ولا يجوز لغيرهم أن يفعل وإلا خرج على الإسلام. وهو الوضع الذى نعرفه جيدا عبر ملاحقات المفكرين والكتاب واتهام الأحزاب المنافسة بالخروج على الدين وطرح الشعار الغامض «الإسلام هو الحل».**

إن الديانة.. أي ديانة هي مستودع كبير جدا من الافكار والمفاهيم والمعانى المتضاربة التى يمكن استخدامها لتبرير الاستبداد وإسباغ مشروعيته عليه ،ويقدم لنا التاريخ الإسلامى آلاف الوقائع التى تدلنا على هذا الاستخدام ، ويمكن استخدام مفاهيم ومعان وأفكار أخرى لادانة الاستبداد ونفيه واسباغ مشروعية دينية على الإدانة والنفى .وهناك أيضا وقائع فى التاريخ تدل على ذلك لكن الأخيرة كانت فى الغالب الأعم تدور فى الهامش أو جرى تهميش منتجيها وعزلهم ،لأن قوة أو ضعف هذا الاستخدام أو ذاك يتحدد طبقا لتوازن القوى الطبقية فى المجتمع المعنى وتعبيراتها السياسية والفكرية .وفى الحالة التى نفحصها هنا يتحدد وبوضوح بالطبيعة الاجتماعية لقيادة الإخوان المسلمين ، التى أطلقت إشارات قوية سواء حين نجح عدد كبير من نوابها فى انتخابات مجلس الشعب عام١٩٨٧ أو عام ٢٠٠٠ ،وأبرزت هذه الإشارات أن صراعها مع الحكم يدور أساسا حول الهيمنة على الدولة والسلطة وليس من أجل تطبيق سياسات بديلة ذات توجهات مختلفة .وقبل هذا وذاك ليس صراعا من أجل الديمقراطية.

إن الإخوان المسلمين اقتصاديا واجتماعيا هى الوجه الآخر للحكم القائم يصارعه على نفس الأرضية والمصالح ، مع فارق واحد هو أنه يلبس العمامة ويطلق اللحى ويحجب النساء ويعزلهن.

ولا نستطيع أن نتوصل لإجابة بسيطة حول الطريق الذى ستسلكه جماعات الإسلام السياسى لدى إستلامها السلطة ، لكننا نستطيع أن نفحص الوقائع فى السعودية وأفغانستان ونستخلص العبر والدروس لأن كلاً من السعودية وأفغانستان مصدر الهام فكرى وسياسى لكثير من هذه الجماعات وخاصة أجنحتها المسلحة كما هو معروف.

ومن الخطأ البين أن نتعامل باستخفاف مع عمليات التحريض على القتل والتكفير للمثقفين التى مارستها وما تزال جماعات الإسلام السياسى ،فهذه العمليات لا تكشف فحسب عن مدى افتقارهم إلى قيم الحوار العقلانى ، بل أيضا مدى استقوائهم بالله سبحانه وتعالى ضد أى محاور أو كاتب أو مفكر مستهدفين إعدامه معنويا ثم التحريض على قتله إذا لزم الأمر أو اقصائه واستبعاده إذا لم يكن القتل متاحا .وهنا أدعوكم لتأمل شهادة الشيخ الغزالى فى قضية مقتل د. فرج فودة الغزالى واحد من المستنيرين..

فإذا كان الأمر كذلك كيف يكون بوسع قوى اليسار وهى قوى مدنية تنشد دولة لكل مواطنيها تقوم على الديمقراطية والعدالة ولا تطلب جزية من الأقباط أو تعزل النساء، فى أن تنسق حتى سياسيا مع دعاة الدولة الدينية الطائفية صاحبة الحق المقدس الذى لا يزول ولا يمكن انتقاده ، والمفهوم اللاهوتى للحكم مع اقتصاد قائم على الليبرالية الجديدة وهيمنة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج والسوق الحر وانسحاب الدولة؟!.

ولن يكون غريبا والأمر كذلك لدى وصولهم إلى السلطة أن يحافظوا عليها بالقوة رافضين مبدأ التداول فى الممارسة .ليس لأن أدبياتهم تقول بذلك ولكن لأن نظام الحق الإلهى لا يجوز أن يتعرض للتغيير أو النقد، ذلك النقد الذى جرى تحريمه وتكفير المثقفين الذين مارسوه .فما بالنا بالقوى السياسية الأخرى .**فحين يتحدث أحد بإسم الله رغم أنه يحمل مشروعا دنيويا مع وجود الادعاءات الأخروية ، فلن تتوافر القدرة لأى طرف آخر على انتقاده** .والمثال الواضح على ذلك هو ممارساتهم للهيمنة فى محاولة إصدار ميثاق للوفاق الوطنى بمبادرة من النقابات المهنية شاركت فى وضعه كل القوى السياسية وأصروا هم على الانطلاق من الأرضية الدينية وصبغة المشروع بصبغتهم لينصاع الجميع لهم.

إن مشروع الإسلام السياسى هو هو مشروع حداثى بامتياز، وإن كان يحمل ايديولوجية ماضوية ،وحين ينشأ التوتر الحتمى بين حداثة المشروع وبين الفكر الملهم والمؤسس ، تتولد النزعات القوية ضد العقلانية وضد الحوار والديمقراطية وتتولد نزعات الهيمنة على الآخرين باسم الدين الجامع . ويعرف الإسلاميون جيدا أن المشروع المدنى الديمقراطى النقيض لهم جذريا- وهو مشروع اليسار بكل ظلاله- يتضمن قيم الإسلام العليا والعامة فى صلبه مثل العدالة والمساواة واحترام الإنسان الذى كرمه الله كعناصر ثقافية أساسية .ويعرفون أكثر من ذلك أن دعوة التجمع واليسار لفصل الدين عن السياسة لاتعنى بحال فصل الدين عن الحياة ، فمثل هذا الفصل الأخير هو مستحيل تماما ،ولكن شعار **«الدين لله والوطن للجميع»** يسبب لهم إزعاجا بالغا لأنه ينزع منهم ضمنيا حق التحدث باسم الله.

ولأنهم يدركون هذه الحقائق جيدا يوجهون نيرانهم ضد اليسار ، بل ولا يتورعون عن خداعه والتلاعب به كلما سنحت فرصة ،وهو ما حدث فى أكثر من دائرة فى الانتخابات التشريعية الأخيرة. مما يؤكد أن أى شكل من أشكال التنسيق السياسى معهم سوف ينتهى بالخسارة المؤكدة ،فما بالنا بالتحالف الذى هو مستحيل لا فحسب على أساس سياسى بل أيضا على أساس فكرى.

إننا نناقض أنفسنا لو أقدمنا على أى من التنسيق أو التحالف ، لامع الجماعات الإسلامية ولامع الحزب الحاكم ،لأنهما كما سبق القول كل منهما وجه للآخر فحسب فى الخيارات السياسية-الاقتصادية وإنما أيضا فى الاستقواء بالدين، يفعل الإسلاميون ذلك دائما وتفعله الحكومة عند الضرورة.

لكن هذا لا ينفى أن نتعامل معهم ،كل من الإسلاميين والحكومة ،كأطراف من القوى السياسية ،وليس تلك القوة السياسية التى تدوس على رقابنا لأنها تظفر بتأييد واسع فى الشارع ولذا لابد أن نحظى برضاها كما يقول البعض ، أو لأن الأخرى تتحكم فى مواقع السلطة ولابد على الأقل أن تتخفف من قبضتها على رقابنا ورقاب المجتمع كله .

مفتاح هذه المسألة والرد الصحيح على السؤال هو من وجهة نظرى بناء قوتنا الذاتية وتحويل برنامجنا السياسى إلى تفاصيل يومية فى حياة الطبقات التى نسعى لتمثيلها والدفاع عنها وتنظيمها للدفاع عن مصالحها دون أن تقسم الخصم الرئيسي فى هذا الصراع على اثنين ،بينما هو خصم واحد له قناعان.

وأرانى أقف على الطرف الآخر ضد القائلين أن حوارنا وتنسيقنا مع أى من الجماعات الدينية أو الحزب الحاكم يمكن أن يؤدى إلى تليين التوجهات المعادية للديمقراطية فى صفوفها ..وأقول إن قوتنا الفعلية وإتساع نفوذنا الحزبى هو الذى سيفعل ذلك باعتباره أساسا لبناء بديل ثان وقطب آخر فى الصراع.

«التجمع» والإخوان المسلمون

مأزق اليسار.. وكيفية المواجهة

في البداية لابد من تحية " **اليسار**" على استمرارها بشجاعة وجرأة في طرح القضايا النظرية والسياسية التي تهم اليسار المصرى بمختلف فصائله واتجاهاته.

واليوم تفتح" **اليسار**" باب الحوار حول ظاهرة هامة وخطيرة تحتاج بحق إلى المزيد من الدراسة والتحليل والحوار الجاد الموضوعي .. وهي ظاهرة " **صعود الإخوان المسلمين النسبي في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة**" والقضية في الحقيقة لاتهم حزب التجمع فقط، ولكنها تهم أيضاً كافة قوى اليسار ، بل وكافة القوى الديمقراطية والوطنية في المجتمع المصرى.

حقيقة صعود الإخوان النسبي

قبل أن نتطرق إلى الاشكاليات الأساسية في القضية محل البحث ، أود أن أتوقف قليلاً أمام سؤال حول المقصود من عبارة"**صعود الإخوان المسلمين النسبي**" لأنه إذا كان المقصود هو صعود الإخوان بالنسبة لأحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فهذا أمر لاخلاف عليه .. أما إذا كان المقصود بالصعود النسبي هو زيادة وزن ونفوذ الإخوان السياسي تاريخياً في المجتمع بشكل عام .. فهذا أمر غير صحيح إذ أن تيار الإسلام السياسي وفي القلب منه الإخوان المسلمون قد تراجع تأثيره ودوره ووزنه تدريجياً في المجتمع منذ منتصف التسعينات مقارنة بالفترة منذ بداية الثمانينات وحتى السنوات الأولى من عقد التسعينيات التي كانت تمثل ذروة صعود هذا التيار .. وللدلالة على صحة هذا الرأى يكفي القاء نظرة سريعة على تلك الفترة بداية من الدور الخطير الذي كانت تمارسه شركات توظيف الأموال والبنوك الإسلامية اقتصادياً ، ونجاح أكثر من ٣٥ نائباً للاخوان في مجلس الشعب عام ١٩٨٧ على قائمة حزب العمل ، وتصاعد دور الجماعات الارهابية المتسترة بالدين وتهديدها لرموز الدولة بل ورئيسها نفسه ، والمساندة الدولية والعربية لهذه الجماعات واحتضانها وتمويلها وتدريبها (ماحدث في أفغانستان والسودان) ، وسيطرة الفكر الأصولي على الإعلام وعلى التعليم ، وسيادة القيم السلبية الناتجة عن الهجرة إلى بلاد النفط .. وغيرها الكثير من المظاهر المختلفة التي تؤكد أن ذروة صعود هذا التيار كانت في هذه الفترة ،ولكنه بدأ يتراجع نسبياً منذسنوات قليلة.

وتكمن أهمية هذا الأمر في ادراك طبيعة المناخ العام والظرف الموضوعي الذي تتحرك فيه القوى السياسية المختلفة .. **فاذا كان وزن ونفوذ تيار الإسلام السياسي يتراجع في المجتمع بشكل عام ، ولكنه يتصاعد بشكل نسبي بالنسبة لأحزاب المعارضة فان المشكلة ينبغي البحث عنها ، لا في قوة هذا التيار ، وإنما في الظروف الذاتية لقوى اليسار ، وتراجع نفوذها السياسي والجماهيري في المجتمع بشكل عام.**

وإن الصعود النسبي في قوة الإخوان يعود في الأساس إلى رفض الشعب المصرى الواضح والمتصاعد لسياسات وممارسات السلطة الحاكمة بالاضافة إلى سيادة مناخ فكرى متخلف لاعقلاني وغير علمي ، ومناخ سياسي غير ديمقراطي ومعادي لمصالح الجماهير الشعبية هذا من جانب ، وإلى ضعف أحزاب المعارضة وفي القلب منها أحزاب اليسار ، وعدم طرح نفسها كبديل حقيقي للنظام .. بديل مستعد لملء الفراغ الناجم عن كراهية ورفض الجماهير للنظام الحاكم، وعن التراجع النسبي لتيار الإسلام السياسي في المجتمع.

هل يشكل الإخوان المسلمون خطراً رئيسياً؟.

يذهب بعض المفكرين السياسيين إلى المقارنة بين خطر السلطة الحاكمة وخطر الإسلام السياسي (جماعة الإخوان)، **ويثار هنا السؤال المعروف أيهما يعتبر أكثر خطورة ؟! وبمعنى آخر أيهما يمثل خطراً رئيسياً ؟ وزيهما يعتبر خطراً ثانوياً**.. وقد رأينا أن هذا الخلاف مطروح أيضا في اللجنة المركزية لحزب التجمع .. إلا أننا نرى ن هذه النظرة قاصرة ، وأن هذه المقارنة خادعة .. وقد تؤدى إلى نتائج خطيرة على الصعيد النظرى وفي الواقع النضالي العملي ..

إن الخبرة العملية والدراسة التاريخية والممارسة السياسية أكدت على أن النظام الحاكم وتيار الإسلام السياسي يمثلان كلاهما خطراً رئيسياً على المجتمع .. **وأن المأزق الحالي أمام اليسار يتمثل في مواجهة كلا الخطرين في وقت واحد في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد.**

أن موقفنا من هذه الجماعة أو تلك لايتحدد على أساس منهج هذه الجماعة في الدعوة أو أسلوبها في العمل السياسي ، أو على أساس مواقفها العملية البرجماتية في وهذه المعركة أو تلك .. إنما يتحدد موقفنا وفقا للمصالح الطبقية التي تمثلها هذه الجماعة ، والهدف النهائي الذى تطمح إليه ، وطبيعة النظام الذى تنشده ، وكذلك موقفها من قضية الديمقراطية بمفهومها الواسع .. ومن تتبع مواقف الإخوان المسلمين العملية يتضح أنهم من ناحية المصالح الطبقية ، لاتوجد خلافات جوهرية واضحة بينهم وبين النظام الحاكم ، فكلاهما يدافع عن مصالح الرأسمالية الكبيرة وهذا مايفسر تقارب الإخوان مع السلطة منذ بداية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينات .

إن الصراع بين الإخوان والنظام الحاكم هو صراع على السلطة السياسية وعلى شكل الدولة وليس صراعاً اجتماعياً وطبقياً من أجل برنامج تغيير شامل مثل الذى تدعو إليه قوى اليسار .. ولهذا سرعان ماتتوحد مواقفهما عند وجود أي تهديد حقيقي

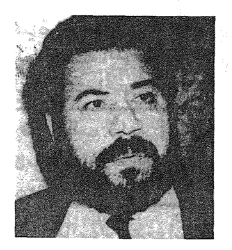
صلاح عدلي

للمصالح الطبقية التي يمثلانها .. إلا أن الخطر الرئيسي للاخوان المسلمين يتمثل في أنهم يستهدفون اقامة دولة دينية .. رغم كل الدعاوى التي يطلقها مفكروهم للتأكيد على أن الإسلام ليس فيه سلطة دينية كسلطة الكنيسة (الكهنوت) وأن الإخوان يعملون من خلال آليات المجتمع الديمقراطية ، وأنهم قد طلقوا العنف بالثلاثة.

وهنا لابد من إبراز قضية هامة وهي أن جوهر **الدولة الدينية لايقوم على الحكم مباشرة لرجال الدين أو المؤسسة الدينية، وإنما يقوم أساساً في أن التعاليم الدينية هي التي ينبغي أن تشكل المعيار الأخير أو المرجع الأخير بالنسبة لكل القضايا الروحية والزمنية على حد سواء.**

وهذا مايؤكده المفكر" **عادل ضاهر**" في كتابه " **الأسس الفلسفية للعلمانية** " حين يذهب إلى أن الأساس الرفض العلماني لما تدعو إليه جماعة كهذه لايرتبط بتكون هذه الجماعة ، ولابنوع الوظائف التي يشغلها أعضاء هذه الجماعة في المجتمع ، ولابنسبة اقترابهم من هذه المؤسسة الدينية أو تلك أو مدى اندماجهم فيها .أنه يرتبط فقط بكون هذه الجماعة تسعى إلى إقامة دولة يكون فيها دين ما هو المرجع الأخير لكل الشئون الروحية والزمنية على حد سواء ..وكذلك في أن هذا الدين هو الذي يضفي الشرعية على الدولة ومؤسساتها ».. وهذا يعني أن السلطة الزمنية أي السلطة السياسية تكون فاقدة الشرعية ما لم تكن مستمدة من سلطة أعلى هي سلطة الله، كما يعني أن الاعتبارات الدينية تصبح هي الاعتبارات النهائية -وليس الدستور والقانون الوضعي والسلطة المستمدة من الشعب- التي ينبغي للحاكم أن يلجأ إليها ليقرر ما الذي ينبغي سنه من قوانين أو اختطاطه من سياسات على كل المستويات وفي كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ..وعلى هذا فإن الشكل الثيوقراطي للدولة أي حكم رجال الدين المباشرين هو أحد الأشكال الممكنة للدولة الدينية لكنه ليس الشكل الوحيد لها.

إن هذا هو ما يفسر إصرار الإخوان على ضرورة تضمين « **ميثاق الوفاق الوطني**» الذي أشترك في صياغته واعداده لجنة الأحزاب والقوى السياسية بالإضافة إلى عدد من المفكرين والمستشارين المرموقين فقرات تؤكد طبيعة الدولة الدينية كهدف للميثاق ورفضهم التوقيع على شكله النهائي لانه كان يؤكد على هدف الدولة المدنية الديمقراطية التي يكون المرجعية النهائية فيها للشعب وليس



سيف الإسلام حسن البنا

لاعتبارات دينية ولا يغيب عن بالنا هنا أن شعارهم الرئيسي هو« **القرآن دستورنا والرسول زعيمنا** ».

ويؤكد الأستاذ « **محمود العالم**» في كتابه الهام « **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل**» على أنه لا يوجد داخل حركة الإسلام السياسي مدارس وتجليات مختلفة في مناهج العمل وأساليبه ،كذلك في بعض الرؤى النظرية والأهداف العملية ولهذا فهناك ما نطلق عليه في هذه الحركة التيار المعتدل، وما نطلق عليه التيار المتعصب ،وما نطلق عليه اسم التيار الإرهابي ..على أنه برغم **هذا التنوع والاختلاف فهناك موقف يكاد يوحد بين هذه التيارات جميعا هو الموقف من السلطة فهي جميعا تدعو إلى السلطة الدينية ولا تكتفي فقط بتطبيق الشريعة أو باستلهامها بل تدعو دعوة صريحة جهيرة إلى أسلمة السلطة وأسلمة المجتمع في مختلف ممارساته وأساليب حياته بل لعل بعضها يمتد بهذا إلى محاولة أسلمة المعرفة والعلوم كذلك**».

ورغم تغيير تكتيك الإخوان تاريخيا وتغير منهجهم في العمل إلا أن هدفهم ظل كما هو دون تغيير ،ورغم اعترافنا بعدم ممارساتهم للعنف المادي في عملهم السياسي منذ فترة طويلة إلا انهم رفضوا تقديم أي نقد ذاتي حول العنف الذي مارسوه في الأربعينيات والخمسينيات بالاضافة إلى استمرار موقفهم الثابت من ممارسة الإرهاب الفكري ضد المفكرين والفنانين والمبدعين والمستنيرين من المفكرين الإسلاميين .**إن تكتيك الإخوان الحالي يقوم على أساس تكوين الكتلة التاريخية والهيمنة على المجتمع «من تحت» ثقافيا وسياسيا من خلال التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني وكسب الحرب من خلال الانتصار في مواقع صغيرة هنا وهناك** ..وهذا في الواقع تطبيق لأفكار جرامشي حول الثورة في المجتمعات الحديثة..

ويكشف الأستاذ «**العالم**» هذا الأسلوب حين يؤكد على أنه «حاليا يسعى الإخوان إلى التغلغل في المؤسسات الاجتماعية ، بل والمؤسسات السلطوية تجهيزاً للاستيلاء على السلطة بشكل ديمقراطي متدرج أو قد يتحول إلى عنف مسلح إذا توافرت الشروط الاجتماعية ،ولهذا قد يذهب بعض مفكريهم إلى الدعوة إلى احترام التعددية وتداول السلطة واحترام الإرادة الشعبية في سعيهم للسلطة مستفيدين بما يسود الأوضاع الاجتماعية الراهنة من تحديث مظهري استفزازي وتفاقم ظواهر الفقر والتخلف والتبعية على أن الهدف النهائي على اختلاف المناهج والأساليب هو إقامة السلطة الدينية ،وهكذا يسود في الدولة الدينية التسلط والاستبداد والقهر على حساب الاستنارة والعقلانية والديمقراطية ونجد أنفسنا مرة أخرى في غياهب القرون الوسطى» **إلا أنه يجب أن يكون واضحا أن رفضنا للدولة الدينية لا يقلل من أهمية الدين ودوره في المجتمع ولكن احترام الأديان واستلهامها في حياتنا شئ ،والدولة الدينية شئ آخر تماما**.

وعلى أساس هذا الموقف **يتحدد موقفنا أيضا من حق الإخوان المسلمين في تكوين حزب شرعي سياسي لهم.**

ففي ندوة عقدت في مركز المساعدة القانونية حول الأحزاب السياسية أكدت في مداخلتي على حق كافة القوى في تكوين أحزابها وكذلك حقها في اختيار المرجعية الفكرية والايديولوجية لها..فإذا كان من حق الشيوعيين أن تكون الماركسية هي المرجعية الفكرية لحزبهم ، كذلك من حق الإخوان أن يكون الإسلام هو مرجعيتهم الفكرية والايديولوجية ولكن **الشرط الأساسي الذي نتوقف عنده هو ضرورة الالتزام بمبادئ وقواعد وأسس الدولة المدنية (الدستور المدني والقانون الوضعي والديمقراطية السياسية والتعددية وحرية الفكر والاعتقاد والمساواة بين الرجل والمرأة والوحدة الوطنية وحق المواطنة ومسئولية الحكام أمام الشعب**) باختصار إلا تكون التعاليم الدينية هي المرجع الأخير للحكم والتشريع ..فهل يستطيع الإخوان الالتزام بهذا الشرط قولا وعملاً ..وينبغي التأكيد هنا على أننا لا نرفض التنسيق مع الإخوان حول عدد من المواقف الخاصة بالإصلاح الديمقراطي وإلغاء قانون الطوارئ والاحالة للمحاكم العسكرية وغيرها .

مأزق اليسار وكيفية المواجهة

إذا اتفقنا على أن اليسار يواجه خطرين رئيسيين هما خطر السلطة وخطر الإسلام

السياسى فى نفس الوقت .. **فالسؤال الملح هنا هو كيف نواجه هذا الأمر؟. وهل يكفى أن نرفع شعاره «البديل الثالث»** حتى نتخلص من هذا المأزق ونجنى الثمار العملية مباشرة بينما التجربة العملية تؤكد لنا أن المسألة ليست بهذه البساطة وإنما هى عملية شديدة التعقيد لأنها تجرى فى مجتمع ديناميكى يموج بالحركة والحراك الاجتماعى ،وأحزاب متأرجحة ليس لها مواقف ثابتة سواء من السلطة أو من تيار الإسلام السياسى ،ومنظمات مدنية هى خليط من المؤسسات التقليدية القديمة والحديثة المتطورة ، كما أن هذا كله يحدث فى إطار مناخ عام سلبى غير عقلانى ،ومزاج جماهيرى ساخط وغير مدروس بدقة.

لهذا فإن وضع استراتيجية سليمة وتكتيك صحيح يتطلب دراسة الوضع جيداً والتعلم من خبرة الفترة الماضية فى الممارسة ..وهنا يمكن التمييز بين فترتين أو مرحلتين ..**الفترة الأولى وهى التى تمتد بعد منتصف التسعينيات بقليل والفترة الثانية منذ ذلك الحين وحتى الآن.**

فى المرحلة الأولى كان خطر الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين كبيرا على المجتمع من كافة الجوانب.. ورغم تقاعس كافة أجهزة الدولة ،باستثناء المواجهة الأمنية- فإن اليسار وخاصة حزب التجمع والشيوعيين قاموا بالتصدى بشكل قوى وجرئ لهذه الهجمة فكريا وسياسيا فى الوقت الذى تراجعت فيه معظم القوى والأحزاب الأخرى .. ولا يمكن أيضا نسيان دور اليسار الهام فى تدعيم أواصر الوحدة الوطنية والتصدى لشبح الفتنة الطائفية .. إلا أن تركيز الجهد الرئيسى فى هذه المعركة ضد الإرهاب وخفوت الصوت المعارض للسلطة الحاكمة فى تلك الفترة .كانت نتيجته غياب الخطوط الفاصلة مع السلطة مما أدى عمليا إلى تقوية موقفها خاصة بعد انحسار الإرهاب نسبيا ،كما أدى أيضاً إلى ظهور الإخوان المسلمين كجناح معتدل ومعارض للسلطة يتعرض أنصاره للملاحقة والمحاكمات العسكرية مما اكسبه مساحة تأييد جماهيرى على حساب قوى اليسار.

وبعد الانحسار النسبى لخطر الإرهاب المسلح المتستر بالدين، تصاعدت الهجمة الشرسة من النظام الذى يمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة الحاكمة على مصالح الجماهير الكادحة ..**وكان على حزب التجمع وقوى اليسار ادراك هذه المتغيرات وتوجيه الجهد الرئيسى نحو معارضة السلطة الحاكمة على جميع المستويات** دون أن يعنى هذا تراخيا أو تراجعا أمام تيار الإسلام السياسى .. ولكن للأسف فإن هذا التوجه لم يكن واضحاً بالقدر الكافى.

أن تجربة مجلس الشعب الأخيرة ،وكذلك انتخابات نقابة المحامين قد أكدت على أن النظام يفقد مصداقيته أكثر فأكثر ،وأن دائرة الرفض الجماهيرى تتسع وتتعمق ، بل ويزداد السخط الشعبى على ممارسات النظام وسياساته كل يوم وذلك نتيجة مواقفه المتخاذلة فى دعم الانتفاضة ومواجهة العدوان الصهيونى على الشعب الفلسطينى وتبعيته المتزايدة للولايات المتحدة ، أو حمايته للفساد ، أو فى سنة للتشريعات المتعاقبة المعادية لمصالح الجماهير أو فى معدلات البطالة المرتفعة وغيرها .

ولذلك فإن المعارضة الواضحةوالشاملة لسياسات الحكم وممارساته الآن داخل وخارج البرلمان ، ومن خلال الاستناد على جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين فى معاركهم اليومية أصبحت هى السبيل الوحيد لزيادة النفوذ السياسى والجماهيرى لكافة قوى اليسار وهى السبيل الوحيد أيضا لهزيمة الإخوان سياسياً وعزلهم جماهيريا».

وهذه المواجهة يجب أن تشمل المجالات الآتية:

أولاً: ضرورة العمل المشترك بين كافة قوى اليسار فى المعارك الجماهيرية القادمة وخاصة معركة انتخابات النقابات العمالية ومعركة المحليات ودعم الانتفاضة وغيرها من المعارك اليومية، خاصة وأن النشاط الجماهيرى يتسع ليشمل العمال والفلاحين والمهنيين والشباب العاطل وصغار ومتوسطى التجار وغيرهم من الفئات الوسطى المضارة من سياسات النظام..

وسوف تتكشف مواقف الإخوان بشكل واضح من خلال هذه المعارك كما حدث أثناء معركة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية ، حين انحاز الإخوان للملاك بشكل سافر من خلال تبنيهم لشعار «**العقد شريعة المتعاقدين**» فخسروا جماهير المستأجرين والفقراء ..وهكذا يكون الحال أيضا عند خوض معارك العمال حول قانون العمل الموحد وحق الاضراب وغيرها من المعارك التى سوف تسحب البساط تماما من تحت اقدامهم.

ثانيا : ضرورة «العمل على تكوين تحالف وطنى ديمقراطى واسع نواته قوى اليسار فى مواجهة الحكومة والإخوان سواء فى النقابات المهنية والمحليات والانتخابات النيابية ..وعلينا أن نأخذ العبرة مما حدث فى انتخابات نقابة المحامين الأخيرة ..إذ أن غياب اليسار منذ منتصف الثمانينيات وتشرذمه واختلاف مواقفه وتأييد البعض منه لمرشح الحكومة، وتأييد البعض الآخر للجماعات أو الإخوان ، ووقوف البعض كمتفرج على الأحداث ، قد أدى إلى اخفاقه فى بلورة بديل ديمقراطى لكل من الحكومة والإخوان ،وإلى هزيمته فى النهاية هذه الهزيمة الساحقة. إن أغلبية الأصوات التى حصل عليها الإخوان كانت كرها فى الحكومة أكثر منها حباً فى الإخوان وهذا يؤكد أن **الأغلبية الصامتة التى راهن عليها البعض كثيراً هى أساساً رافضة للحكومة ومستعدة لتأييد الطرف الأقوى والأكثر تنظيماً ..وعلينا أن نتوقف كثيرا لدراسة هذه التجارب حتى لا نتعرض لخطر التهميش من الحياة السياسية فى الأيام القادمة.**

ثالثا:

رغم الدور الكبير الذى قام به حزب التجمع والشيوعيين فى المعركة حول حرية الفكر والاعتقاد والإبداع وظهر هذا جليا فى معركة **نصر أبو زيد** والوليمة وغيرها ..إلا أن المطلوب فى المرحلة القادمة اتخاذ مواقف مبدئية علمانية ثابتة وعدم التراجع أو أمساك العصا من المنتصف تحت أية مبررات ..كما يجب العمل على استعادة أعداد كبيرة من المثقفين الذين ابتعدوا عن أحزاب وقوى اليسار فى الفترة الماضية، واكتساب عناصر جديدة باستمرار من خلال التفاعل المستمر مع قضاياهم وعدم الاستعلاء عليهم .إذ أن المثقفين لهم دور كبير جدا فى كسب معركة الإصلاح الديمقراطى والسياسى .كما أن هذه المعركة فى جوهرها تكون موجهة أساسه ضد قوى التكفير والارهاب الفكرى والجمود العقائدى.

إن الظروف الموضوعية تنضج الآن بشكل متسارع ،واليسار أمامه فرصة تاريخية فى هذه المرحلة خاصة وانه يمتلك البرنامج الصحيح الذى يستطيع من خلاله تعبئة وتنظيم الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى ..بيد أن هذه العملية سوف تستغرق مرحلة تاريخية ولن تتم فى يوم وليلة .. وسوف يتوقف مداها وعمقها ونتائجها على الممارسات العملية لقوى اليسار ، وعلى ادراكهم لاهمية التعاون والعمل المشترك ونسيان جراح الماضى ..كما تقتضى بالضرورة انحيازاً واضحا لمصالح الجماهير الشعبية وموقفا واضحا معارضا للسلطة لا يراهن على أية أجنحة داخلها مع عدم اهمال التناقضات الحادة فى صفوفها والاستفادة منها فى نفس الوقت..

إن هذا الموقف المحدد والواضح من السلطة هو السبيل الوحيد والفعال لهزيمة جماعات الإسلام السياسى وما تمثله من خطر كبير على مستقبل البلاد.

اليسار المصرى بين مطرقة الحكومة وسندان الإخوان

- **الاعتراف بالآخر لا يعنى بالضرورة الموافقة على أفكاره .. والديمقراطية كفيلة بإظهار الحجم الحقيقى لكل فريق سياسى**
- **انشغل اليسار بخلافاته الداخلية .. أدى إلى ضعفه وتقلص نفوذه السياسى وانخفاض شعبيته**

أحمد طاهر

تبقى قضية التحالف هى موضوع وجوهر العمل السياسى الرئيسى، واليسار المصرى الذى تميز دائما بتحالفاته الواسعة وأفق عمله الجبهوى ،يبدو هذه الأيام وهو حائراً متردداً بين طريقين.. **فلا هو بقادر على بناء جبهته الوطنية الديمقراطية التى يكون فى القلب منها الأحزاب الشعبية العمالية والفلاحية ..ولاهو يستطيع الانخراط فى تحالف جبهوى يحدد فيه الهدف الأساسى والعدو الرئيسى فى تلك المرحلة.**

وقد مر اليسار بعدة مراحل مختلفة على صعيد البناء الجبهوى فمنذ بداية السبعينيات كان شعاره «**الجبهة الوطنية الديمقراطية**» هو الغالب . وعمل اليسار بأحزابه وتنظيماته بالفعل على ترسيخ أسس العمل المشترك بين القوى السياسية المختلفة التى توحدت على رفض السياسات الساداتية على الصعيدين الاجتماعى والديمقراطى بالأساس،وكان التصور الطبقى للجبهة عندئذ (**بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والرأسمالية الوطنية**، بوصفها الفئات المضارة من الانفتاح الاقتصادى، وفى ذات الوقت المحرومة من بناء كياناتها الديمقراطية المستقلة .وبالفعل كان **حزب التجمع** وجريدته البيت الذى ضم الجميع فى ذلك الوقت سواء هؤلاء الذين يتمتعون بالشرعية القانونية أو القوى السياسية اليسارية المحرومة من الشرعية.

ولكن بدأت الصورة فى التغير وبعد رحيل السادات وتنامى تيار **الإسلام السياسى** بجناحيه الدموى والسياسى ،وبدأ الإنشقاق بالفعل مع انتخابات ١٩٨٤ حيث فرض على



السادات فتح القمقم ليخرج مارد التطرف

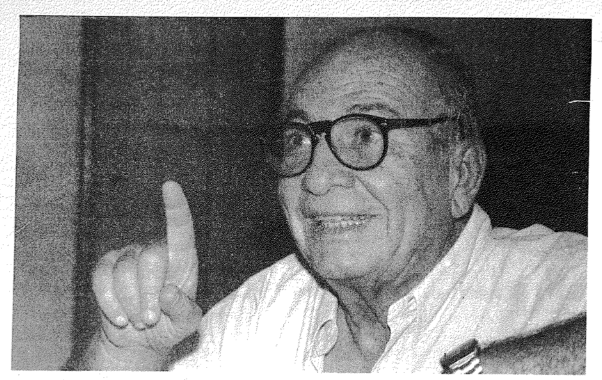
الأحزاب التنافس للحصول على النسبة المؤهلة لدخول مجلس الشعب على طريقه نظام القوائم ، بدأنا نرى حملات متبادلة على صفحات الأهالى والشعب والوفد . أدت إلى ازدياد التباعد .

وقد انقسم اليسار فى ذلك الوقت فى أطروحاته إلى فريقين أو لنقل بين وجهتى نظر.

الأولى كانت ترى أن هناك تغيراً فى سياسات الحكم متمثلا فى التغير فى مؤسسة الرئاسة- مع ما تحظى به فى مصر من تميز- يؤدى للتأثير القوى على مجريات الأمور .وتمثل ذلك فى رأيهم فى الإفراج عن معتقلى سبتمبر ١٩٨١ .وفى الإعلان عن سياسة الانفتاح الانتاجى بديلا عن الانفتاح الاستهلاكى.

ورأى هؤلاء أن الرأسمالية الطفيلية التى توحشت فى عهد السادات لا تمثل سوى شريحة من الرأسمالية المصرية، وأنه بداخل الطبقة الحاكمة هناك فئات طبقية ما زال لها دور فى المرحلة .**وقد أدى ذلك بلا شك إلى درجة من التقارب مع سياسات الحكم** .خاصة مع تنامى تيار العنف السياسى وازدياد نفوذ الإخوان المسلمين فى النقابات المهنية والجامعات.

أما وجهة النظر الثانية فقد ظلت ترى أن سياسات السلطة وتكوينها الطبقى ما زال كما هو، وأن تغيير طريقة اللعب لا يعنى تغيير اللعبة ذاتها- ،وأن الطفيلية ليست شريحة طبقية منفصلة، بل هى سمة للاقتصاد التابع بشكل عام، وأن التناقض كان وما زال كما هو- ضد سلطة الرأسمالية الكبيرة التابعة (بكل شرائحها) ،وأن تلك السياسات خاصة الاقتصادية منها هى السبب وراء تنامى تيار العنف السياسى وأن القهر والكبت الواقع من السلطة هو الفتيل المشعل للإرهاب .**وبالتالى فالجبهة السياسية المعارضة يجب أن تشمل كافة المنادين باسقاط سلطة الحزب الواحد -واستبداله بنظام وطنى ديمقراطى** ،يتسع فيه المجال لكل الأحزاب والقوى السياسية الداعية لتبادل السلطة.



خالد محيى الدين

وقد أدى انشغال اليسار بخلافاته الداخلية التى اتخذت فى بعض الأحيان أشكالاً حادة ، ثم إنهيار المعسكر الاشتراكى فى بداية التسعينات ، إلى ضعف اليسار وتقلص نفوذه السياسى والجماهيرى وانخفاض شعبيته وانفراط عقد تحالفاته القاعدية وانصراف الشباب عن الانخراط فى صفوفه. الأمر الذى أدى مع الوقت ،وازدياد الغزل من جانب السلطة إلى القبول بالدخول فى تحالف مكشوف مع الحزب الوطنى فى انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية -التى بشر فيها اليسار بالمقاعد الخمسة-فى مقابل إسقاط مرشحى التحالف الإسلامى وأدى هذا إلى نتيجتين فى منتهى الخطورة أولاهما انهيار شعبية اليسار متمثلة فى مرشحيه الذين وجدوا أنفسهم يتعاملون مباشرة مع أجهزة الأمن ويشاركون فى تزوير الانتخابات-عملاً أو صمتاً- الأمر الذى أدى بأحد مرشحى التجمع الفائزين فى انتخابات ١٩٩٥- أن يقف فى أول اجتماع للأمانة العامة مقترحا تقديم استقالته من المجلس- باكياً -رافضا دخوله مجلس الشعب بهذا الأسلوب .والنتيجة الثانية هى: بروز العداء والقطيعة بين اليسار ممثلا فى حزبه الشرعى وبين الإخوان المسلمين بما لهم من شعبية وتعاطف ناتج أساسا عن ازدياد القهر السياسى والتزوير ضدهم من جانب الحكومة.

ومجلة اليسار حين عاودت طرح إشكالية (التجمع والإخوان) للنقاش مرة أخرى فهى أولا : تعكس أن مشكلة تحديد التناقض الأساسى والتناقض الثانوى ما زالت قائمة وتعكس أيضا أن محصلة التحالف مع السلطة فى المرحلة الماضية جاءت بنتائج خاسرة ومخيبة للآمال على المستوى السياسى والجماهيرى والتنظيمى .وقديماً قالوا «حين تجد نفسك مع عدوك الطبقى فى خندق واحد فعليك أن تراجع حساباتك».

ثانيا: أن اليسارى الحق ينبغى أن يكون ديمقراطيا أصيلا -على أساس أن الحاكمية عند اليسار هى للشعب وحده فهو صاحب القرار والاختيار-والديمقراطية تعنى فى الأساس إعطاء الحق للجماهير لاختيار ممثليها ونوابها والمعبرين عن ارادتها -عبر التنافس الحر المتكافئ -فى اكتساب ثقة المواطنين وليس يكاف ما نؤمن به نظريا من كون اليسار هو المعبر عن التحالف الشعبى للعمال والفلاحين وسائر الكادحين -بمبرر للدخول فى تحالفات تفقدنا ثقة الجماهير ، فلا يمكن للمواطن الذى يعانى يومياً من سياسات الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن ينظر بعين الرضا إلى التحالف مع الحكم.

ثالثا: فى الموقف من التيار الإسلامى يجب أن نفرق بين عدة أشياء.

أولهما: الاعتراف بحق كل القوى السياسية(بما فيها الإخوان المسلمين) فى الوجود العلنى والشرعية السياسية والقانونية .فالديمقراطية الحقيقية هى توازن القوى الواقعى لكل التيارات السياسية الموجودة فى المجتمع دون اغفال لأحدها وشكل هذه الديمقراطية وعمقها رهين بحجم كل من هذه القوى تجاه الأخرى ووصول أى حزب بمفرده للسلطة بأى طريق ولو بالطريق الديمقراطى يمكن أن يؤدى لانفراده بها. فنحن لا يمكن أن نطالب لأنفسنا بالحرية وننكرها على غيرنا- لأن الاعتراف بالآخر ،فضلا عن كونه واجباً ديمقراطياً أصيلاً فهو فى نفس الوقت يؤدى لاعتراف الآخرين بنا.

الأمر الثانى : الذى ينبغى أن نراعيه ونحن بإزاء التعامل مع تيار الإسلام السياسى هو أن الاعتراف بالآخرلا يعنى قبول أو الموافقة على أفكاره بل العكس فالديمقراطية هى الكفيلة بإظهار حجم كل فريق سياسى الحقيقى.

ثالثا: إننا مبدأيا نرفض أن يكون «اليسار» عصا فى يد الحكومة ضد الإخوان أو ضد أى تيار سياسى آخر، فسياسة ضرب التيارات السياسية ببعضها البعض عانى منها اليسار كثيرا فى السبعينيات ،ونحن لا يمكن أن نكرر أخطاء الآخرين ،لكون اليسار الأكثر مبدأية ومصداقية من غيره-أو من المفترض ذلك على الأقل.

وبعد أرجو أن أكون قد ساهمت ولو بقدر بطرح أبعاد القضية، وكل ما نرجوه أن يكون الحوار- هذه المرة- بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية تعكس رأى فصائل اليسار وقواعده، وليس كما حدث فى مرات سابقة لذر الرماد فى العيون- وابتسار النتائج مسبقاً،خاصة وأنه فى تلك اللحظة فإن سياسات حزب التجمع ما زالت تسير فى الاتجاه المعاكس. ولنقل أخيرا إن المستفيد من سياسات اليسار الصحيحة هو الشعب وأن الخاسر الوحيد من السياسات الخاطئة هو اليسار.

فهل يستحق الشعب المصرى ولو قليلاً من الصدق والتضحية.

التجمع .. والإخوان المسلمون

يختلف الشقيقان وهما مثل ركبتى
بعير ..
تقفان معاً، وتقعان معاً
مثل عربى *

اليسار المصرى وحركات التأسلم السياسى

د. رفعت السعيد

١- لابد أولا أن نفسر سبب استخدامنا للفظ **«التأسلم»** فالبعض يصف هذه الجماعات «بالإسلامية»، وإسلامية هنا صفة أونعت، والنعت لغة هو تمييز للشئ عما عداه،فإذا أضيفت إليها الـ «أصبحت تعنى استغراق الشئ كله ،كأن تقول «المصريين» فمن عداهم يكون غير مصرى ،وهكذا «الإسلاميون» تعنى أن من عداهم لا يكون إسلاميا.

و**«الأصوليون»** نسبة إلى الأصل .والأصل جليل وكلى الصحة و" السلفيون " نسبة إلى السلف وهو صالح وهم فى اعتقادنا لا يستحقون نسبتهم إليه.

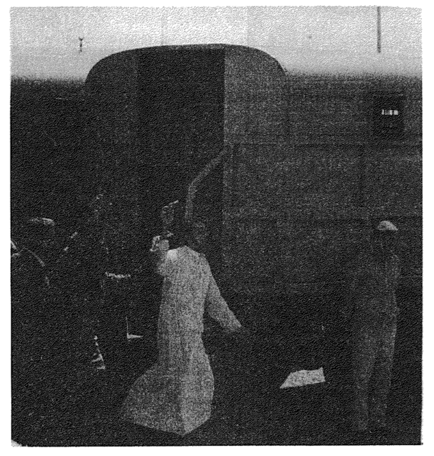
وتأتى كلمة تأسلم ..من إضافة «التاء» إلى الفعل «أسلم» فتعنى لغة «التشبه بشئ دون أن تكون هو ذاته ..كأن تقول تأقلم.. تأمرك ..تفرنج ..إلخ(التاء تدخل على الفعل فى أوله فتصبح علامة).

٢- **اليسار** نعنى به هنا تحديداً

أ- **حزب التجمع.**

ب- **الناصريون** (الحزب العربى الديمقراطى-عدد من الناصرين خارجه)

ج- **الماركسيون** (الحزب الشيوعى المصرى- حزب الشعب الاشتراكى- تيار الموجة الرابعة ..كتعبير عن الشباب ذى«التوجه التروتسكى) وأفراد مستقلون عن المنظمات ..ومؤسسات نشر إلخ.



يكفرّون المجتمع

٣-هناك فارق كبير جداً بين **الدين**(مطلق الصحة) و **الفكر الدينى** (الإنسانى الاجتهاد. ومن ثم النسبى الصحة)، ومن هنا فإننا نتحدث عن موقف اليسار المصرى من الفكر الدينى «المتأسلم».

**

حزب التجمع

لعله من الصحيح أن نقول إن **حزب التجمع** كان الأكثر حساسية إزاء جماعات أو دعاوى التأسلم السياسى ، ولعله من الممكن

القول إن موقفا محدداً كان بداية لموقف حزب التجمع ..فقد أكد أحد قادة التجمع كل الاحترام للدين ..عندما كتب قائلا:

وقد يكون من الضروري أن نبدأ برفض الإدعاء بأن الفكر المادي يعني بالضرورة اتخاذ موقف معاد للدين كمعتقد ،فالدين في رأي الماركسية هو ظاهرة موضوعية تنتمي من حيث المجال إلى الوعي الاجتماعي .وبطبيعة الحال فإنه يصعب التعامل مع الشعب- أي شعب- دون إدراك مكونات وعيه الاجتماعي والتعامل معها تعاملا موضوعيا. يقول **إنجلز** :«إن الدين هو في واقع الأمر انعكاس غير مادي في عقول الناس لقوى تسيطر عليهم في حياتهم اليومية» .ويقول **ماركس** «الدين عند الكثيرين هو النظرية العامة لهذا العالم، وهو مجموعة معارفهم الموسوعية، وهو منطقهم الذي يتخذ شكلا شعبيا .وهو موضوع اعتزازهم الروحي ، وموقع حماسهم ،وهو أداة قصاصهم، ومنهجهم الأخلاقي».

وفي كتابة «العائلة المقدسة» هاجم ماركس بشدة الهيجليين الشباب الذين وضعوا الدين في موضع العدو مؤكداً أن هذا الموقف هو محاولة لإخفاء العدو الحقيقي ..العدو الطبقي»(١).

وقد أكد أيضا على ضرورة التمييز بين الدين(الإيمان) و التأسلم ،فقال :«لو أخذ نمو الحركات السياسية ذات الطابع الديني كمعيار لنمو التوجه الديني عامة لأخطأنا بشكل فادح ،ولاعتبرنا النموذج اللبناني ،وهو نموذج منفر ، ومثير للاشمئزاز ،حيث حولت الطائفية الدينية البشر إلى أدوات قتال بلا قلب ولا مشاعر إنسانية أو وطنية أو حتى دينية .لاعتبرنا هذا النموذج هو النموذج المرتجى والمأمول.. وهو ما لا يقول به أحد» ثم يقول :«ومن هنا نصل إلى مقولة سوف تتمسك بها ، وهي **ضرورة التفريق بين العنصر الإيماني في الدين وبين تصاعد أو هبوط نشاط جماعات الإسلام السياسي** ،فهما عنصران غير متلازمين، بل قد ينمو أحدهما بينما ينكمش الآخر وفق تطورات محددة».

«ومن هنا يمكن أن نقرر أن جماعات الإسلام السياسي التي تتجه جميعا اتجاها متطرفا ،لا تعني على الإطلاق أنها تمتلك جرعة إيمانية أكثر من الآخرين .**فالتطرف الديني شئ مختلف تماما عن التدين ،وهو تحديداً ليس جرعة زائدة من التدين ، بل هو موقف سياسي اجتماعي طبقي محدد»(٢).**

ثم أكد.. «إن جماعات الإسلام السياسي لاتعرف حدوداً لتطرفها وانغلاق فكرها على النص وحده ،وهي قادرة على مخاصمة الواقع ،ورفضه ، بل وتحديه حتى لو أدركت أنها تعاند الحقيقة والواقع .**فالنص عند هذه الجماعات ،وتفسير قياداتها للنص هو الملزم الوحيد** ،وهو الحقيقة الوحيدة» ثم ينطلق ليقيم العلاقة المثيرة للدهشة بين السلطة وجماعات التأسلم السياسي :« إن السلطة كانت هي الراعي الأول لفكرة التطرف الديني والإسلام السياسي ،ساندتها في البداية ،وحاولت استخدامها أكثر من مرة، بل أغمضت العين عن نشاطها، أغمضتها عن عمد » ثم.. كذلك فإن الدولة تدخل في مباراة بلهاء ، تحاول أن تسبق بها هذه الجماعات في زيادة الجرعة الدينية المتطرفة فكريا ..ناسية أنها تخصب التربة أمام هذه الجماعات وتشجع نموها »(٣).

..وإذ يحاول البعض- من اليسار أساساً- القول بأن جماعات التأسلم السياسي هي طليعة في مواجهة الاستعمار والصهيونية أو النظام القائم ،فإن أحد قادة التجمع يرد عليهم بحسم قائلا إن:القول بإن هذه الحركات معادية للاستعمار أو النظام القائم غير صحيح ..أن عدو عدوى الطبقي ليس شرطا أن يكون صديقي ،ولكن يمكن أن يكون أشد عداوة من عدوى الطبقي(٤).

وعندما يقتحم عام١٩٩٣ ذاكرة الوطن والمواطنين بموضوع «التأسلم» نتيجة للأفعال الإجرامية التي تراكمت بصورة غير متوقعة وغير محتملة.. يتخذ حزب التجمع موقفا واضحا .. يمكن وصفه بأنه موقف حاسم إزاء جماعات التأسلم السياسي.

السلطة كانت الراعي الأول لفكرة التطرف الديني والإسلام السياسي

●●●

هناك فارق كبير جداً بين الدين والفكر الديني

وفي الوثيقة المعنونة «برنامجنا للتغيير» (فبراير ١٩٩٣) نقرأ :«ويواجه- الشباب الحائر بين البطالة والغلاء بحثا عن المستقبل للعمل في الخارج أو الهجرة التي توشك أن تقفل أبوابها- خطر الانزلاق إلى دوامة العنف والعنف المضاد والإرهاب ،حيث تعلو بالضرورة لغة التطرف إزاء اليأس من الحاضر والمستقبل ،وتتغذى النزعات السلفية بكل ذلك ويستخدم الدين سياسيا لتبرير أغراض لا شأن لها بالدين ،وتحاول جماعات متطرفة أن تقيم سلطة دينية بديلا لسلطة الدول يزيد من خطورتها وتأثيرها على الشباب والمجتمع أنها تملك من المال ما يساعدها على التقرب للجماهير المحرومة من خلال تقديم بعض الخدمات الاجتماعية»(٥).

ويؤكد حزب التجمع في هذا البرنامج المرحلي على: **إقرار حرية تشكيل الأحزاب ،وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبي لجميع المواطنين ،وعدم تعرضهم للاضطهاد أو التمييز بسبب نشاطهم الحزبي أو النقابي»(٦)** لكنه يكتشف -وفي الوقت المناسب-خطر الجماعات المتأسلمة فينص على:«خطر كل دعوة عنصريةأو طائفية تمس وحدة المصريين ،وإعلاء الدعوة إلى التسامح الديني في إطار التقليد المصري العظيم الدين لله والوطن للجميع»(٧).

وفي عام ١٩٩٣ أيضا ومع تصاعد الموجة الإرهابية المتأسلمة كان من الطبيعي أن يحدد حزب التجمع موقفا رسميا من هذه الموجة ..وبعد مناقشات مستفيضة أصدرت الأمانة العامة للحزب تقريراً عنوانه« حول الموقف من القوى السياسية المتسترة بالدين» (قرار من الأمانة العامة- ١٧ مايو ١٩٩٣).

ونقرأ في هذا التقرير: «يرى الحزب ضرورة التأكيد على عدد من المفاهيم الأساسية:

١-**الدين** : يرى حزب التجمع إن الإيمان بالأديان السماوية من حيث هي نظام إلهي جاء لإسعاد الناس.. هي طاقة خلاقة تسهم في تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والظلم والتخلف ..وإن القيم الدينية الصحيحة التي يستمدها الإنسان من

التطرف الديني شي مختلف تماما عن التدين .. وهو تحديدا ليس جرعة زائدة من التدين .. بل هو موقف سياسي اجتماعي طبقي محدد

الدين قد صارت جزءا لايتجزأ من تراثنا الحضاري ،فهي قوة دافعة للعمل الإنساني والجماهيري من أجل حياة أفضل.

٢-**الفكر الديني** :هو اجتهادات بشرية جاءت عبر مختلف العصور في محاولة تفسير وتأويل الدين ،وهي في نهاية الأمر اجتهادات إنسانية لتيارات فكرية وثقافية قد تحتوي على عناصر سلبية أو إيجابية.

٣- لا مجال هناك للمساومة أو للحلول الوسط والتنازلات في الصراع الفكري والايديولوجي المطلوب خوضه ضد الاطروحات الخاصة للقوى السياسية المتسترة بالدين. وفي هذا المجال لا توجد تفرقة بين التيار الذي يمارس العنف والارهاب أو تيار **جماعة الإخوان المسلمين** الذي يمارس في المرحلة الحالية العمل السياسي .فمعركتنا متواصلة ضد مقولات هذا التيار خاصة تلك التي تصب في تأكيد العنف والإرهاب ،والتفرقة الطائفية ،والتي تدعو للدولة الدينية .. » **إن هذا الفكر فكر سياسي دنيوي وليس فكراً إلهيا مقدساً ،كما يزعمون ،وبالتالي فهذا الفكر هو مجرد اجتهاد بشري ليس معصوماً من الخطأ والزلل».**

وفي مواجهته الصعبة مع كثير من الشعارات والادعاءات التي طالما رفعها المتأسلمون هجوما عليه وعلى موقفه يؤكد التجمع «إن دعوتنا لفصل الدين عن الدولة ، لاتعني فصل الدين عن المجتمع ،وإنما يباشر الدين أثره بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بقوة سلطة الدولة».

ويواصل «التجمع» هجومه داعياً إلى«تصعيد المواجهة الفكرية والإعلامية لتيارات الإسلام السياسي وممارستها ،وذلك عن طريق:

١-تأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك بالدولة والمجتمع المدني الديمقراطي الذي يستند إلى الدستور المدني والقانون المدني ،ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين ،والمساواة بينهم بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون.

٢-رفض تقسيم المصريين على أسس دينية ،والإلحاح على شعار «الدين لله والوطن للجميع».

ويدعو التقرير (فيما يتضح أنه نقطة توازن بين آراء مختلفة داخل صفوف التجمع) إلى ضرورة «الحرص في تحركنا لمواجهة هذه التيارات (السياسية والارهابية) باعتبارها خطراً رئيسياً،وخصماً أساسياً ،وتهديد حال للوطن والمجتمع ..الحرص على عدم التطابق مع الحكم . لا لمجرد أنه مكروه ومرفوض فحسب، إلى درجة أن أجنحة هذا التيار تكتسب تأييد وتعاطف قطاعات جماهيرية كرد فعل لعدائها للحكم ، ولكن لأن البرنامج العام للتجمع ،وبرنامجه المرحلي ،وقرارات المؤتمر العام الثالث تقول :**إن معركة الحزب الأساسية هي معارضة مجمل سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية ومواقفه المقيدة للحريات».**

ثم يختتم القرار بموقف هو أيضا تعبير عن محاولة للتوازن بين آراء متعارضة إزاء هذه القضية : «ضرورة إبراز الموقف المبدئي للحزب من حق كل القوى في تشكيل تنظيماتها وأحزابها الشرعية والذي يقوم على الأسس الديمقراطية التالية:

١- أن يكون الحزب مفتوحاً لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

٢- أن يلتزم الحزب بحقوق متكافئة للمصريين بغض النظر عن ديانتهم.

٣- أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني، ويقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة ،والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل.

٤- الالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة ،وصياغة مبادئ الشريعة الإسلامية في قوانين وضعية.

٥- أن تتفق ممارسات الحزب مع هذه المبادئ(٨).

(ويمكن القول أن إعلان بعض شباب جماعة الإخوان عن تأسيس حزب الوسط كان مناورة تستجيب لهذه الشروط ،ولو شكليا ، دون التخلي عن جوهر المواقف الأساسية).

لكن هذا القرار لم يحل مشكلة الخلاف في صفوف قيادة التجمع حول هذه القضية الشائكة. فلم يزل عدد وإن محدود من قيادات التجمع يرى لأسباب سياسية أو معتقدية أو حتى مبدئية(مثل التمسك بحقوق العمل السياسي للجميع) ضرورة السماح لجماعة الاخوان المسلمين ومثيلاتها بالعمل العلني المقبول رسميا وشرعيا.. وهو الأمر الذي تختلف عليه أغلبية القيادة.

لكن الأمر لم يحسم (فليس من عادة قيادة حزب التجمع حسم الخلافات الفكرية بالتصويت لفرز أغلبية تملي شروطها على الأقلية) ولهذا يظل الباب مفتوحا للنقاش ، بل هو أحد عناصر الحوار الفكري الأساسية التي يدور حولها الإعداد الفكري للمؤتمر العام الرابع للتجمع المزمع انعقاده في الربع الأول من عام ١٩٩٧.

ولأن الأمر يتعلق بالممارسة اليومية ،ولأن الحياة الملتهبة بالعنف تفرض علينا مواجهة هذا الأمر يوميا ..كما تفرض أيضا مواجهة حادة مع العديد من سياسات الحكم. فإن هذا الخلاف لم يزل يفرض نفسه سواء في الممارسات العملية أو وفي الكتابات (وهو

أمر مسموح به في إطار تقاليد التجمع طالما أن قراراً حاسماً لم يتخذ).

ويتضح هذا الخلاف أساساً في إطار تصور البعض أن **أي سكوت على، أو تلاق مع أي من قوى التيار المتأسلم هو إهدار للرصيد العقلاني والليبرالي لحزب التجمع ولمواقفه المبدئية إزاء الأقباط والمرأة وحرية الاعتقاد وحرية التعبير إلخ.. وإن الواجب هو عزل هذه العناصر ،وإلا نسمح لأنفسنا بأن نكون حصان طرواده بالنسبة لها..**

بينما يرى البعض الآخر (الأقلية) ضرورة **التمسك بالمبدأ الديمقراطي الذي يعطي للجميع الحق في العمل السياسي طالما توقفوا عن ممارسة العنف ، وضرورة التركيز في عملنا وكتاباتنا على فضح الحكم وسياساته ، وإلا نجعل موقفنا إزاء هذا التيار يلهينا عن معركتنا الأساسية ضد الحكم**، (وفي هذا الصدد يوجه أصحاب هذا الرأي انتقادات عديدة للأمين العام لحزب التجمع بسبب تركيزه في كتاباته على الهجوم على الجماعات المتأسلمة ، بل وعلى استخدامه تعبير «متأسلمة»باعتباره -في اعتقادهم -تعبيراً استفزازياً).

وفي دورة اجتماعاتها الأخيرة للجنة المركزية لحزب التجمع ..أعاد الموضوع فرض نفسه عندما حاول البعض مستندين إلى مساحة واسعة من التأييد لاستصدار قرار بإيقاف كل العلاقات مع جماعة الإخوان .. بينما رفض الرأي الآخر ،ملوحاً بأن ذلك سيفسر بأنه موقف ذيلي للنظام.

وقد أكد كثير من المتحدثين أن هجومنا على الجماعات المتأسلمة لا يعني التوقف عن انتقاد سياسات الحكم ، ولا التغطية أو السكوت عن أخطائه . مؤكدين أن سياسة " إما" و" إما" (أما أن تكون ضد الحكم ومن ثم يمكن التنسيق أو العمل المشترك مع كل خصومه وإن في مجالات محددة، وإما أن تكون ضد الجماعات فتنسى معركتك مع الحكم).

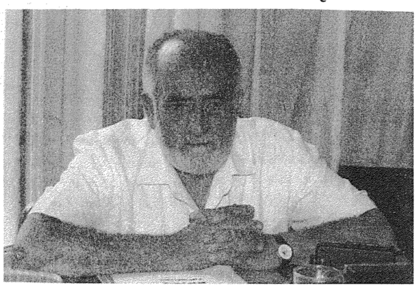
إن هذه السياسة غير موجودة ..وأنه نظريا وعمليا يمكن بل ويجب أن يخوض حزب التجمع معركتين في آن واحد.. معركة ضد النظام ،ومعركة ضد القوى الظلامية ..واتخذت اللجنة المركزية توجهها اسمى«البديل الثالث» ،بمعنى أننا لسنا مع الحكم ولا مع الجماعات ، بل نحن بديل عن كليهما معا.. أو نسعى أن نكون نحن وكل حلفائنا من الديمقراطيين والليبراليين والعقلانيين ودعاة حرية الاعتقاد والتعبير والإبداع .. بديلا عنهما معاً ، بديل وطني ديمقراطي .وهو موقف نال إجماع اللجنة المركزية.

وتركت اللجنة المركزية الباب مفتوحاً لمزيد من النقاش حول نقاط الخلاف في هذا الموضوع ..وفي إطار الحوار الدائر استعداداً للمؤتمر العام الرابع أسهم **خالد محيي الدين (رئيس الحزب)** برأيه في الموضوع ..قائلا«في أحد الاجتماعات سألنا الأستاذ **مأمون الهضيبي** «لو وصلتم إلى الحكم ماذا ستفعلون بحزب التجمع»؟ وقد تصورت أن تكون إجابته : نحن مع التعددية .فإذا به يقول : سنضع برنامجه تحت رأى أهل الفقه.

فقلت «ومن هم أهل الفقه» ؟فقال :«علماء الإسلام يقررون إذا كان برنامج حزبك صالحاً أم غير صالح».

..ويمضي **خالد محيي الدين** «الهضيبي يريد أن يحكم بيننا وبينه بأسلوب الحلال والحرام ،وليس الخطأ والصواب وهذا أمر خطير للغاية ،فالدولة ليست جزءاً من الدين ..وهنا تكمن خطورة الجماعات التي تجعل الحساب بيني وبينها على أساس ديني ..لقد كنت عضواً في جماعة الإخوان ،وأعرف طريقة تفكيرهم ،هم الآن يلعبون لعبة «التقيه» ويقولون بقبول الدستور والتعددية ، ولكن إذا ما تمكنوا ستكون لهم حسابات أخرى».

وعن العلاقة مع جماعة الإخوان يقول خالد محيي الدين:**«الحياة قد تفرض على التعاون (وليس التحالف) في قضايا محددة .. أو العمل المشترك من إجراء حكومي محدد.. ضد قانون الصحافة ، أو تزوير الانتخابات.. ولكن هل يمكن أن أتحالف مع الإخوان ضد الحكم ؟ لا. لأنهم ببساطة لا يختلفون مع سياسات الحكم سواء في موقفه من صندوق النقد الدولي أو الخصخصة أو غيرها ، ولو وصلوا إلى الحكم فسوف يطبقون ذات السياسات ولكن بعد أن يلبسوها عمامة**



مصطفى مشهور

مدعين أنها تتماشى مع القرآن والسنة . وسوف يحاربوننا حربا ضروساً ..أنا مختلف مع الحكم الحالي ..وهو مثلا يزور الانتخابات ضدنا لكنه لا يلغي وجودنا ،أما الجماعات والإخوان فسوف تلغى وجودى أصلاً.

وعن الخلافات داخل صفوف الحزب يقول :«هناك رأى يقول إن التعاون معهم يعطيهم فرصة الوجود الشرعي والانتشار، وهناك رأى يقول إننا مجبرون على التعامل معهم لأننا يجب أن نطبق معياراً ديمقراطياً واحداً في حرية تكون الأحزاب .وقد يكون هذا صحيح نظريا ،ولكنني يجب ألا أعطيهم فرصة للقوة ،لأنهم في الجوهر قوة معادية للديمقراطية ،وعندما تقوى سوف تحاربنا ..وإذا وقعت الفأس في الرأس .فإن اعتراف المختلفين معنا

بخطئهم لن يجدينا شيئا ..وعموما هذا الخلاف محتمل ويمكن التعايش معه حتى نحسم الأمر فى المؤتمر»(٩).

وبرغم أن هذا الخلاف لم يزل لم يحسم بعد، فإنه يمكن القول إن حزب التجمع قد أصبح فى الواقع العملى بسبب وفرة الكتابات التى تدفقت من بعض قادته معتبراً من قبل الجميع ،وخاصة من قبل التيارات المتأسلمة القوة الأكبر فعالية فى المواجهة الفكرية لجماعات التأسلم السياسى .وقد اكتسب بسبب ذلك تعاطفا واسعا وسط المثقفين المستنيرين ،والعناصر الليبرالية والعقلانية ..والمسيحيين.

وسيتعين علينا أن ننتظر لعدة أشهر أخرى حتى ينعقد المؤتمر الرابع الذى سيحسم أمر هذا الخلاف.

الناصريون

ولابد لنا قبل أن نبدأ بالحديث عن الموقف الناصرى من جماعات التأسلم السياسى أن نتذكر- أو نحاول - حجم العداء الممتد لآماد طويلة بين الناصرية كفكرة ،وكممارسة وبين جماعة الاخوان المسلمين.

لكن ذلك لم يمنع من تغيير المواقف بتغيير الزمن وتغير التوجهات.

ولعلنا نعرف أن الأستاذ **فريد عبد الكريم** الذى كان المؤسس الأول للحزب الناصرى ، والذى يمتلك الآن خلافات فاصلة بينه وبين **قيادة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى** ، فيما يمتلك من خلافات موقفا أكثر اقترابا من فكرة التعاون أو التنسيق أو ربما أكثر مع جماعات التأسلم السياسى.

ونتوقف أمام عبارات للأستاذ **فريد عبد الكريم** قالها تعقيبا على القول بأن نكسة ١٩٦٧ هى السبب فى نمو التيارات الإسلامية ..ونقرأ «**انتكاسة ١٩٦٧ ليست السبب فى نمو التيارات الإسلامية ،وإنما هو تهديد إسرائيل وأمريكا وحلف الأطلنطى للإسلام.. الدين الإسلامى مهدد ، ويشن عليه هجوم،ومن ثم نشأ مناخ لدى المتدينين بأن يقوموا كى يستعيدوه مرة أخرى كى يواجهوا أعداءهم.. لقد تركنا الدين وهو أكبر قوة ساحقة ضد القهر والتبعية ،وهو بداية العدل الاجتماعى ،وسمحنا لهم باستخدامه كغطاء**».(١٠)

وفى كثير من كتاباته وخطبه تتبدى محاولة الاستقواء بالدين فى ميدان الصراع السياسى ،بل وحتى الاستقواء بهذه الجماعات ..واضحة بلاخفاء.

أما **الحزب العربى الديمقراطى الناصرى** ،فإن برنامجه العام(أقر فى يوليو ١٩٩٣) لم يعن ولو بأقل قدر بدراسة ظاهرة التأسلم ،ولاتفسيرها ،وإنما اكتفى ببضع عبارات عامة وردت فى مجال الحديث عن الوحدة الوطنية.

ونقرأ عبارات مثل: ولاشك أن الاخلال بالوحدة الوطنية فى مصر تحت أية مسميات أو دعاوى ،إنما هو تعريض لأمنها ومصيرها ومستقبلها للضياع ،وتمزيقها أجزاء تفقدها الهوية والشخصية وتسلمها لمذابح الصراع وجرائم الارهاب التى رأينا آثارها المدمرة فى لبنان والسودان والجزائر والصومال .ولذلك يبادر الحزب إلى التحذير--فى هذا الصدد-(نلاحظ أنه يقصر التحذير على: فى هذا الصدد) من الجماعات السياسية التى تحاول التخفى وراء الشعارات الدينية ،فالإسلام لا يمكن أن يكون دعوة إلى التفرقة والانقسام والشقاق..والمسيحية بدورها تقوم على أساس وطيد من المحبة والتسامح»(١١).

ولكن ما هوالعلاج الذى يقترحه البرنامج؟.

نقرأ.. «وحزبنا يؤمن أنه حفاظا على وحدة شعب مصر الوطنية لابد من اتخاذ الخطوات التالية :السماح لكل القوى السياسية- التى تؤمن بالحدود الفاصلة بين الدين والسلطة الدينية -أن تعبر عن مبادئها بحرية كاملة دون ممارسة أى ضغوط عليها ،حيث إن ذلك من شأنه أن يسقط المبررات التى تلجأ إليها الجماعات التى تمارس الإرهاب بدعوى حرمانها من العمل السياسى (نلاحظ أن الجماعات المتأسلمة تعتبر إرهابها جهاداً وليس مجرد رد فعل لحرمانها من العمل السياسى).

ثم يقترح الحزب الناصرى:«**صياغة «ميثاق شرف» تتعهد بموجبه كافة المؤسسات والقوى السياسية الرسمية والشعبية، بالامتناع كلية عن استخدام العنف ونبذ الإرهاب ،ووقف استخدام الشعارات والواجهات الوطنية الدينية فى العمل السياسى**.. وأن يتضمن الميثاق كذلك إنشاء هيئة تمثل فيها جميع الأحزاب تكون بمثابة مجلس للوحدة أو للأمن القومى تعرض عليه الممارسات التى من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر لإبداء رأيها فى هذه الحالات والتوصية بالاجراءات التى تراها ضرورية لكفالة الأمن والاستقرار السياسى .وأن تمتنع الدولة ممثلة فى أجهزتها الرسمية وخاصة الأمنية عن استخدام العنف المضاد بحجة مقاومة الارهاب ،حيث إن ذلك من شأنه توسيع نطاق الإرهاب والإرهاب المضاد»(١٢).

ونلاحظ مرة أخرى أن الأمر كله مرتبط بالوحدة الوطنية ،ولا علاقة له بالمنطلقات الفكرية والممارسات العملية للجماعات المتأسلمة فى مختلف مناحى الحياة ..الأخرى.

..وفى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ،أصدر الحزب الناصرى برنامجه الانتخابى تحت عنوان «**البرنامج الانتخابى العام- من أجل مجتمع العزة والكرامة**»(**١٣**)..ولم يرد فى هذا البرنامج أى حرف عن جماعات التأسلم السياسى ولاحتى عن موضوع الوحدة الوطنية .ولعل البعض قد تصور أن عدم التصدى لهذه المسألة قد يغنيه عن بعض المتاعب الانتخابية.

ولعله من المفيد -لاستكمال الصورة- أن نراجع كتابا أصدره أحد قادة الحزب الناصرى هو الأستاذ **عبد الحليم قنديل** فى عام ١٩٩١ عنوانه«**عبد الناصر والإسلام**» ..والكتاب مجموعة من الدراسات لعدد من المفكرين ذوى الاتجاه الناصرى ..وقد كرست صفحاته الأربع مائة كلها لهذا الموضوع لكن ما يهمنا -فى هذا السياق- هو الموضوع الذى كتبه أستاذ قنديل تحت عنوان «**الناصرية والإسلام- هذه العروة الوثقى**».

وتحاول الدراسة تبييض وجه الناصرية إزاء الجماعات المتأسلمة ،ومغازلتها فى آن واحد..

ونقرأ :«ومن ثم وضعت الناصرية كأيديولوجيا وضعية ،فى قفص الاتهام الدينى ..ووصفت بأنها جاهلية جديدة»(١٤).

ورداً على هذا «الاتهام» تبدأ منظومة دفاعية «فالايديولوجيا الناصرية ايديولوجية توحيدية ،والتوحيد القومى هو الوجه الآخر للتوحيد الدينى(١٥) ولا نملك سوى أن ندهش لهذه الحجة غير المنطقية فهل كل توحيد قومى يقوم على أساس توحيد دينى؟.

ثم دفاع آخر «أن تصورات الناصرية المنهاجية والفلسفية تبدو مشتقة من النص القرآنى وقيم الحضارة العربية والإسلامية(١٦) وهى أيضا حجة تحتاج إلى



خالد محيى الدين وعلى يمينه د. إسماعيل صبرى وعلى يساره د. رفعت السعيد
التجمع يحدد موقفه مبكرا من دعاوى الإسلام السياسى

نقاش ..من وجهين .الأول هو مدى ما تحتويه من صدق، والثانى هو **محاولة أسلمة الناصرية ، أى إضفاء صبغة دينية على منهاجها السياسى ،وهو ما عارضته الناصرية وعبد الناصر شخصيا معارضة صريحة.**

بل هو يعتذر للمتأسلمين نيابة عن عبد الناصر :«نعم كان عبد الناصر متأثراً بالماركسية ، لكنه لم يكن ماركسياً .وكان يؤمن بصورة عامة بنسق القوانين التاريخية (قوانين الحركة) المشتقة من إنجازات هيجل الفلسفية ثم عدلها ماركس على نحو مادى.

لكن عبد الناصر رفض على الدوام اعتبار صراع الطبقات قوة دافعة وحيدة كحركة التاريخ ،ورفض الارتكان إلى التفسير المادى وحده ..ورفض عبد الناصر مفهوم المطلق غير الإلهى فى المثالية الهيجلية ،ورفض مفهوم المطلق الطبقى فى المادية الماركسية، وإنحاز إلى التسليم بالمطلق الإلهى(١٧).

ثم مرة أخرى: «إن إنطلاق الناصرية من حقيقة وجود الأمة العربية كواقعة تاريخية اجتماعية نفسية جعلها تدرك ضمنا دور الإسلام فى صنع القيم المحورية للشخصية العربية».

وأيضا «لم يكن عبد الناصر غريبا عن الإسلام بل كان وارثا ومجددا لصيغة التوفيق الفعال بين الإسلام والعقل الثورى المنفتح على العصر».

وأخيرا يأتى الاعتذار الحاسم «إن ما جرى من صدام مع الإخوان كان صداماً بين تنظيمين وصيغتين ،وأن ما حدث من تجاوزات مدان من الجميع وأولهم الناصريون(١٨).

ولعل أخطر مافى هذه الكتابة وأمثالها أنها إذ تحاول التأكيد على أن عبد الناصر كان مسلماً ،وهذا صحيح تماما فإنها تجعله «متأسلماً» ..وتسهم بحماس فى تديين السياسة الناصرية .. فتقع فى الفخ المتأسلم.

ويبقى بعد ذلك أن الحزب الناصرى مواجه مهما حاول الصمت-بضرورة تحديد موقف واضح من هذه الجماعات.

الماركسيون

ولعل منظمة حدتو(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)قد امتلكت زمام المبادرة فى تحليل طبيعة ومواقف جماعة الإخوان المسلمين.

صحيح أن حزب الوفد قد هاجمهم بشدة فى عام ٤٦- ١٩٤٧ لكنه كان هجوما إعلاميا صرفا من نوع تسمية المرشد العام **حسن البنا بالشيخ حسن راسبوتين أو تخصيص جريدة صوت الأمة لصفحات** متتالية تنشر استقالات مفتعلة (أحيانا) من الجماعة تحت عنوان « **هذه الجماعة تهوى**» .لكن ذلك كله كان إعلاما سطحيا ..بينما أصدرت **حدتو** كتابا عنوانه«**الإخوان فى الميزان**» يتميز بأنه تحليل دقيق لجماعة الإخوان ومواقفها الفكرية ومنطلقاتها الطبقية ..ويقوم الكاتب على أساس اتهام جماعة الإخوان بالفاشية.

إن **حسن البنا** يزعم أن كل النظم باطلة، وإن كل الأحزاب الأخرى فاسدة ،وإنه الوحيد الذى يدرك سر الإنقاذ ،وما على الشعب إلا أن يؤمن به ويمشى وراءه ، ألسنا نرى فى هذا نوعا من الغرور والتضليل؟.

أتستطيع حفنة من قوم يكاد يكون تعليمهم نصف تعليم أن ينقذوا الشعب ، وأن يكونوا هم وحدهم المنقذون ؟.. إنه مظهر من مظاهر الفاشية »(١٩).

ويقول :«إن جماعة الإخوان هى فى حقيقتها جماعة سياسية تتستر وراء الدين ، بل وتستغله لجذب الجماهير حولها باسم الدين».

ويمسك الكتاب بالجرح الاجتماعى الموجع

إذ يقدم دراسة جيدة لأدبيات ومواقف الجماعة ..ويعلق عليها قائلا: يتضح من هذا أنهم يتهربون من مواجهة مطالب الشعب ،ويحاولون باستعمال أسلوبهم تارة، وباستعمال الآيات القرآنية والأحاديث فى غير مواضعها ، أن يثبتوا للناس أن اللقمة اللينة ،والنومة المريحة،والحلة الجميلة -كما يقولون -أشياء لا قيمة لها ،بل هى من سفاسف الأمور ..يقولون هذا فى بلد أغلبيته لا تجد العيش الذى تسد به رمقها .. يقولون هذا الكلام والآلاف يموتون جوعا ومرضاً».

ثم«إنهم يضطهدون الأقليات كما فعل الفاشيون فى ألمانيا مع اليهود ..**وتسير جماعة الإخوان على تفريق صفوف الأمة ، فهى عندما تضع برنامجا أو تطلب إصلاحا أو غيره تطلبه دائما للمسلمين ،وكأن مصر لا يوجد فيها أقباط يجب رفع مستواهم ،والأخذ بيد فقرائهم ومرضاهم كما نأخذ بيد المسلمين»(٢١)** ويمضى الكاتب معلقا «إن فى هذا خيانة صريحة للقضية الوطنية ..إن الإصرار على الحكم الإسلامى وأن يكون للمسلمين وحدهم الإشراف التام.. معناه انفصال الأقليات عن القضية الوطنية .ثم يسأل:«إذا سمع مسيحى هذا الكلام .وعرف أنه إما أن يدفع الجزية ، أو يقاتل ، أو يسلم ماذا يكون موقفه؟ إن هذه الدعوى تفرق الصفوف».

ثم يناقش الكتاب أدبيات الجماعة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية ،ويقول :«**إنهم يريدون إلغاء البرلمان،وإلغاء النظام الديمقراطى ..إننا نتهم جماعة الإخوان بخيانة دستور البلاد.**

وأخيرا : «مما سبق يتضح لنا بكل جلاء ووضوح أن جماعة الإخوان المسلمين هيئة فاشية ..والفاشية فى المستعمرات هى خادمة الاستعمار ،وعون له ضد الشعب ، فهى تقوم بدور المحطم للحركات الاستقلالية الوطنية التى يقوم بها الشعب لطرد الاستعمار(٢٢).

فإذا أتينا إلى الحاضر ..نجد أنفسنا أمام ثلاث قنوات : شخصيات ماركسية مستقلة (سنرمز لها هنا بالدكتور عبد العظيم أنيس) ثم الحزب الشيوعى المصرى وحزب الشعب الاشتراكى وسنعتمد فى دراسة مواقفها على الوثائق الرسمية الصادرة عنها وأيضا على كتابات بعض رموزها .ولأن هذين التنظيمين يعملان سراً فسوف نكتفى بالتلميح دون نسبة الشخص إلى الحزب .حتى لا تتخذ كتابتنا دليلا قانونيا ضده.

ونبدأ بموقف **د. عبد العظيم أنيس** الذى عبر عنه بوضوح فى مقال بعنوان «**دعوة للحوار مع الإسلام السياسى(٢٢)** وبعد تحليل مطول لأسباب نمو تيار الإسلام السياسى وأهمية وضرورة الحوار معه يقول د.**أنيس** «إن ما يحتاج إلى تأمل .وفى ظنى أن اليسار لم يعطه اهتماما من قبل- **هو البعد الوطنى المعادى للامبريالية والصهيونية فى تلك التيارات** «ثم» إن هذا الوضع يضع أهمية استثنائية لقضية رص الصف الوطنى الإقليمى بين كافة القوى السياسية التى تؤمن بأن العدو الرئيسى للشعوب العربية هو الامبريالية الأمريكية وإسرائيل .ومن هنا تنشأ فكرة الدعوة إلى حوار مع فصائل تيارات الإسلام السياسى بهدف الوصول إلى برنامج سياسى محدد يفتح آفاقا لتقدم حركة التحرر العربى .وهذه الدعوة لا تنفى الخلافات الفكرية والايديولوجية القائمة ،وإنما هى مسعى لبرنامج عملى وطنى فى مرحلة تاريخية محددة».

وبعد أن يتحدث طويلا عن الحروب الصليبية وفتح القسطنطينية وأثر ذلك على هواجس الغرب من إمكانية استعادة المسلمين لقوتهم يقول «لاشك أن الغرب يخشى أن تتحول تيارات الإسلام السياسى إلى تجييش من تجييشات الدفاع الشامل ،إذا ما استطاعت أن تعبئ كافة القوى الشعبية فى المواجهة مع إسرائيل والغرب.

الأمر الذى يفزع الدوائر المتنفذة فى الغرب ويعيد إلى أذهانهم ذكريات سقوط القسطنطينية فى يد المسلمين،وحصارهم لأسوار فيينا فى القرن١٦ ،ومعركة بلاط الشهداء فى جنوب فرنسا فى القرن١٥ ،وهروب الملك هنرى وبطانته من عكا عبر البحر ، إثر اقتحام قوات السلطان خليل بن قلاوون أسوارها فى أواخر القرن ١٣ ».

فى ختام المقال حاشية تقول:« ملاحظة: كتب هذا المقال قبل استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد ،وإلغاء المرحلة الثانية من الانتخابات الجزائرية .وهذا الذى حدث جدير بالاستنكار الشديد ،لأنه يتحدى إرادة شعب.

وقد أثار هذا المقال عدداً من ردود الأفعال ..سواء داخل الحركة الماركسية أو خارجها..

فقد بادر **رفعت السعيد** (الأمين العام للتجمع) بالرد عليه .معلقا على موضوع البعد الوطنى المعادى للإمبريالية والصهيونية قائلا:« **إن دعاة الإسلام السياسى فى حقيقة الأمر، ومنذ البداية لا يعترفون بالوطن** الذى نتحدث عنه ،فالشيخ عبد العزيز جاويش كان يؤكد صراحة« لاوطنية فى الإسلام» وكان يرى أن الإسلام بذاته وطن».

ثم« والعالم عندهم قسمان : ديار الإسلام وديار الكفر.. والوطنية بمعناها الذى نعرفه هى عندهم بدعة نصرانية ،لأنها تمزق ديار الإسلام، وتحجب امكانية قيام الخلافة الإسلامية ..**أما العداء للإمبريالية والصهيونية فهو يكتسب لديهم بعداً دينياً وخاصاً جدا** ..فهو موقف دينى بحت، فالإمبريالية «نصرانية» واستكبار ،والصهيونية «يهودية» والعداء لهما مفترض من منطلق دينى صرف .فلو قامت إيران مثلا بغزو بلد عربى مجاور فإن ذلك من وجهة نظرهم «فتح» وليس«غزواً» ولو تجاسرت الحكومة «الإسلامية» فى السودان مثلا على المساس بحدود مصر ، فذلك أيضا فتح وليس غزوا .بلد مسلم يغزو أرضا تعلوها رايات الكفر) ..وهكذا فإننا يا دكتور أنيس نتكلم لغتين مختلفتين تماما ..لغة العصر ،ولغة الماضى ،ومفرداتها تحمل معانى مختلفة ومضامين مختلفة».

ثم يعقب على حديثه عن خوف الغرب من تكرار هزيمة القسطنطينية قائلا: «إن الدكتور قد وقع فريسة لخيالات وأوهام دعاة الإسلام السياسى الذين يتجاوزون الحاضر ومعطياته ،ويرتدون للماضى ،ناسين أو متناسين المسافة الحضارية ،وحقائق عالم اليوم ،وفارق القوة ،وفارق الحضارة ،وفارق التحكم الاقتصادى، وفارق التقدم العلمى وفارق السيطرة على مقدرات العالم متناسين ذلك كله متخيلين أن

وحدة المسلمين تحت قيادة خليفة واحد قادرة بذاتها على إعادة توازن القوى إلى زمان القرن الخامس عشر ..وهذه نظرة لا يمكن الاتفاق عليها(٢٣).

ثم تأتي ردود أخرى من الساحة الماركسية.

ويكتب الأستاذ **أحمد عبد القوى** مفنداً فكرة الحوار ويقول: «لكل هذا نرى أن الدعوة إلى الحوار مع هذا التيار دعوة لن تجد أذنا صاغية من أحد ، فضلا عن أنها تثلم حدة الصراع الفكرى والسياسى المطلوب فى مواجهة هذا التيار ..**أما الطريق لمواجهته فلن تكون إلا بالبناء السياسى المستقل لليسار ، والوضوح الفكرى الذى يؤكد أنه لا بناء للمجتمع إلا بعلمنة الدولة والمجتمع** ،وعقلنة الفكر والذات، أما أى توهمات حول هذا الإسلام السياسى فغير مجدية(٢٤).

وفى اليسار أيضا يكتب الأستاذ **صلاح عدلى** قائلا: «إن التمثيل السياسى لممارسات هذا التيار بجناحيه يصل بنا إلى نتيجة مهمة مؤداها **أن هذا التيار كان وما زال يعبر عن أشد شرائح الرأسمالية الطفيلية عدوانية ورجعية ، رغم أن جماهيره معظمها من البرجوازية الصغيرة المهمشة ،وبعض الفئات الوسطى .وأنه تيار معاد للديمقراطية ومؤيد للعنف والإرهاب وممارساته تؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية ،وتخدم فى النهاية مخططات الإمبريالية ،كما أنها لا تتعارض من حيث الجوهر مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام ،وأنه بطرحه هدف إقامة الدولة الدينية يجرنا إلى غياهب العصور الوسطى والإرهاب الفكرى ، وحكم رجال الدين»(٢٥).**

ويقول «إننى أعتقد أن المهمة الملحة الآن والتى تمثل الحلقة الرئيسية لنضال اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية والعقلانية والمستنيرة الآن هى قضية الديمقراطية بمفهومها الطبقى الواسع ،وليس فقط بحدودها الليبرالية الضعيفة ،إلا أن تحقيق هذه المهمة لن يتم إلا بمواجهة القوى المعادية للديمقراطية فى السلطة والجماعات السلفية معا ،وتشكيل أوسع جبهة ممكنة من أجل تحقيق هذه الأهداف ،واعتبار أن مسألة الدولة المدنية التى تسودها مؤسسات المجتمع المدنى وحرية الفكر والعقيدة ،والمساواة بين الرجل والمرأة ،وحرية التنظيم ،وحرية إقامة الأحزاب التى تعترف بالدولة المدنية وتداول السلطة ..اعتبار أن مسألة الدولة المدنية هى لب وجوهر المرحلة الراهنة للنضال».

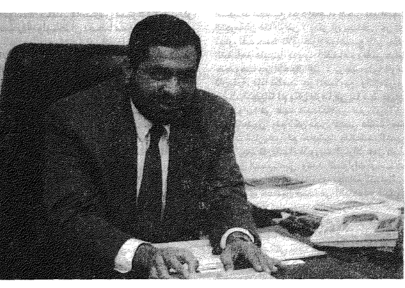
..وفى مواجهة هذه الحملة على اقتراح د.عبد العظيم أنيس يأتى من الضفة الأخرى صوت يدافع عنه الأستاذ **نبيل الهلالى** يكتب قائلا:«**لا يمكن إنكار أن الإسلام السياسى قوة سياسية لها وجودها فى المجتمع وفعاليتها فى الشارع السياسى ،وتأثيرها على الصعيدين السياسى والاجتماعى**».

ثم يقول «**من الخطأ إخراج الإسلام السياسى فى مجمله من نطاق القوى المناوئة للإمبريالية والصهيونية** وصحيح أن الإمبريالية والصهيونية تستثمران هذه الممارسات . ولكن الصحيح أيضا أن الإمبريالية والصهيونية تعتبران اليوم أن الإسلام السياسى هو الخطر الرئيسى على أطماعهم ومصالحهم فى المنطقة ،وخاصة بعد زوال خطر الشيوعية »(٢٦).

وفى عدد تال يستكمل **نبيل الهلالى** أطروحته فيقول مؤيدا اقتراح الحوار« لذلك باتت هناك ضرورة موضوعية للتفتيش عن نقاط تماس بين اليسار وبين الإسلام السياسى والمسيحية السياسية فى ساحات المعارضة ضد الإمبريالية والعنصرية والاستبداد والظلم الاجتماعى ويؤكد أنه« **لا يملك أحد الادعاء بأنه فى غنى عن الآخرين أو أن لديه القدرة وحده على دحر الهجمة العدوانية الشرسة ، ولا يملك أحد ترف استبعاد أية قوة لها أدنى إسهام فى المعركة ضد الإمبريالية ، بحجة أن عداءها لها غير أصيل ، أو أن نفسها فى المعركة غير طويل.**

إن مقتضيات المعركة المصيرية ضد أعداء الأمة العربية تفرض على التيار القومى والتيار الإسلامى والتيار الماركسى مستوى من التعامل أرقى بكثير من مجرد «الحوار»(٢٧).

وهكذا فإن الأستاذ نبيل الهلالى لا يكتفى فقط بمساندة دعوة الحوار التى أطلقها الدكتور أنيس ، ولا يكتفى فقط برفض آراء رافضيها ، بل هو يطالب بمستوى من التعامل مع التيارات المتأسلمة أرقى بكثير من مجرد الحوار" .(لكننا ندهش إذ يتقدم واحد من أصدقاء الأستاذ نبيل الهلالى والمشاركين له فى مواقفه عامة وهو الأستاذ أديب ديمترى ليرد عليه بقسوة ، مؤكداً أن هذه الجماعات المتأسلمة هم«**الفاشيون الجدد**» ويقدم دراسة مستفيضة للفكر القطبى (فكر سيد قطب) مستخلصا وبحماس ضرورة وصفهم بالفاشية. وبعد ذلك يوجه سؤاله إلى صديقه الأستاذ نبيل الهلالى «فهل يجوز الحوار معهم بدعوى القواسم المشتركة بين القوى الديمقراطية والتقدمية وبينهم من حيث العداء للصهيونية والإمبريالية ،فضلا عن العداء الظاهر للسلطة والحكم؟. ثم يجيب :«على المستوى الايديولوجى لا يجوز هذا بحال طالما يتمسكون بشعارهم المعلن : الدولة الإسلامية ،فضلا عن أن معانى الوطنية والقومية والصهيونية ، وإن اتفقت فى اللفظ فهى تختلف فى المضمون ويذهب البعض منهم إلى إنكار راية الوطنية والقومية جملة وتفصيلا، فسيد قطب يقرر حسب تعبيره أنه « لا وطن



ابو العلا ماضى.«الوسط» محاولة الحصول على الشرعية

للمسلم ولاجنسية» (معالم فى الطريق ص١٥١) ولا أعتزاز له بوطن ولا أرض (ص٣٥) ولا «براية قومية»(ص٤١) ،أما من الناحية العملية(وهنا يتحدث الكاتب تفضيلا عن خبرة التحالف بين حزب توده والخمينى فى إيران،وموقف الحكم فى السودان من مختلف القوى السياسية ،وصراعات الأفغان بين بعضهم البعض رغم تحالفهم السابق..) ثم يقول «**لا يجدى مع هؤلاء توقيع مواثيق فى العلن ،لأنهم سرعان ما يجدون الحجة لتمزيقها والرجوع عما فيها**»(٢٨).

الحزب الشيوعى المصرى

وكالعادة فإن الأمر قد تطلب بعضا من الوقت ،وقدراً كبيرا من التطورات ..كى تتضح مواقف الحزب الشيوعى المصرى من حركات التأسلم السياسى.

فى البدء كان العداء للسادات متصاعداً إلى درجة المطلق.. وبرغم وجود الخطر والإحساس به ،إلا أن الأمر قد تبدى وكأن بالإمكان السيطرة عليه بسهولة ،فبعد واقعة اختطاف **الشيخ الذهبى** تمكن الأمن وبكفاءة من السيطرة على الموقف ،وتم القبض على مجمل تنظيم «**الجماعة المسلمة**»(**المسماة إعلاميا جماعة التكفير والهجرة**) ،وحوكم أعضاؤها ،واعدم بعضهم ،وتبدى الأمر وكأنه قد تمت تصفيتهم .كذلك بعد حادثة الفنية العسكرية أمكن للأمن تصفية تنظيم **شباب محمد** (المسمى إعلاميا (تنظيم الفنية العسكرية) تصفية كاملة.

وفى ذلك الحين كانت جماعة الإخوان على تحالف مع نظام السادات ، ومن ثم كان الحديث ضد حكم السادات يعنى بالإجمال الحديث عن حلفائه الأقربين..«الإخوان المسلمين».

وإذا اتجهنا بالبحث نحو الوثائق الحاكمة والحاسمة للمواقف فسوف نتوقف أمام الوثائق الأساسية.

ونبدأ بوثائق المؤتمر الأول ،وعن التحالفات نقرأ فى البرنامج العام للحزب الذى أقره المؤتمر الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٠.

«**وفى الوقت ذاته يناضل حزبنا بلا كلل ولا ملل من أجل تحقيق سلسلة من التحالفات المرحلية ،والاتفاقات المرحلية ،والاتفاقات الجزئية أو المؤقتة حول مواقف تكتيكية محددة. أن هذه التحالفات المرحلية والاتفاقات الجزئية أو المؤقتة مفتوحة لكل الطبقات والفئات الاجتماعية ،والقوى السياسية ،والشخصيات التى ترفض كل أو بعض سياسات النظام العميل .ولكل من له مصلحة موضوعية اليوم، فى إسقاط سلطة البرجوازية الطفيلية وحلفائها ،حتى ولو كان منتميا استراتيجيا للمعسكر المضاد**(٢٩).

ويبدو واضحا أن هذه العبارة الأخيرة كانت تعنى إمكانية إقامة تحالف مع جماعة الاخوان..

ويواصل البرنامج موقفه هذا.. إذ يطالب «**باطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية دون قيد ، أو شرط ، أو وصاية ،أو تدخل إدارى** . وأيضا «إلغاء **كافة القيود المباشرة أو غير المباشرة على حق المواطنين فى ممارسة نشاطاتهم السياسية** .» وكذلك..«إسقاط الأحكام الجنائية الصادرة فى القضايا السياسية من مختلف المحاكم الاستثنائية -محكمة الثورة -محكمة الشعب- محاكم عسكرية- محاكم أمن دولة . وإطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين ،وإزالة كافة الآثار المترتبة على هذه الأحكام(٣٠).

ولاشك أن جماعة الإخوان كانت ممتنة لمثل هذه العبارات ، بل إن مثل العبارات يمكن أن تفهم على أنها دعوة للإفراج عن السجناء فى قضايا التكفير والهجرة والفنية العسكرية ..وهو ما يعد موقفا متهاونا بكل المعايير.

بل إن البرنامج يطالب كذلك «**بإعادة تنظيم أجهزة الأمن بحيث تصبح رسالتها حماية أمن الشعب لا أمن الحاكم.. وإلغاء أجهزة القمع ،وفى مقدمتها ..مكاتب الأنشطة السياسية المختلفة مثل النشاط الدينى والشيوعى**»(٣١).

وهنا أيضا تعبير عن انعدام الإحساس بالخطر إزاء هذه الجماعات ..وربما دعوتها لممارسة المزيد من نشاطاتها طالما أنها ضد السادات.

وإن كنا نقرأ عبارة يجرى تمريرها بهدوء هادئ، ودون أى تفصيل أو إلحاح «قيام الدولة بتوفير دور العبادة اللازمة ،وصيانتها ،مع حظر استغلال الدين لخدمة الأهداف الإمبريالية ، أو الرجعية ، أو التعصب الدينى أو الفتنة الطائفية»(٣٢).

وحتى فيما يتعلق بالعلاقة بين عبد الناصر والإخوان تأتى عبارات سردية محايدة تماما ،عند الحديث عن فترة ١٩٥٤ نقرأ «وشهدت هذه الفترة أيضا صدام سلطة يوليو مع جماعة الإخوان المسلمين إثر محاولة اغتيال الرئيس **جمال عبد الناصر** وتم إعدام قيادات الجماعة ، واعتقال وسجن الآلاف من المواطنين بتهمة الانتماء للجماعة »(٣٣).

..وتتوالى الأحداث ..تتصاعد موجات الإرهاب لترغم الجميع على إعادة النظر فى الموقف إزاء جماعات التأسلم السياسى ،ويعقد الحزب مؤتمره الثالث فى نوفمبر ١٩٩٢ ..ونلاحظ فارقا كبيرا فى المواقف..

فبينما كان برنامج المؤتمر الأول يطالب بإطلاق حق تكوين الأحزاب لا قيد ولا شرط ، نجد برنامج المؤتمر الثالث يحتاط فيطالب «**بإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا قيد ولا شرط عدا منع التشكيلات العسكرية و شبه العسكرية ،وتلك التى تهدد الوحدة الوطنية**»(٣٤).

وفى الحديث عن التعليم نكتشف تغيراً حاسماً « **توحيد نظم التعليم بما ينهى منهج التلقين ،ويعمق الديمقراطية ،والانتماء الوطنى، الوحدة الوطنية**(٣٥).

وكذلك عن الحديث عن الإعلام«**إعطاء مساحة واسعة وأساسية للبرامج التى تعمق الثقافة الوطنية والتى تعبر عن مشاعر ومعتقدات كل المصريين مسلمين ومسيحيين**.(٣٦).

ويتحدث البرنامج من موقف الحزب من الدين :«**ويرى الحزب الشيوعى المصرى أن الدين فى جوهره دعوة لتغيير العالم إلى الأفضل، وإشاعة العدل والمساواة ،وهو تعبير عن شوق الإنسان للخلاص من كل المظالم**

،وتطلعه للمساواة الحقة والكرامة والحرية والسعادة ،والدين مكون أساسى من مكونات الوجدان الوطنى ،والوعى الاجتماعى على مر التاريخ ،ويمكنه أن يدفع بنزعات الاحتجاج على الظلم الاجتماعى والطغيان لتصبح أساسا محتملا لتحرك طبقى ناهض ،ويؤمن الحزب أن الفهم الصحيح للدين يعد قوة خلاقة تحث على حرية الإنسان ،وسعادته ،وحرية المواطنين فى الاعتقاد ،ورفض أى تمييز بينهم بسبب الدين(٣٧).

ونواصل فنقرأ :«ودفاعنا عن الجوهر الحقيقى للأديان ،والوجه الإنسانى والشعبى للدين هو جزء من الصراع الفكرى المحتدم فى بلادنا والوطن العربى كله .ويبقى على الدوام شعار مصر العتيد الذى كرسته منذ ثورتها الوطنية الكبرى فى ١٩١٩ هو الملهم لكل المصريين .شعار :الدين لله والوطن للجميع »(٣٨).

كذك تغير مفهوم الحزب حول التحالفات ..وانحسرت تحالفاته بعيدا عن شبهة الاقتراب من القوى المتأسلمة .ففى البرنامج يؤكد الحزب على« **ضرورة وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية لإنجاز المهام الثورية الملحة**»(٣٩) .والفارق واضح وكبير بين هذه العبارة و عبارة حول ذات الموضوع وردت فى البرنامج الصادر عن المؤتمر الأول.

«التحالف مع كل .. التى ترفض كل أو بعض سياسات النظام العميل ..حتى ولو كانت منتمية استراتيجيا إلى المعسكر المضاد ».

إنه موقف مختلف من النظام ومن المتأسلمين على السواء.

وأيضا « **يستهدف العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية فى الساحة المصرية التى تقبل بمبدأ تداول السلطة ديمقراطيا وتسعى من أجله**»(٤٠).

إنه الحرص على إيجاد صياغات توحى باستبعاد المتأسلمين من التحالفات المحتملة.

فإذا ما اتجهنا إلى التقرير المعنون «**الخط السياسى للمرحلة القادمة**» والذى أقره المؤتمر الثالث أيضا ،فإننا نجد مواقف جديدة تماما ،وواضحة تماما ،ونقرأ «إن أبرز تناقضات هذه المرحلة هو ما يلى . التناقض بين الشعوب العربية وبين الإمبريالية وركائزها .ثم يواصل تعداد التناقضات «**التناقض بين القوى التقدمية الديمقراطية والوطنية والعقلانية والمستنيرة من ناحية ،وبين قوى الجماعات السلفية الظلامية المتسترة بالدين ومخططها الرامى إلى إقامة سلطة الدولة الدينية على نطاق السلطة، مدعومة فى ذلك مباشرة وبشكل غير مباشر بالقوى الرجعية والطفيلية ودوائر امبريالية ،بحيث تكون هذه القوى بديلا مناسبا يصادر صعود القوى الديمقراطية والتقدمية فى المنطقة**(٤١) ويتصاعد الهجوم واضحا وصريحا «النضال من أجل حكم مؤسسى ديمقراطى ،ورفض الحكم المطلق العسكرى والطائفى **والدولة الدينية** .. ثم« ويكتسب **الكفاح ضد القوى الظلامية السلفية والإرهاب أهمية خاصة ،وهو ما يتطلب تحالفا واسعا يضم كل القوى الديمقراطية والتقدمية، وقوى العقل والاستنارة على مستوى كل بلد عربى ،وعلى مستوى المنطقة بأسرها لصد هذا الخطر الحالى والمدمر**»(٤٢).وهكذا فإن الفارق بين المؤتمر الأول(١٩٨٠) والمؤتمر الثالث(١٩٩٢) يمتد واسعا من الدعوة إلى تحالف مع المتأسلمين ،إلى الدعوة إلى تحالف ضد المتأسلمين.



د. عبد العظيم أنيس

ويحاول «الخط السياسى» أن يقدم تحليلا لظاهرة التأسلم السياسى ،ولعله أول تحليل من منظور طبقى يقدمه هذا الجيل من الشيوعيين لظاهرة التأسلم السياسى ..(التحليل الأول قدمه الجيل السابق عليه فى كتاب الإخوان فى الميزان) ..ونقرأ :«وقد بدأ هذا التيار فى التقاط انفاسه بعد هزيمة ١٩٦٧ . ثم بدأ فى الاستشراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١ حيث تحالف معه السادات، وأعطاه الضوء الأخضر

للتصدى لليسار خاصة فى الجامعات .ورغم أن هذا التيار كان ينتمى تاريخيا للبرجوازية الصغيرة منذ نشأته فى العشرينات من هذا القرن وحتى الستينيات ،إلا أنه بفعل إقامة أعداد كبيرة من كوادره بدول الخليج وخاصة السعودية بعد هروبهم من مصر فى الخمسينيات والستينيات ،وبفضل التمويل الخارجى السخى لهم، وكذلك الممارسات الاقتصادية الطفيلية ،فقد أصبح هذا التيار يمتلك قدرة مالية كبيرة ،وينتمى قادته و دائرة من كوادره إلى البرجوازية الطفيلية ، وتدلل شركات توظيف الأموال ،وباقى مشاريعه فى الداخل والخارج (بنك التقوى بجزر الباهاما) على ما اكتسبه هذا التيار من إمكانيات مالية هائلة. وتلعب جماعة الإخوان المسلمين فى مصر دوراً كبيراً فى قيادة التنظيم الدولى للإخوان ،وهم مركز الثقل المالى لهذا التيار.

ومن الخطأ الوقوع فى المبالغة فى التمييز بين جماعة الإخوان المسلمين الذين يحاولون تقديم أنفسهم كحزب يسعى للوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية و باقى المنظمات الإسلامية التى تمارس الإرهاب المسلح ، ذلك أن كلا الفريقين يهدف إلى إقامة «الدولة الدينية» بطبيعتها المعادية للديمقراطية ،والمجتمع المدنى وكل عناصر الحضارة الحديثة كما تمارس كافة فرق هذا التيار إرهابا فكريا شديداً على المجتمع ككل.

إن الموقف من هذا التيار يجب أن ينطلق من المفهوم الطبقى لطبيعته كجزء من البرجوازية الطفيلية الكبيرة والتابعة ، التى تستخدم الدين كغطاء أيديولوجى مقبول من جماهير البسطاء بهدف ممارسة أبشع استغلال وقمع جسدى وروحى للناس .وهذا التيار بهذه الطبيعة الطبقية لا يعادى الرأسمالية كنظام اجتماعى . ولا يعدو صياحه ضد الغرب أكثر من مظاهر التعصب الدينى الذى يخلو من أى أساس موضوعى للتناقض مع الامبريالية(٤٣).

ثم.. ولا يفصح هذا التيار عن توجهاته الاجتماعية مكتفيا بطرح شعار الإسلام هو الحل والدولة الإسلامية ، ويقف وراء الفتنة الطائفية ،والإرهاب الذى اتخذ أبعاداً خطيرة فى الآونة لأخيرة.

..ثم يحدد الحزب الشيوعى المصرى موقفا حاسما وقاطعا :«وإذ يبد حزبنا **احترامه العميق للدين وحرية العقيدة الدينية فإنه يقف بحسم ضد الارهاب المادى والفكرى الذى تمارسه كافة فصائل هذا التيار الظلامى ، ويدعو إلى مواجهة شعبية واسعة تشارك فيها القوى الساعية للاستنارة ووحدة وحرية الوطن وتقدمه الاجتماعى .كما يناضل حزبنا ضد سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية التى مهدت السبيل لاستشراء هذا التيار»(٤٤).**

وأيضا : إننا بحاجة إلى مجتمع مدنى تنهض مقوماته على رفض الحكم المطلق أو الدولة الدينية أو الحكم العسكرى ،ويرفض الطائفية والتعصب الدينى والعرقى والاضطهاد السياسى والإرهاب وكل مخلفات العصور الوسطى(٤٥).

وهكذا يكرس الحزب سياسة جديدة تعتمد على رفض فكرة «أما» و«أما» .أى أما مع الحكم أو مع التأسلم ويؤكد إمكانية التناقض معهما معا.. مقتربا إلى حد كبير من الفكرة التى طرحها «التجمع» ..«السعى لإقامة بديل وطنى ديمقراطى »بخلاف الحكم وبخلاف التأسلم السياسى.

حزب الشعب الاشتراكى

..ولم يصدر هذا الحزب أدبيات واضحة حول هذا الموضوع .ولعله لم يزل عند أفكاره الأولى التى أعرب عنها بعض قادته داعين لتحالف «الجميع» ضد الحكم.

وتحت أيدينا عدد من« **نشرة البديل**» وهى نشرة يشارك فى تحريرها عدد من ممثلى مختلف اتجاهات اليسار لكن هذه جميعا تبقى بعيدة عن التأثير وحتى عن إمكانية التعرف عليها ..بحيث تحتاج إلى جهد كبير ومثابرة للبحث عنها والتعرف عليها.

وأخيرا

لعله من المفيد أن نوجز كل ما سبق ، وأن نجاور بين المواقف والمواقع فى موجز سريع حتى يتبين القارئ طبيعة الفارق ومدى المساحات الفاصلة بين المواقف.

ولهذا فإننا ننتهز فرصة لقاء عدد من ممثلى مختلف هذه الاتجاهات فى حوار واحد،حول ذات الموضوع ونقتبس من البعض بعضا مما قاله.

« **د.حسام عيسى**» (الحزب الناصرى) أن حزب التجمع وأنا أقولها فى حضور أمينه العام .وقف موقفا خاطئا تماما .أن حزب التجمع يعمل على أساس فكرة الحرب المقدسة ضد تيارات الإسلام السياسى وأن المعركة فى مصر الآن إنما هى ضد هؤلاء فقط.. د. رفعت السعيد يكرس حياته لهذه القضية ،وله خمس سنوات يكتب فى هذا الموضوع .فضح الإخوان المسلمين وارد وضرورى بالنسبة لنا كيسار ..ولكن الخطر الأكبر على مصر هو هذا النظام الذى باع مصر كلها ..الإخوان لم يحكموا مصر ، ولم يبيعوا القطاع العام ، ولم ينشروا الفساد ، ولانعرف ماذا سيفعلون عندما يحكمون إنما ما أعرفه جيدا هو أن هذا النظام قد باع مصر بالكامل.

..وفى ختام الندوة قال« **د.حسام عيسى** «أريد أن تسجلوا على لسانى هذه الكلمة وهى: أنه إذا كان الخياربن الإخوان لمسلمين مصطفى خليل (الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم ..وعلاقاته باسرائيل وثيقة) فأنا بلا تردد سوف أختار الإخوان المسلمين(٤٨).

صلاح عدلى : أنا أختلف مع تقييم بعض الحاضرين ،وتقليلهم من مدى خطورة تيار الإسلام السياسى ..وبالذات من يسمونهم بالمعتدلين ، الذين يمثلون من وجهة نظرى الإرهاب الفكرى والسياسى .ناهيك عن الذين يمارسون الإرهاب المادى والعنف المسلح ..وأرى أنه إذا كان النظام يمثل خطرا استراتيجيا فإن الجماعات الدينية فى الوقت الحالى تمثل خطرا حالا وكبيرا جدا على المجتمع المصرى ،وتمثل ردة حضارية بالمعنى المفهوم للكلمة ..ومن يريد أن يراها بوضوح فلينظر إلى إيران وإلى السودان وإذا لم ننتبه إليها من الآن سيتعاظم الخطر.

د.عبد العظيم أنيس:هناك اتجاه يمثله د.**رفعت السعيد** إلى حد كبير وأيضا الأستاذ

صلاح عدلى والشيوعيون المصريون عامة يعتبر الخصم الرئيسى فى المرحلة الحالية هو قوى الإسلام السياسى فى مصر ،وأن الحزب الحاكم ليس هو الخصم الرئيسى الآن وإنما هناك إمكانية التحالف والتفاهم مع جناح أكثر تقدما داخل الحزب الوطنى .وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الخصم الرئيسى حاليا هو الحزب الحاكم بما فى ذلك ما تفرزه سياساته من فساد يؤدى إلى نفوذ لقوى الإسلام السياسى والارهاب بشكل كبير.

د. رفعت السعيد من قال هذا ؟ كتاباتى ومواقفى الحزبية واضحة تماما . وأرى أن هناك خطأ سياسيا وفلسفيا يقول إنه إذا كان هناك نقيضان فى المجتمع هما الحكم والتيارات المتأسلمة فمن يقف ضد طرف يكون بالضرورة مع الطرف الآخر. وأنا أرى أنه ليس شرطا (فى الفلسفة ..وكذلك فى السياسة) أن أقف أما مع هذا أو مع ذاك.

أننى أستطيع الوقوف أما مع الاثنين فى نفس الوقت ، أو ضد الاثنين فى نفس الوقت **.وأنا ضد الاثنين فى آن واحد** ،وأتحدى أى إنسان يأتى بمقال واحد لى ضد التيارات المتأسلمة ولم أورد فيه مسئولية الحكم عن التستر أو عن التبرير أو التدبير أو السماح لتحرك هذه القوى والجماعات.

كذلك فقد افترض د. أنيس شيئا غريبا جدا وهو ما قال إنه امكانية التحالف مع الجناح الأكثر تقدما فى الحزب الوطنى .من قال إنه يوجد جناح أكثر تقدماً ؟ من الذى أورد هذه العبارة ؟ أقرر أن هذه العبارة أو حتى هذا الفهم لم يرد أبداً فى أدبياتنا بل ولم يخطر على بالنا.

***

وبعد..

إن الحراك فى هذه القضية لم يزل وراداً ،فأنا ممن يعتقدون أن ضغط الأحداث سوف يمكن الكثيرين من إعادة النظر فى مواقفهم المترددة إزاء بعض أجنحة التأسلم السياسى ..أو كل هذه الأجنحة.

الهوامش

(١) د. رفعت السعيد -مقال -حول موقف الماركسية من الدين- قضايا فكرية- أكتوبر١٩٨٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) رفعت السعيد -مجلة اليسار-ندوة -أغسطس ١٩٩٠.

(٥) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى -برنامجنا للتغيير (فبراير ١٩٩٣) -ص١٢.

(٦) المرجع السابق .ص٣١.

(٧) المرجع السابق ص٤١.

(٨)حول الموقف من القوى السياسى المتسترة بالدين- قرار من الأمانة العامة لحزب التجمع صادر فى ١٧ مايو ١٩٩٣.

(٩) دائرة الحوار (نشرة داخلية يصدر حزب التجمع)-العدد ٥٩- ٧ أغسطس ١٩٩٦ -حوار مع خالد محيى الدين .

(١٠) اليسار -أغسطس ١٩٩٠ -ندوة

(١١) برنامج الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ص١٠٧.

(١٢) المرجع السابق-ص١٠٨.

(١٣) الحزب العربى الديمقراطى الناصرى- البرنامج الانتخبى العام للحزب- من أجل مجتمع العزة والكرامة -أكتوبر ١٩٩٥.

(١٤) عن الناصرية والإسلام -تحرير عبد الحليم قنديل -مركز إعلام الوطن العربى صاعد (١٩٩) ص١٦.

(١٥) المرجع السابق ص١٨.

(١٦)المرجع السابق ص٣٨.

(١٧)المرجع السابق.

(١٨) المرجع السابق ص٣٨.

(١٩)محمد حسن أحمد(اسم سرى) -الاخوان فى الميزان -د. ت الناشر لم يذكر ص١٣.

(٢٠) المرجع السابق ص١٧.

(٢١)المرجع السابق ص ٣٠.

(٢٢) المرجع السابق ص٥٧.

(٢٣) اليسار-فبراير ١٩٩٢.

(٢٤) اليسار- أبريل ١٩٩٢ مقال لرفعت السعيد.

(٢٥) اليسار مايو ١٩٩٢ -مقال لأحمد عبد القوى.

(٢٦) اليسار أغسطس ١٩٩٢ -مقال لصلاح عدلى.

(٢٧) اليسار- أغسطس ١٩٩٢ مقال لنبيل الهلالى.

(٢٨) اليسار -سبتمبر ١٩٩٢ مقال لنبيل الهلالى.

(٢٩)قضايا فكرية -أكتوبر ١٩٩٣ مقال لأديب ديمترى بعنوان «هل الحوار ممكن؟».

(٣٠) برنامج الحزب الشيوعى المصرى-المؤتمر الأول -دار بن خلدون -بيروت ١٩٨١ ص١٢٨.

(٣١) المرجع السابقص١٣٧.

(٣٢) المرجع السابق ص١٣٩

(٣٣) المرجع السابق-ص١٤٠.

(٣٤) المرجع السابق ص٣٦.

(٣٥)المؤتمر العام الثالث للحزب الشيوعى المصرى -نوفمبر ١٩٩٢ -الناشر لم يذكر .(برنامج نضالنا السياسى الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ص٥٧.

(٣٦) المرجع السابق ص٦٦.

(٣٧) المرجع السابق ص٦٨.

(٣٨) المرجع السابق -ص١٩.

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٠.

(٤٠) المرجع السابق ص٥٥.

(٤١) المرجع السابق-ص٤٠.

(٤٢) المرجع السابق ص٩٤

(٤٣) المرجع السابق ص٩٥.

(٤٤)المرجع السابق ص١٠٧.

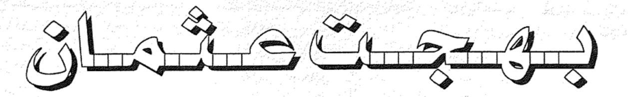
(٤٥) المرجع السابق ص١٠٨.

(٤٦) المرجع السابق -ص١١٤.

(٤٧) البديل -نشرة غير دورية يشرف على تحريرها الأستاذ أحمد نبيل الهلالى عدد أغسطس ١٩٩٥ ص٥.

(٤٨) المرجع السابق ص٦.

(٤٩) اليسار- أغسطس ١٩٩٤ ندوة مؤتمر الحوار بين المشاركين والمقاطعين.



كان آخر مرة استمع فيها إلى صوت **«بهجت عثمان»** -أو **«بهاجيجو»** كما كنا نسميه جميعا- خلال شهر مارس الماضى .علمت من الصديق« **عزب العرب**» أنه مريض وعلى وشك إجراء عملية جراحية .واقترح **«عمرو سليم»** ، أن نعيد نشر بعض رسومه فى مرحلة «بهجاتوس رئيس بهجاتيا العظمى». واستجبنا جميعا لهذا الاقتراح الجميل،ونشرنا رسومه على عدد من الصفحات وقررنا إهداء العدد ١١٧ من اليسار الذى صدر فى مارس ٢٠٠١ إلى بهجت .بعد أيام من صدور العدد فوجئت بصوته على التليفون يشكرنى .كان الصوت ضعيفا ولكنه يحمل نفس البصمات والقدرة على الضحك واضحاك الآخرين وتفاؤل دائم وسط الاكتئاب واليأس.

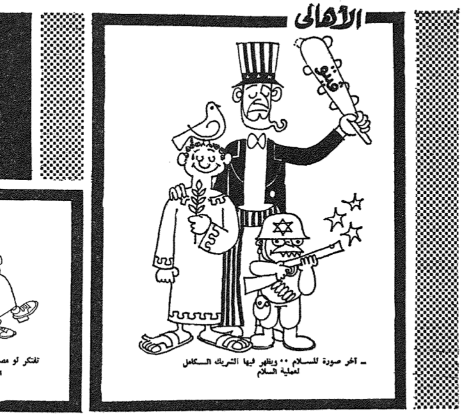
وعندما نقل إلى **عز العرب** خبر رحيل **«بهجت»** مر أمامى شريط طويل، من علاقة حميمة لم ينل منها البعد الذي أصاب علاقتنا فى السنوات الأخيرة نعد أن حاصرتنا الأمراض ولم تعد قادرين على السهر كما كنا فى الماضى ، ومع ذلك أصبحنا نعمل أكثر مما كنا فى شبابنا!.

عرفت **بهجت** فى الستينيات من خلال رسومه المتميزة فى **روزاليوسف** ثم المصدر . وما زال أصل لوحته الكاريكاتيرية الشهيرة حول الصحافة والصحفيين والذى يهاجم فيها الأسد الصحفى بينما الصحفى يصرخ بصوت عال« **حوشونى» معلقة خلفى فى مجلة«اليسار»** تذكرنى بمرحلة الستينيات .وعن طريق **مصطفى نبيل وسعد كامل عرفت بهجت** شخصيا . وتوثقت العلاقات بيننا .وتواصلت السهرات والضحكات والقفشات أيام السادات خاصة. فى عام ١٩٧٢ القى القبض على لأول مرة بعد أحداث الجامعة . لم يستمر التحقيق معى أكثر من أسبوع تنقلت خلالها بين القلعة وسجن الاستئناف .فى يوم الافراج عنى سهرنا فى منزل **مصطفى نبيل**، وكان معنا كثير من الأصدقاء هم **محمود المراغى ولجاح عمرو عبد الغنى أبو العينين وسامى منصور وفريدة النقاش** وآخرون ،عندما التقانى **بهجت** احتضنى بشدة، وقال لى « يا بختك يا **عم حسين**.. دخلت السجن وخرجت ولم تعد تخاف منه.. أنا نفسى أتحبس حتى لا أخاف من الحبس .. بس أنا خاف » وضحكنا جميعا.

كان **الكاريكاتير** الذى يرسمه **بهجت** يدخل البهجة إلى النفس ويحرك على الابتسام والضحك، ولكنه فى نفس الوقت يرمى ويدفعك للتفكير بعمق .وكان منحازا بقوة للناس البسطاء وللحرية ..حرية الفرد والوطن .. ورافضا لطغيان الحكام.

وعندما حرم من التعبير عن رأيه ونشر رسوماته فاجأنا بالتحول إلى رسوم الأطفال .فأدخل البهجة فى نفوس أطفالنا .وكشف عن إنسانية عميقة وحب للإنسان كإنسان من الصعب أن تجده فى فرد آخر.

الكاريكاتير الأول الذى رسمه فى «الأهالى» بعد عودته للكاريكاتير السياسى



ـ آخر صورة للسلام .. ويظهر فيها الشريك المكامل لعملية السلام


تفتكر لو مصاريف الامن المركزى صرفوها عل الامن الغذائى يحصل ايه ؟ .



وبقـدر مـا تألم من تدهور أحوال الوطن ،والحصار المفروض على قـواه الديمقـراطيـة واليسارية ، بقـدر مـا أصبح فى مرحلة من حياته قـاسيا على من يحبهم إذا ما تصور لحظة أنهم يهاونون أو يجاملون.

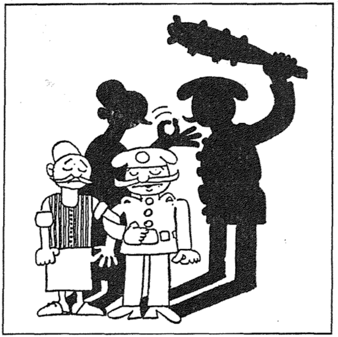
فى عـام ١٩٨١ قـررنا اصدار الاهالى . ووقع على عبء رئاسـة تحـريرها .وأثناء مناقـشـة الإعـداد لإصدارها اتفق مـجلس التـحرير على ضرورة أن يلعب الكاريكاتير دوراً رئيسيا -إن لم يكن الدور الرئيسى -فى الصـحيـفـة .وكـان أملنا أن يسـاهم حـجـازى وبهجت معنا . ولكن

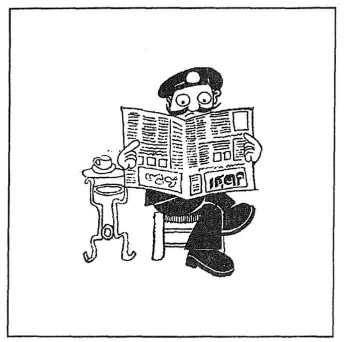
المشكلة كـانت اعـتـزالهـمـا الكاريكاتير السيـاسى والاجتماعى وتركيزهما على رسوم الأطفال.

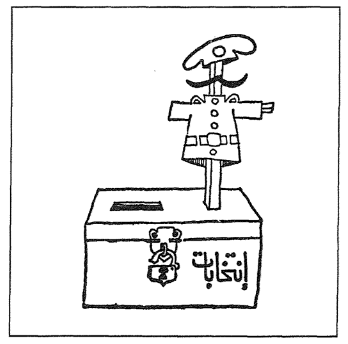
وقـررنا -صـلاح عـيـسى وأنا- أن نبـذ لمحاولة لاقناعـهـا بالعـودة إلى الكاريكاتير السيـاسى . استجـاب **حجازى** بعـد الزيارة الأولى .ولكن **بهجت** لم يكن على استـعـداد للعـودة بسرعـة .كان يرى أن الأطفال أحق بأى جـهـد يبذله . ويبـدو أنه كـان فـاقـد الأمل فى الكبار جميعا . وبعد الحاح اقترح علينا أن يبدأ بنشر رسوم قديمة له وكتابة تعليقـات جديدة عليـهـا تحت عنوان «**تفـعـيلات على نكت قديمة**» .ورحبنا بهـذا النصف حل وبدأ معنا فى نشرها مع أول عدد تشـتـأنف فـيـه الأهالى الصدور (العـدد ٣٢ فى ٢٦ مـايو ١٩٨٢) .وبعد ٨ أعداد قرر **بهجت** أن يعود للكاريكاتيـر السيـاسى مـرة أخرى (**الأهالى العـدد ٣٩-٧ يوليـو١٩٨٣**) ،واعـتبرنا ذلك من انتـصارنا .واستمـر حتى سنوات قليلة مـضت إلى أن أخـتـار مـرة أخـرى هجـر الكاريكاتير السـيـاسى والتـفـرغ مرة ثانيـة للأطفال ، بعد أن فقد الأمل تماما فى أن يتسع الأفق السـيـاسى والصـحـفى للآراء القـاطعـة والحـادة التى كـان يقـولهـا من خـلال الكاريكاتير.

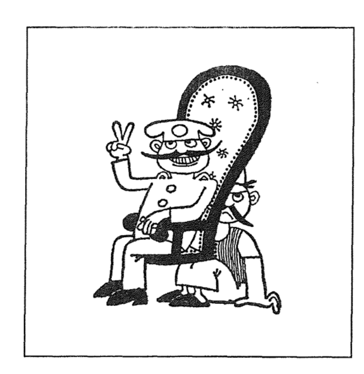
ورحل عنا **بهجت** ولكن كلمـاته التى كـان يقولها من خلال كافة رسومه ستظل معنا إلى أن نلحق به.

حسين عبد الرازق



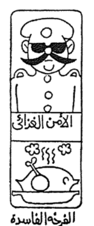



إنتخابات




قوات أمن الحزب الوطنى و شعارها
الأمن الثقافى
العجول
يقصد العقول

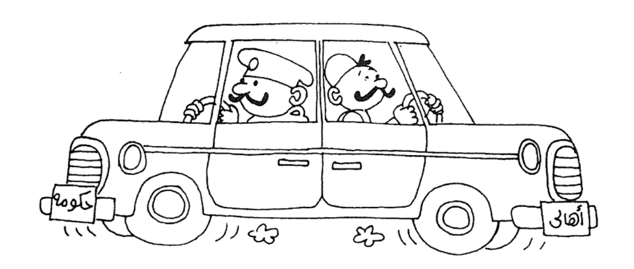

الأمن المركزى
أفرم!!

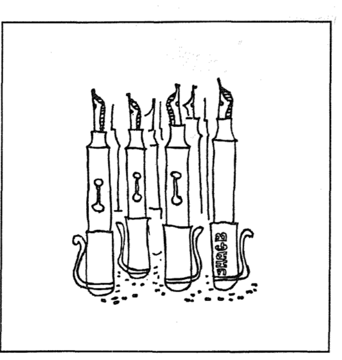

الأمن الغذائى
الفرخه الفاسدة


الأمن الأقتصادى
الطفاشه

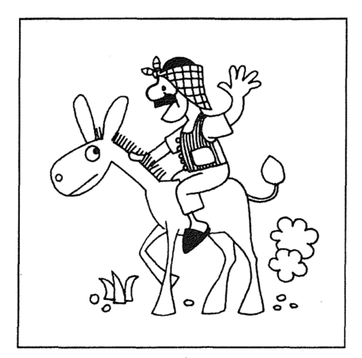

الأمن الطبى
أمراض الصيف والشتاء
والربيع والخريف


الأمن الإسكانى
طوبه لكل مواطن


حكومه
أهالى



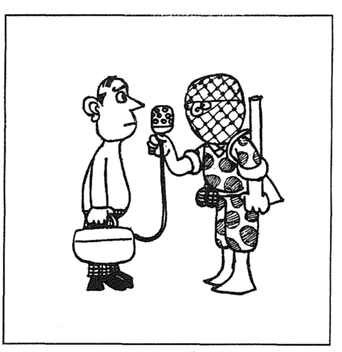
–صواريخ عربية الصنع طراز «شجب»
و«استنكار» التى استخدمت فى صد العدوان الإسرائيلى



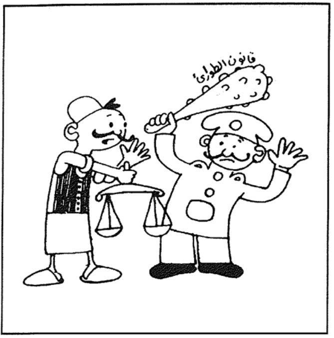
يعنى احنا كنا شوفنا حقوق
الإنسان لما نقول حقوق الحيوان؟!



– فيه كلمات كثيرة ما توعوش عليها
زى«العدو الغاشم» و«شقة للايجار» و«صناعة مصرية»



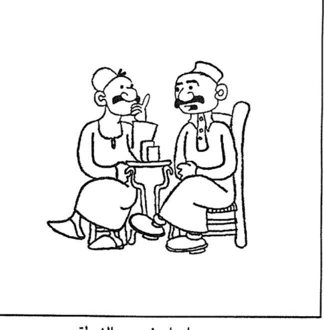
– اشكر الأنظمة العربية على ادانتها
لامريكا واهديها أغنية لا تكذبى



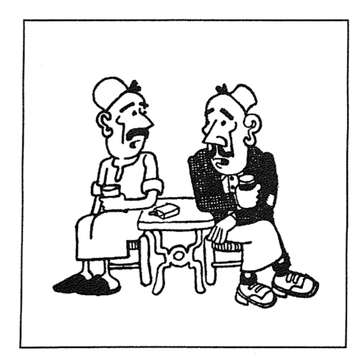
- طيب لما الحكومة عشمانة فيك-
وبتاخد صوتك فى الانتخابات
من غير اذنك .. متوصيها علينا شوية



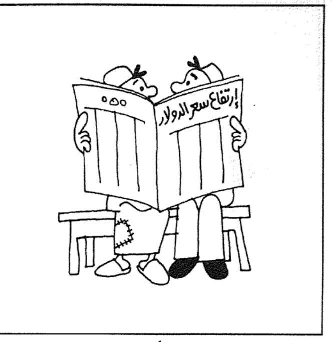
- خد بس امسكه بدل إلى فى ايدك..
ماتخافش مبيعضش



- عملت ايه في عيد الشرطة
- صحيت الفجر فتشت الشقة وبهدلتها..
وخدتنى قلمين .. ونمت !!



- أنا بقول يسلموا التموين والمواصلات
للداخلية عشان يوحدوا التعذيب



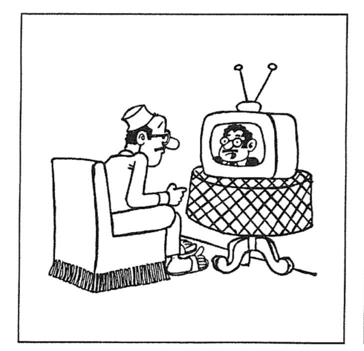
- العدس والفول أقوى من الدولار.. لان
سعرهم يرتفع أكثر وأسرع منه!



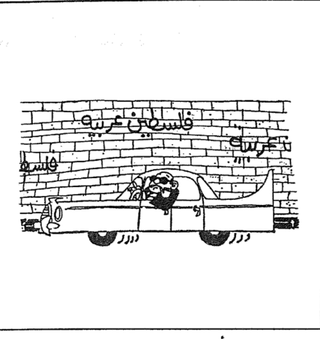
- دى عاملينها لمحدودى الدخل
لان مفيش حاجة مغليتش



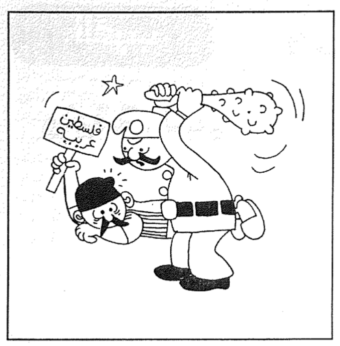
- فيه تغيير فى الصحافة القومية..
جريدة مايو حيبقى اسمها «أول أبريل»



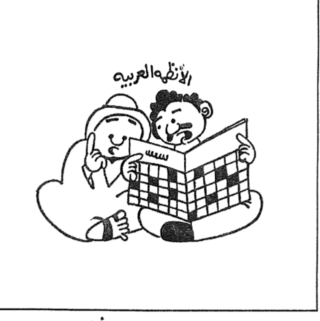
- المعارضة بتستغل معاناة
الجماهير وإحنا بنخلقها .. وده معناه اننا منتجين
والمعارضة مستغلين.



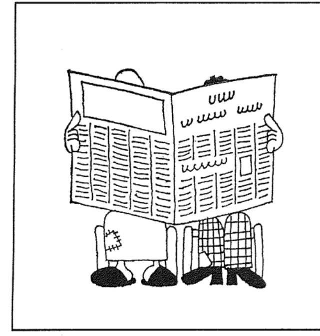
- أول مرة اسمع عن عربية بالاسم ده



- ناس عايزة تحتفل بعيد اغتصاب فلسطين..
تزعلوا ليه؟ مافيش ديمقراطية يا غجر!



-اسم دولة عربية شرد شعبها وأول ست حروف
منها فلسطين .. تبقى إيه؟
- افغانستان
- صح



- مسكونا بتهمة التخابر مع دولة عربية
- ومسكونا بتهمة التظاهر ضد دولة صهيونية

لا مستقبل للاتفاقات الأمنية

وثيقة «تينيت» لن تكون أفضل من سابقتها

رسالة القدس

حنا عميرة

عضو أمانة حزب الشعب الفلسطيني

لا شك بأن المراجعة السريعة لمسيرة العملية التفاوضية منذ بدئها في مدريد مرورا بأوسلو والاتفاقات الانتقالية ،وحتى توقفها في طابا ، يلاحظ أن نقطة الاحتكاك الرئيسية كانت تتمثل دائما في مواجهة **الموقف الإسرائيلي الداعي إلى تفريغ هذه المفاوضات من مضمونها السياسي التحرري كما يريده الجانب الفلسطيني ،وتحويله إلى مضمون أمني** يرتهن لمتطلبات ولاشترطات الأمن الإسرائيلي الاحتلالي التوسعي.

ومن أجل تمرير مواقفها اتبعت لحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على المفاوضات ، خطة تقضي بتجزئة وتفتيت المطالب السياسية الفلسطينية المشروعة ،وعزل هذه المفاوضات عن مرجعيتها وهدفها المتمثل بتنفيذ قرارات الشعبية الدولية ! واستبدالها بمرجعية «الأمن الإسرائيلي» ..وهكذا حصلنا على الاتفاقات الانتقالية التي جزأت تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ إلى مرحلتين انتقالية ونهائية ،وقسمت المرحلة الانتقالية إلى عدة مراحل ،وحاولت قدر الإمكان إنشاء فاصل زمني طويل وعازل أمني إسرائيلي بين المفاوضات وأهدافها ،واخضعت القيادة الفلسطينية إلى سلسلة من **«الاختبارات الأمنية»** ،كشرط لتنفيذ الانسحابات المحدودة والمنقوصة التي جرى التوصل لها في كل مرحلة من المراحل ،والتي حولت مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ،إلى مبدأ **«قليل من الأرض مقابل الأمن الإسرائيلي الكامل»!.**

لقد الجبت المفاوضات الانتقالية بين إسرائيل والفلسطينيين ترتيبات أمنية إسرائيلية شاملة، مقابل ترتيبات سياسية محدودة وقاصرة ،مع وعد بتعويض الجانب الفلسطيني في المفاوضات النهائية وبعد نجاحه في اختبارات الأمن الإسرائيلية .وعندما حانت ساعة الحقيقة ،مع بدء مفاوضات الوضع النهائي ، اكتشف الجانب الفلسطيني أن ترتيبات الأمن الإسرائيلي قد تحولت إلى مرجعية واشتراطات دائمة، وأن أي اتفاق سياسي نهائي يجب أن يخضع لهذه الاشتراطات ، بما في ذلك **التنازل عن حل قضية اللاجئين وعن القدس وعن الانسحاب الشامل من المناطق الفلسطينية ،وعن السيادة الكاملة عليها باعتبارها قضايا تهدد الأمن الإسرائيلي.**

وفي حديث لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق **ايهود باراك** عبر الأقمار الصناعية مع أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في نيويورك بتاريخ ١٩/١/٢٠٠٠ ، قال «**إذا تم التوصل إلى اتفاق وفق الأفكار الأمريكية ،فإن القرارين ٢٤٢ ،و٣٣٨ وربما القرار ١٩٤ بشأن اللاجئين الفلسطينيين ، سيتم استبدالها بقرار جديد يصدر عن مجلس الأمن، ينص على أنه وقد اتفق الطرفان فان اتفاقهما يحل محل القرارات المذكورة** ،وهذا سيسحب إلى حد ما استخدام قرارات الشرعية الدولية لمعاداة إسرائيل من تحت أقدام جيراننا».

وعلى هذه الخلفية انهارت مفاوضات الوضع النهائي ،وفشل باراك في تمرير ما يسمى بعرضه السخي ! واندلعت الانتفاضة بعد أن أيقن الشعب الفلسطيني بأن المفاوضات لوحدها لا يمكن أن تحل جميع المعضلات التي أوجدها الواقع الناشئ عن الاتفاقات الانتقالية ،وبعد أن استنكفت إسرائيل عن تنفيذ أكثر من نصف الاستحقاقات المترتبة عليها.

لقد ظهرت على أرض الواقع الناشئ في الضفة والقطاع ، وبسبب المضمون الأمني للاتفاقات الانتقالية ، تناقضات من نوع جديد تتمثل بالتعارض الكامل بين متطلبات الأمن الإسرائيلي ذات الأبعاد الاقليمية التوسعية ،وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية على أرض وطنه .ونشأ



شارون أمام خريطته «الأمنية»

تعارض تصاعدي بين النتائج السياسية المحدودة التي تحققت وبين الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية الشاملة .لقد أوجد هذا **«الواقع الأمني الجديد»** تناقضا حادا بين امكانية التعايش بين سلطتين ، سلطة وطنية وسلطة احتلال على شعب واحد، وفي بقعة جغرافية صغيرة .وهذه النتيجة تتعارض كليا مع فلسفة المرحلة الانتقالية التي استهدفت بناء عوامل الثقة بين الجانبين.

لقد لخصت صحيفة **جيروزليم بوست** الإسرائيلية ،جانبا هاما من هذه النتيجة في إطار تعليق لها على اتفاق **واي بلانتيشن** الذي جرى التوصل إليه في فترة رئيس الوزراء إسرائيل الأسبق بنيامين نتنياهو وصاحب نظرية الاطاحة بالسلطة الوطنية الان، عندما أشارت إلى» أن ما بقي من اتفاق واي! هو سقوط نتنياهو واعادات الانتشار التي نفذت في إطاره ، بينما تهاوت جميع بنوده الأمنية».

إن هذه الاستنتاجات المستقاة من تجربة الاتفاقات السابقة، لا تزال بعيدة عن استيعاب أصحاب القرار في كل من واشنطن وتل أبيب.وهذا ما عكسته الوثيقة المسماة بوثيقة **تينيت** مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، الذي أمضى ما يقارب الأسبوع من أجل أخذ موافقة الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية عليها.

فهذه الوثيقة تحاول اعادة ربط الأمور الأمنية من حيث توقفت مع بدء الانتفاضة، مع ملاحظة أن المبادرين إليها لا يقرون مبدأ استئناف المفاوضات السياسية من نفس النقطة التي توقفت عندها ،وإنما يؤكدون على ضرورة تأجيل أي بحث سياسي إلى حين التأكد من الالتزام الفلسطيني الكامل والمطلق لتفسيرهم الخاص لجميع بنود الوثيقة الأمنية .وهذا أمر غير ممكن بطبيعة الحال!.

فما تريده الإدارة الأمريكية وحكومة شارون من وثيقة تينيت هو تغيير قواعد المواجهة وحصرها في المجال الأمني وتجريدها من مضمونها وأهدافها السياسية. وهذا يقودنا لطرح عدد من الأسئلة :هل يمكن توفير الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال سياسات وخطط تخدم الأمن الإسرائيلي القائم على التوسع والاستيطان ،أم عبر حل سياسي يستند لمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية؟ وهل القضية الفلسطينية هي مجرده قضية أمنية إسرائيلية أم أنها قضية شعب يناضل من أجل تحرره واستقلاله؟

وما هي مكانة «الأمن » في أي حل مقترح ،وهل هو حل أمني ذو أبعاد سياسية كما تريد إسرائيل ،أم أنه حل سياسي ذو امتدادات أمنية كما يريد الجانب الفلسطيني؟!.

إن الاستخلاصات الفلسطينية من التجربة التفاوضية السابقة ونتائجها تقدم إجابة واضحة ونهائية عن هذه الأسئلة .لكن الاستخلاصات الإسرائيلية تقدم إجابة معاكسة. فمن وجهة نظر حكومة شارون فإن أهم شئ من دروس التجربة السابقة، يتمثل في تثبيت إطارها ومضمونها الأمني وعدم وضع أي سقف سياسي لها ، وأبعادها عن أي دور أو إشراف دولي ،وعدم تحديد أي موعد زمني لانهائها ،أي تركها مفتوحة إلى ما لا نهاية ! وهذا ما تعتقد أن بامكانها تحقيقه من خلال فرض تفسيرها الخاص لتنفيذ وثيقة تينيت.

نحن ندرك الأسباب التي حدت بالقيادة الفلسطينية لاصدار اعلان وقف إطلاق النار والموافقة على وثيقة تينيت بعد ذلك، حيث شكلت عملية تل أبيب نقطة تحول محورية في **هذا المجال بتضييقها لهامش المناورة ونزعها لزمام المبادرة السياسية من الموقف الفلسطيني** على الصعيدين الدولي والعام .كما أدى **غياب الدور العربي الفعال إلى تراجع فلسطيني اضطراري من أجل احتواء ضربة عسكرية إسرائيلية محتملة.** لكن ادراك هذه الأسباب لا يعني عدم ادراك المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها هذه الوثيقة.

وفي مقدمة هذه المخاطر ،ليست بنود الوثيقة فحسب ، والتي بالامكان تجاوزها كما تم تجاوز الكثير من الاتفاقات السلبية التي سبقتها ،وإنما طريقة شارون واشتراطاته المدعومة بالموقف الأمريكي في التعامل مع هذه الوثيقة، ومن قبلها تفسيره لتوصيات لجنة ميتشيل ،حيث يحاول استخدام الأولى لمنع تنفيذ الثانية ،وبالتالي الحيلولة دون إحراز تقدم نحو أية مفاوضات سياسية جدية، وهذا ما يسمى بفصل الملف الأمني عن الملف السياسي.

وعلى سبيل المثال فقد أعلن **شارون** أن فترة «التهدئة وبناء الثقة» التي وردت في وثيقة تينيت وهي ستة أسابيع ، ستبدأ فقط بعد استتباب الهدوء بشكل مطلق .وفي كل مرة تنتهك فيها التهدئة ستبدأ إسرائيل العد من نقطة البداية .وهكذا ستتحول الستة أسابيع إلى فترة لا نهاية لها، مع تحميل القيادة الفلسطينية المسئولية عن ذلك

إنه شارون القديم نفسه ، لم يتغير من الناحية الجوهرية ولكنه ادخل بعض التعديلات التكتيكية على طرائق عمله مستفيداً من تجاربه السابقة. وهو يحاول الان القيام بأخبث عملية تمويه سياسية ،على غرار عمليات التمويه العسكرية ،بهدف تطويق خصمه ،وأحكام العزلة الدولية، وتحميله مسئولية عدم الالتزام بوقف إطلاق النار وإثبات مسئوليته عن جميع الخروقات وذلك تمهيداً لشن هجومه المضاد، بعد حصوله على ضوء أخضر أمريكي ،ومستنداً إلى التفهم الدولي والصمت العربي والاجماع الداخلي الإسرائيلي .وهذه هي العبرة الأساس التي استخلصها من تجربته المريرة في غزو لبنان عام ١٩٨٢.

لهذا فإن الموافقة الفلسطينية على وثيقة تينيت ليست نهاية المطاف ! لأن الخطر الأساسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني الآن، يتمثل في **محاولات شارون تطويقه وعزله واغلاق جميع الخيارات امامه ،واستدراجه لمواجهة عسكرية يائسة يحدد توقيتها وأدواتها وظروفها** ،وهذا ما يجب تفاديه بمختلف الوسائل ،ومن خلال ابقاء خيار الانتفاضة بمضمونها الشعبي وبرسالتها السياسية الواضحة.

إن المحصلة النهائية للتجربة السابقة قد أكدت أن لا مستقبل للاتفاقات الأمنية ،وبالتالي فإن وثيقة تينيت لن تكون أفضل من سابقاتها .وبدلا عن أن يفرض علينا شارون اجتياز اختباراته الأمنية ،علينا أن نعيد تركيب المعادلة ،وأن نفرض عليه اجتياز اختبار قرارات الشرعية الدولية ، وهذا ما يمكن أن يتحقق من خلال التوحد خلف أربعة أهداف مباشرة تقوم على:

رفع الحصار ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني ،

وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خارج التجمعات السكانية الفلسطينية تمهيداً لانسحابه من جميع الأراضي الفلسطينية ،

والوقف الشامل لجميع أشكال الاستيطان .

وتأمين الحماية الدولية .أنها مهام قابلة للتنفيذ وتمكننا من استعادة زمام المبادرة السياسية ،وتشكل مدخلا ملائما يقربنا من الأهداف الوطنية النهائية.



شارون هو المحطة الأخيرة قبل انهيار المشروع الاستيطاني الكولونيالي اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة .فما كان ،في نظر المستوطنين والتيار القومي المعتمد في الحركة الصهيونية ،رمزا لنجاح المشروع الصهيوني ، بات اليوم في نظر هذا التيار نفسه ومجموعة غير قليلة من المستوطنين المستعمرين ، بمثابة شئ غير ممكن بقاؤه واستمراره ويعترفون : لابد من تفكيك المستوطنات.

الاستيطان اليهودى الاستعمارى .. بداية النهاية

الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة ، التي تسمى «**انتفاضة الأقصى**» (وهي ليست انتفاضة في الواقع) تميزت بالكثير من السلبيات والاخفاقات .**لكن أحد أهم نجاحاتها وكبراها ،انها وضعت الاستيطان اليهودي في حجمه ومكانه الطبيعيين ،كاستيطان كولونيالي استعماري غير شرعي ،مصيره الزوال** .وهذا ليس فقط في نظر العرب ومؤيديهم بل في نظر العالم أجمع .وليس فقط في نظر قوى اليسار الصهيوني وأنصار السلام الإسرائيليين ،**بل حتى في نظر الكثير من المستوطنين اليهود أنفسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.**

وإذا كان الكثير من الإسرائيليين ،خصوصا في اليمين ، اعتبروا موافقة رئيس الحكومة السابق **إيهود باراك** ، على إزالة جميع المستوطنات في قطاع غزة و١٠٨ مستوطنات في الضفة الغربية في إطار حل سلمي (خلال مفاوضات كامب ديفيد وطابا قبل حوالي السنة) خيانة.. وكانت موافقته هذه من أسباب سقوطه في الانتخابات ،فإن **اليمين الإسرائيلي نفسه بات مقتنعا اليوم، بأنه لابد من إزالة مستوطنات يهودية ،ليس فقط في إطار الحل السلمي ، بل الآن، قبل أن يخطو الطرفان خطوة واحدة نحو الحل.**

والسبب في ذلك ،هو الحالة التي تبدو فيها المستعمرات ،والحياة التعيسة التي يحياها المستوطنون وتصرفات المستوطنين ومواقفهم المتطرفة التي لا يحتملها الشارع الإسرائيلي.

الاستيطان ..هدف قومي

إن موضوع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يبدو أمرا منبوذا في نظر العرب والعالم ، هو في نظر الكثير من الإسرائيليين ،حلم مقدس وهدف قومي سام. خلال ٣٤ سنة متواصلة ،والقيادات الإسرائيلية تقنع المواطنين اليهود، المستوطنين وغير المستوطنين ، في المستوطنات القائمة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتلك القائمة داخل الخط الأخضر في تخوم إسرائيل العام ٤٨-١٩٦٧ ، تقنعهم بأن هذا **الاستيطان هو أهم ركن من أركان الصهيونية** . أصحاب فكر أرض إسرائيل الكاملة رأوا فيها تحقيق الحلم الوطني الكبير .وأصحاب الفكر الديني رأوا فيها تحقيق الحلم التاريخي بالعودة إلى الجذور ، إلى الخليل ، بلدة سيدنا إبراهيم أبو اسحق (وليس إسماعيل بالطبع!!) وإلى مدينة النبي داهود ،مؤسس أول دولة عبرية في التاريخ. **والعسكريون رأوا فيها منطقة دفاع استراتيجية لحماية إسرائيل من هجوم عربي .والسياسيون رأوا فيها احتياطيا كبيرا في المفاوضات المستقبلية للمقايضة.**

والنشطاء الطليعيون من هؤلاء ، الذين قادوا عملية الاستيطان المباشر على الأرض ، رأوا في نشاطهم فرضا للأمر الواقع .وقالوا **:مثلما لم يعد العرب يطالبون بالأراضي التي قمنا باحتلالها سنة ١٩٤٨** ،وكان من المفروض أن تكون جزءا من أراضي الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم (عكا والناصرة والجليل والمثلث)، **سنفرض الأمر الواقع هنا** . ومثلما نسي العرب تلك المناطق خلال ١٩ عاما (من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧) ،فإنهم سينسون الضفة الغربية (يهودا والسامرة بالعبرية).

وعندما رأوا أن **باراك** وافق على الانسحاب من كل قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية بما فيها معظم أنحاء القدس الشرقية، والحقوا به هزيمة نكراء لم يسبق أن الحقت بزعيم إسرائيلي ، وأن رئيس الحكومة الجديد هو **ارئيل شارون** ، الذي ما كان يتصور أحد ولا حتى هو، أنه سيصبح رئيس حكومة، عندها تعززت قناعاتهم بأن **باراك لم يكن سوى حلم ليلة صيف عابر وعابرة. وإن شارون سيعيد الأمور إلى نصابها** ، **وسيعود ليشحن المستوطنات بالقوة وبالدعم المالي والمعنوي ،وليوسع هذه المستوطنات** ، ويرفدها بأعداد كبيرة أخرى من اليهود.

وبمقدار هذا الحلم وأكثر ،كانت خيبة الأمل .**فشارون متعهد من البداية بأنه لن يبني مستوطنات جديدة**.وأكثر من ذلك، فإنه وافق على توصيات **لجنة ميتشل** ،التي تتحدث بوضوح عن تجميد كل النشاطات الاستيطانية.

الكثير من الإسرائيليين عموما ، والمستوطنين خصوصاً، وكذلك الكثير من العرب والغربيين لا يصدقون شارون وبحق. ويعتقدون أنه لا يمكن أن يطبق هذا البند بأي شكل من الأشكال . وسيحاول المراوغة للتملص منه والقاء التهمة على الفلسطينيين . بل هناك من **يعتقد أن شارون مستعد لإعلان حرب على السلطة الفلسطينية ، لكي يتهرب من تنفيذ هذا البند . إلا أن نفسية التجميد بدأت تسيطر . والمستوطنون بدأوا ، ولو بأعداد قليلة، يفكرون في الرحيل.** وحسب استطلاع أجرته صحيفة « **يديعوت احرونوت**»(١٨ يونيو/ تموز ٢٠٠١) في صفوف المستوطنين ، قال **١٩٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم إذا تلقوا عرضا بالانتقال للسكن في بيت جيد داخل الخط الأخضر ، فإنهم مستعدون للرحيل عن المستعمرات والتنازل عما تحويه من تحديات قومية أو وطنية.**

تركيبة المستوطنات

المعروف أن المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، تضم حوالي ٢٢٠ ألف مستوطن يهودي (٢١٣ الفا في الضفة الغربية و٧ آلاف في قطاع غزة) .غالبيتهم الساحقة ينتمون إلى معسكر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل ،تقريباً ثلثهم علمانيون وصلوا إلى المستعمرات بدوافع اقتصادية بحتة، إذ أن الحكومة منحتهم البيوت والأراضي بأسعار بخسة وبتسهيلات كبيرة. وأقاموا مصالح تجارية وزراعية غنية .وثلثاهم متدينون،

رسالة حيفا

نظير مجلي

جاءوا إليها بدوافع ايديولوجية وعقائدية، باعتبار **أن هذه المناطق -خصوصا القدس الشرقية والخليل وصحراء يهودا- كانت مسرحا لنشوء اليهودية.**

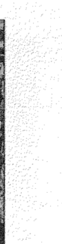
وتنتشر هذه المستعمرات فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية، على رؤوس الجبال والتلال، على طول الخط الأخضر (الحدود بين إسرائيل ٤٨ وبين الضفة والقطاع) ،وعلى طول نهر الأردن وداخل بعض المدن(الخليل والقدس) وعلى بوابات المدن **بيت جالا وبيت لحم ورام الله وجنين واريحا وغزة ورفح وخان يونس).**

وقد عملت جميع حكومات إسرائيل ، بلا استثناء بقيادة الليكود أو حزب العمل، على زيادة وتوسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين طول الوقت .وعلى سبيل المثال ،فإن فترة حكومة **اسحق رابين** عند توقيع اتفاقات أوسلو ،كانت فترة الازدهار الأكبر للاستيطان **وزاد عدد المستوطنين اليهود خلالها بنسبة ٥٠٪ ، إذ استعمل الاستيطان سلاحا لاسكات المستوطنين عن معارضة هذه الاتفاقيات.**وفترة الازدهار الثانية كانت فى زمن حكومة **ايهود باراك** الذى كان مستعدا للانسحاب من٩٧٪ من الضفة الغربية و٥٥٪ من قطاع غزة ، وإزالة معظم المستوطنات.

وقد أعتقد **رابين وباراك** ومعهما بيرس أن تكثيف الاستيطان لا يتناقض وأهدافهم السلمية إذ أن بالامكان التوصل إلى إتفاق يضمن بقاء معظم المستوطنين داخل الضفة الغربية، بالانتقال من المستوطنات الهائلة إلى التجمعات الاستيطانية الباقية .ومن لا يرغب فى ذلك بامكانه أن يختار ما بين التعويض المالى الدسم وبين البقاء تحت سيادة الدولة الفلسطينية بعد الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة.

وفى الواقع أن القيادة الإسرائيلية لم تكن تطرح هذه الأفكار فى فراغ . بل لاقت بعض التجاوب من القيادة الفلسطينية وأوساط حزبية وشعبية واقتصادية عديدة ،خصوصا وأن آخر المفاوضات الإسرائيلية -الفلسطينية (طابا -فبراير /شباط ٢٠٠١) تحدثت عن تعويض كامل للفلسطينيين عن هذه المستوطنات بنسبة ١٠٠٪ ،بواسطة تبادل الأراضى (مقابل التجمعات الاستيطانية الباقية، والتى تشكل مساحتها ما نسبته ٣٪ من الضفة الغربية)، يحصل الفلسطينيون على منطقتين بنفس المساحة ،واحدة جنوبى غزة فى النقب، والثانية على البحر الميت.**واعترض الفلسطينيون على المواقع الجغرافية الاستراتيجية وطلبوا أن تكون الأراضى البديلة فى منطقة القدس ومنطقة رام الله وشمال جنين).**

ومجرد طرح الفكرة وقبول الفلسطينيين



مظاهرة ضد الاستيطان فى رأس العامود فى القدس الشرقية

مناقشتها ،فرض نقشا حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي وداخل المستوطنات ، كانت نتيجته اضفاء الشرعية على فكرة إزالة المستوطنات وبدأت مجموعات من المستوطنين التخطيط للرحيل وقبول التعويضات.

لكن المواجهات الإسرائيلية -الفلسطينية منذ أكتوبر تشرين الأول الماضى ،وتركيز المقاومة الفلسطينية على المستوطنات والمستوطنين ،عمقت هذا النقاش وجعلته أكثر جدية وواقعية .وليس مصادفة أن أحد قادة المستوطنات ،والذى بادر لبناء العديد منها ، الكولونيل المتقاعدغنئيل شنللر ، يطرح اليوم فكرة لحل مؤقت للقضية الفلسطينية بنى على الاعتراف بالسلطة الوطنية كدولة وإزالة ٧-١١ مستوطنة.

حياة المستوطنين

على الرغم من كل الدلال الذى يحظى به المستوطنون اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والدعم المالى الكبير والحراسات المشددة من الجيش والشرطة ،فإنهم يعيشون فى حصار دائم منذ أكتوبر /تشرين الأول الماضى . ،لا يشعرون بالاطمئنان على حياتهم ولو للحظة واحدة. وأوضاعهم الاقتصادية فى حالة شلل.

«حياتنا لم تعد تطاق» تقول المستوطنة **ثمار عمار**، التى تعيش فى مستعمرة نافيه تسوف قرب رام الله، حيث قتل مستوطنان اثنان وجرح ١١ مستوطنا آخر، من جراء عمليات المقاومة الفلسطينية .. نحن نتعرض لاطلاق الرصاص كل يوم .فى المدرسة الصغيرة داخل المستوطنة أصبح هناك ثلاثة أيام ويوجد ١٥ طفلا من عائلات تعرض أحد أفرادها للاصابة .وأنى قلقة جدا على أولادى .أخشى أن يربوا هم أيضا من دون أم .الواحد منا ينام فى الليل ،وهو لا يعرف من القادم بالدور».

خلال غالبية أيام المواجهات لا يستطيع المستوطنون مغادرة بيوتهم . فكل تنقل يحمل المخاطر :«عملية شراء الخبز والحليب كل يوم تثير نقاشا داخل البيت ، قد يتطور بسهولة إلى شجار وصدام .ما بالك عندما يجرى الحديث عن الخروج لشراء حذاء ،فالكثير من ضرورات الحياة باتت كماليات» .وفى بعض الأحيان لا يجدون فى البيت ولا فى الحانوت داخل المستوطنة حليبا أو خبزا .فالمزودون القادمون من المصانع الإسرائيلية ليسوا مستعدين للوصول إلى المستوطنات فى كل وقت هم أيضا يخشون على حياتهم.

أكثر تجارة رابحة اليوم فى المستوطنات هى بيع الدروع الفولاذية الواقية من الرصاص .فى مستوطنة « ميشرت عنصيون».قرب بيت لحم لم يقوم مصنع لهذه الدروع وغيرها من وسائل الوقاية ،تضاعف انتاجه ثلاث مرات خلال الأشهر الأخيرة ثمن كل درع ١٠٠٠ دولار . وثمن خوذة الرأس ٤٠٠ دولار .وعائلات المستوطنين كثيرة الأولاد ، مما يعنى رصد ميزانية دسمة على شرائها .فضلا عن الفكرة نفسها ،أن يتحرك أفراد العائلة من البيت إلى المدرسة ، أو إلى العمل ،كانهم متوجهون لجبهة حرب.

مثل هذا الأمر يمكن أن يحدث مرة . أن يستمر أسبوعا ..أو شهرا ويكون محتملا ، لكن ،أن يستمر عدة أشهر وعدة سنوات ، فذلك لا يمكن احتماله.

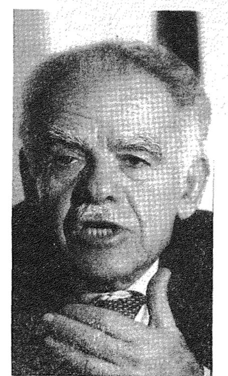
وماذا يفعل المستوطنون إزاء ذلك؟.

قسم منهم يغادر . يحمل ما خف حمله ويتوجه للسكن فى بيوت الأهل أو الأقارب داخل الخط الأخضر ،أو حتى خارج البلاد .وقسم آخر منهم يتحمل،مع قليل من الشكوى وكثير من الاحتجاج والمطالبة. ويأمل أن تتغير الأوضاع . لكن قسماً آخر منهم يخرج إلى الحرب .والحرب موجهة إلى

عنوانين .المتطرفون منهم، وهم كثيرون ، يقومون بالانتقام بعمليات اعتداء على المواطنين الفلسطينيين المدنيين :يحطمون زجاج سيارات وبيوت ، فى أفضل الأحوال ، ويطلقون الرصاص القاتل أو يضربون إنسانا حتى الموت أو يدهسون عجوزا فى الشارع الخ. والجيش الاحتلالى ، يغض الطرف أو يساند المستوطنين فى اعتداءاتهم.

وفى الوقت نفسه يقوم المستوطنون بالتظاهر الصاخب فى الشارع .أمام مكتب رئيس الوزراء ،وأمام بيته وبيت وزير الدفاع .ويحولون كل جنازة إلى مهرجان احتجاج وتذمر. بعضهم يرون فى هذا النشاط بمثابة دعم للحكومة فى الحلبة السياسية الدولية ، إذ يجب أن يفهم العالم أن هناك ضغطا شعبيا على شارون .وقسم منهم يريدون من شارون فعلا أن يشن حرباً جارفة على الفلسطينيين ،كما فعل فى سنوات الخمسين ، **عندما أقام وحدة ارهاب داخل الجيش (الوحدة ١٠١) فاقتحم بها الأراضى الفلسطينية التى كانت تحت حكم مصر أو الأردن** ، أو كما فعل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما احدث الاختراق فى الجبهة المصرية -الدفرسوار- وطوق الجيش الثالث على الجبهة الغربية من قناة السويس، أو كما فعل فى حرب لبنان سنة ١٩٨٢ والتى اشتهر فيها شارون بمجازر صبرا وشاتيلا.

حسب استطلاع الرأى المذكور أعلاه ،فإن ٧٠٪ من المستوطنين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ،يشتقون بشارون هم يعتقدون أنه ليس جادا فى توقيعه على وثيقة ميتشل ، التى يلتزم فيها بتجميد النشاطات الاستيطانية تماما. وأنه فعل ذلك لهدف تكتيكى .وأنه سيسعى إلى إفشال هذه التوصيات أيضا ، ولكن بشكل يجعل العالم يتهم **ياسر عرفات** بالتسبب فيه .ولهذا ، يرون أن الضغط على شارون هو لمساعدته فى هذه المعركة هناك منهم من يعتقد أن صبر شارون ، هو صبر القائد الحكيم الداهية ،الذى ينتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على عدوه، بشكل يجعل كل عمل يقوم به فى هذه المعركة شرعيا .على سبيل المثال ، فانهم توقعوا أن يشن معركة كهذه فى ٣٠٪ مايو/ آيار الماضى ردا على العملية الانتحارية فى تل أبيب، التى **قتل فيها ٢١ فتى وفتاة أمام ناد ليلى للشباب .وقد استعد شارون فعلا للمعركة وكان ينوى تدمير معظم مبانى السلطة الفلسطينية وإغتيال عددا من رموز المقاومة الميدانية مثل مروان البرغوتى أمين سر حركة «فتح» وعدد من رفاق القادة فى هذه الحركة أو فى أجهزة الأمن أو فى « حماس» و«الجهاد»** . لكن الإدارة



الاستيطان من شامير إلى نتنياهو

الأمريكية ودول أوروبا تجندت معا ولجمت شارون . وبدأت بجهود وساطة أفرزت كما هو معروف خطة تنت لوقف إطلاق النار(على اسم رئيس المخابرات الأمريكية ، جورج تنت).

بيد أن هناك شريحة جدية من المستوطنين اليهود تفقد ثقتها بشارون وترى أن موقعه كرئيس حكومة يجعله يتراجع عن مفاهيمه السياسية المبدئية. وبعضهم يرى أن ما يفعله فى رئاسة الحكومة اليوم هو (خدمة مصلحته الشخصية لا غير .فهو لا يريد أن يموت وقد اقتصر تاريخه على السجل الدموى . ويريد أن يموت وقد نقش أسمه فى سجل صانعى السلام.«**فيتنازل للفلسطينيين على حسابنا نحن**» ،كما يقول **نوعم فيدرمن** ، من قادة المستوطنين المتطرفين .ويضيف « »هذا ليس شارون الذى نعرفه ، والذى تربينا على رسالته الاستيطانية المقدسة . فهو الذى جلبنا إلى هنا .هو الذى قال لنا: احتلوا كل تلة . كل جبل اقيموا خيمة ،وأنا اجعلها مستوطنة. هو الذى زرع فينا حب الأرض والاستعداد للموت فى سبيلها .واليوم يتركنا نموت فيها كالنعاج . لن نسمح له. وسنسقطه مثلما اسقطنا غيره».

لكن هذا التوجه، الذى يردده عدد غير قليل من المستوطنين ، مرفوض من غالبية قوى اليمين .فقد تعلموا من التجارب السابقة .ففى ١٩٩٢ قاد اليمين المتطرف حملة ضد حكومة **اسحق شامير**، لانها ذهبت إلى مؤتمر مدريد للسلام ،وبدأت مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين على إقامة حكم ذاتى ، فكانت النتيجة أن سقط شامير فى الانتخابات وفاز اسحق رابين الذى جاء باتفاقات أوسلو ، التى جاءت بدورها **بياسر عرفات** وصحبه فى قيادة منظمة التحرير وبدء بناء الدولة الفلسطينية . ثم قام اليمين بتصرف مشابه عندما أحتج على **بنيامين نتنياهو** (٩٦-١٩٩٩) بسبب اتفاقية الانسحاب من الخليل واتفاقية واى بلانتيشين ،واسقطوه . **وفاز ايهود باراك** . وإذا به يذهب إلى كامب ديفيد ، ويبدى الاستعداد للانسحاب شبه الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولازالة ١٢٨ مستوطنة (١٠٨ فى الضفة و٢٠ فى غزة) ويوافق على أن تصبح القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين العتيدة.

وقد حذر **شارون** نفسه المستوطنين من هذا الخطر قائلا: «يتعلم المرء من خطأ واحد .أفلا تتعلمون أنتم من خطيئتين؟!».

إذن، فليس هناك مفر من قبول شارون كما هو. شارون يتصرف وفقا لبارومتر الضغوط المحلية والعالمية، **فهو يريد الحفاظ على حكومة الوحدة مع حزب العمل، ولأجل ذلك لابد من التنازل عن مواقفه المتطرفة ولو إلى حين** .وهو يريد الحفاظ على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا (يحتاج شارون بشكل ملح إلى موافقة إدارة بوش على تقديم منحة غير عادية لاسرائيل بقيمة ٨٠٠ مليون دولار ، تعويضا لها عن انسحابها من لبنان وبعض أجزاء من الضفة الغربية، وذلك إضافة إلي الدعم السنوى بقيمة ٣ مليارات دولار تقريبا) .وهو يريد الالتزام أيضا بقواعد اللعبة، كما ترسمها له مخابرات وقيادة جيشه . فهناك أيضا توجد مطالب وتقديرات .فالمخابرات تحذر من مغبة هجوم كاسح ، قد يسقط السلطة الفلسطينية ، فيسيطر على الشارع متطرفون يدمرون كل شئ وتكون إسرائيل هى المتهمة. وحتى الجيش يطالب بأن تترافق عملياته العسكرية بجهود سياسية. وللجهد السياسى ثمن . وشارون نفسه ، يريد فعلا أن يستغل فترة حكمه لتبييض صفحته فى التاريخ .وكل **هذه تقود إلى نتيجة واحدة :ضرب المشروع الاستيطانى ،وهذا يعرفه أيضا المستوطنون . ويرون فيه ، بحق، بداية النهاية لهذا المشروع فى هذه المنطقة من فلسطين.**

رسالة عمان

تعديل وز... فى الأردن وحل مجلس النواب واستمرار الأزمة مع حماس

صلاح يوسف

على الرغم من التطورات السياسية المهمة التى شهدتها الساحة السياسية الأردنية فى الشهر الماضى ،فان أنظار المواطنين والمراقبين السياسيين بقيت منذ أواسط الشهر مشدودة إلى مطار الملكة علياء الدولى .ففى الرابع عشر من الشهر الماضى هبطت طائرة تابعة للخطوط الجوية القطرية وعلى متنها مسافر لم تتوقع السلطات الأردنية قدومه .إذ كانت قد أبعدته قبل نحو عامين عن البلاد ،وبوساطة قطرية أقام هناك منذ ذلك الحين ،فلم يكن ذلك المسافر سوى المهندس **إبراهيم غوشه** الناطق الرسمى باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ورفضت سلطات المطار الأردنية السماح لغوشه بدخول البلاد ،كما يمكن أن يكون متوقعا، وطلبت من قائد الطائرة القطرية العودة **بإبراهيم غوشه** من حيث أتى .**غير أن ما لم يكن متوقعا هو رفض قائد الطائرة القطرية إعادة غوشه إلى قطر على متن طائرته وإصراره على العودة من دونه** ، وذلك وفق أوامر صدرت له بذلك بحسب ما صرح .وأمام هذا الموقف من جانب قطر أصر الأردن على رفض السماح لقائد الطائرة بالإقلاع من دون الناطق الرسمى لحماس .وهكذا بقيت الطائرة جاثمة على أرض المطار ،وبقى غوشة فى قاعة الترانزيت.

وقد تلى ذلك ما كان متوقعا فى مثل هذه الحالات من اتهامات متبادلة بين الجانبين الأردنى والقطرى بافتعال الأزمة .إذ اتهم الأردن قطر السعى إلى افتعال قضية ليس هذا وقتها المناسب فى إشارة إلى ظروف الانتفاضة .**وربطت بعض التصريحات الأردنية بين إعادة قطر لغوشه بهذه الطريقة ومن دون التشاور مع السلطات الأردنية ،وبين وجود رئيس الوزراء الإسرائيلى آرئيل شارون فى السلطة ،وهو المعروف بدعوته إلى توطين الفلسطينيين فى الأردن** لأن الأردن هو وطن الفلسطينيين ، على حد زعمه .وتحيل هذه التصريحات إلى الأسس التى برر بها الأردن إبعاده لإبراهيم غوشه وثلاثة آخرين من قادة حماس هم **خالد مشعل** ، رئيس المكتب السياسى للحركة **وموسى أبو مرزوق** رئيس المكتب السياسى السابق ،**وعزت الرشق** عضو المكتب السياسى ،عن الأردن فى العام ١٩٩٩ ،فمن المعروف أن ذلك تم بناء على كون غوشه ومشعل والرشق مواطنين أردنيين ،وهم فى الوقت نفسه أعضاء قياديون فى تنظيم فلسطينى هو حركة حماس ،وهو ما لا تسمح به القوانين فى الأردن.

وفى خضم الأخذ والرد بين الأردن وقطر طرح الأردن تخلى غوشه عن عضويته فى حركة حماس والعودة إلى الأردن مواطنا أردنيا.

قطر قالت إنها أعادت غوشه لأنها حين تصدت لحل مشكلة إبعاد قادة حماس قبل عامين إنما أرادت حلا مؤقتا على أن يعود هؤلاء إلى وطنهم فيما بعد ،وهذا ما نفاه الأردن على أى حال مشددا على أن مثل هذا الأمر لم يحدث، وأن أحدا لم يطلب من قطر التدخل لحل قضية المبعدين من حركة حماس فى حينه.

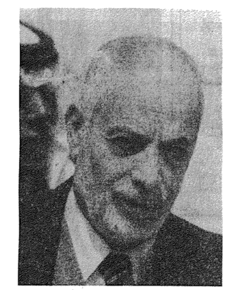
حركة حماس قالت إن عودة غوشه جاءت أمرا طبيعيا فما هو غير الطبيعى فى عودة مواطن إلى موطنه؟ هكذا تساءل رئيس المكتب السياسى **خالد مشعل** ،مؤكدا أنه هو وزميله **عزت الرشق** من حقهما العودة هما أيضا ،لكنه لم يقل لماذا عاد غوشه وحده من دونهما ،وما إذا كانا سيعودان إلى الأردن بالطريقة نفسها.

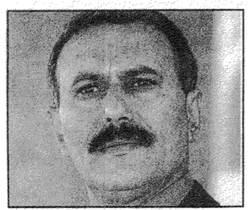
وكالعادة بدأت الوساطات لحل المشكلة ،وكان أول الوسطاء العقيد **معمر القذافى** ، ثم جاء دور الرئيس اليمنى **على عبد الله صالح** .غير أن الوساطتين فشلتا ،خاصة وأن الأردن أصر على أن الحل فى يد **إبراهيم غوشه نفسه فاما أن يبقى عضوا فى تنظيم فلسطينى هو حماس ،وفى هذه الحالة فإن من حق السلطات الأردنية أن ترفض دخوله أراضيها ،أو أن يتخلى عن عضويته فى الحركة ويدخل الأردن مواطنا عاديا.**

تعديل وزارى

وفى الوقت الذى كان فيه الجدل يدور حول قضية غوشه الذى كان يقضى أيامه فى قاعة الترانزيت فى المطار الأردنى ،كان رئيس الوزراء المهندس **على أبو الراغب**

ابراهيم غوشه





علي عبد الله صالح

وساطتان يمي...
وليبية فاشلتا...
لاحتواء الأزمة

...ون
...ات الجديد
...نتقادات الموجهة
للقانون السابق ؟

يجرى تعديلا واسعا هو الأول على وزارته التى لم يمض على تشكيلها العام .وبموجب هذا التعديل **دخل الوزارة أحد عشر وزيرا جديدا فى حين بدل اثنان من الوزراء حقائبهما** ،وهما طالب الرفاعى الذى ترك حقيبة الإعلام للسيد **صالح القلاب** وتسلم وزارة السياحة بدلا من **عقل بلتاجى** ،**وعبد الرحيم العكور** ،العضو السابق فى جبهة العمل الإسلامى الذى ترك وزارة الشئون البلدية والقروية وتسلم منصبه وزيرا للدولة.

ولم يشمل التعديل الوزارى الذى كان متوقعا ، أيا من الوزارات الأساسية مثل وزارة الخارجية التى بقيت فى أيدى **عبد الإله الخطيب** ،والمالية التى بقيت مع **ميشيل مارتو** ،والداخلية التى بقيت مع **عوض خليفات** .وتأتى أهمية وزارة الداخلية من أنها ستكلف بوضع قانون انتخابى جديد ، وخاصة **بعد صدور إرادة ملكية بحل مجلس النواب فى اليوم نفسه الذى أجرى فيه التعديل الوزارى** ،وذلك تمهيدا لإجراء انتخابات نيابية خلال فترة لم يحدد موعدها بعد.

وينص الدستور الأردنى على وجوب إجراء الانتخابات خلال أربعة شهور بعد حل مجلس النواب ، غير أن المشكلة هى أن الحكومة كانت تعد لوضع قانون انتخابى جديد« وعصرى» ،كما كانت تصريحات المسئولين الأردنيين تشير ، وذلك بدلا من القانون الحالى الذى يسميه البعض قانون الصوت الواحد ،والذى يقوم على أساس منع الناخب من انتخاب أكثر من مرشح واحد، فلكل مواطن صوت واحد فقط وعليه أن يعطيه لمرشح واحد.

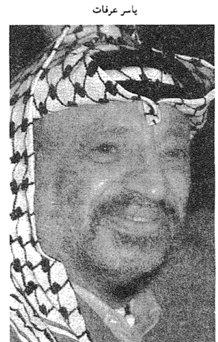
وقد كان مبدأ الصوت الواحد الذى وضع فى العام ١٩٩٣ سببا فى مقاطعة عدد من أحزاب المعارضة الأردنية الانتخابات التى أجريت فى العام ١٩٩٧ ،وعلى رأسها **جبهة العمل الإسلامى** وهى الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ،وهو ما أفرز مجلسا كان الأضعف منذ عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فى العام ١٩٨٩ .

وقد شكل وزير الداخلية لجنة من عدد من كبار المسئولين فى الوزارة لوضع مسودة مشروع قانون مؤقت للانتخابات ،غير أن المشكلة هى أن القانون الجديد ،وكما أشارت كل التصريحات التى أدلى بها المسئولون الحكوميون ،سوف يشمل عددا من التغيرات المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية وبالتقسيمات الإدارية الجديدة، وكذلك بعدد أعضاء المجلس ، لكنه سوف يبقى على مبدأ الصوت الواحد.

قانون الانتخابات

ولم تتضح بعد ملامح القانون الجديد ، لكن التصريحات وكذلك التكهنات تشير إلى أن القانون الجديد سوف يعيد النظر فى تقسيم الدوائر الانتخابية وحصة كل دائرة من النواب ،وهى نقطة كانت موضع انتقاد القوى السياسية لأنها كانت تعطى بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية عددا من المقاعد يقل فى كثير من الأحيان عن تلك المعطاة لمناطق أخرى أقل كثافة .وفى هذا

ياسر عرفات



الإطار فإن عدد المقاعد النيابية الممثلة لعمان والزرقاء وإربد ،سوف تزاد ،وكذلك مقاعد الدوائر الانتخابية فيها والتى ستطرأ عليها زيادة مناسبة ،كما تتضمن التغييرات اعتماد آلية عصرية متطورة فى أسلوب التصويت وفرز الأصوات ومراجعة وإقرار جداول الناخبين .لكن أهم ما سوف يتضمنه القانون الجديد من تعديلات **هو زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٠ مقعدا إلى ١٠٠ مقعد ، مع تخصيص كوتا نسائية للمرأة** . وسيتضمن القانون الجديد إعادة رسم للدوائر الانتخابية بحيث يتم تقليصها من جهة ، وزيادة عددها من جهة أخرى ،كما ستخضع شروط الترشيح لدراسة مفصلة بحيث يتم « رفع سوية النواب الذين سيشاركون فى مجلس النواب الرابع عشر »،كما جاء فى تصريح لمسئول حكومى.

وأعلنت الحكومة أنها سوف تجرى مشاورات مع عدد من الفعاليات القانونية والسياسية ، بمن في ذلك ممثلون للأحزاب السياسية ، لكن هذا الإعلان الذى لم يجد ما يدعمه رسميا قال إن هذه المشاورات ستكون محدودة ،لأن «جميع الاتجاهات حول قانون الانتخاب برزت خلال مداولات الشهور الماضية بين النواب فى اللجنة القانونية فى مجلس النواب المنحل ،وبقية الفعاليات التى عقدت لقاءات معها ».

ولكن فى الوقت الذى يكثر فيه الحديث عن التعديلات التى ستدخل على قانون الانتخاب الجديد و«العصرى» ،فإن موعد الانتخابات يبقى غير محدد ،إذ أن الرسالة التى وجهها الملك عبد الله لرئيس الوزراء والخاصة بحل مجلس النواب لم تحدد موعدا للانتخابات الجديدة.

وعلى أى حال فإن الدستور ينص على أنه إذا تم حل مجلس النواب ،فانه يجب إجراء انتخابات عامة، خلال مدة لا تتجاوز أربعة شهور ،فاذا لم يتم الانتخاب فان مجلس النواب يستعيد وجوده بشكل تلقائى» ،أى أن كل الاحتمالات تبقى مفتوحة إلى أن تجد ما يؤكدها أو ينفيها.

زيارة ناجحة لباريس

أعلن الرئيس السورى «**بشار الأسد**» خلال زيارة الدولة، التى قام بها نهاية الشهر الماضى لباريس أن **عملية التسوية السياسية (السلام) فى الشرق الأوسط » معرضة اليوم للاجهاز عليها وهدم كل أسسها..** وأن المرجعية الدولية غابت عنها كما غاب مبدأ الأرض مقابل السلام ليحل مكانه مبدأ« أمن إسرائيل المفروض بالقوة» وتساءل الرئيس الأسد«بأى منطق يكون الأمن لجانب واحد على حساب الجانب الآخر، وماذا عن أمن العرب؟ ..إن إسرائيل استبدلت مبدأ السلام بالقوة .. وأن هذا يعنى أن ثقافة السلام لم تنضج لدى الإسرائيليين ، وانهم حتى هذه اللحظة لم يدركوا أن الأمن لا يحقق السلام دائما تحقيق السلام هو الذى يجلب الأمن».

وقال **بشار الأسد** ان الموقف السورى لم يتغير **فنحن راغبون فى سلام شامل وعادل يعيد الحقوق الكاملة لسورية والبلاد العربية الأخرى استنادا إلى المرجعية الدولية ومؤتمر مدريد** ..ولكن هل انتخاب شارون يدل على أن المجتمع الإسرائيلى يريد السلام؟.»

ونفى الرئيس السورى أن تكون سوريا قد عارضت المبادرة الأردنية المصرية أو تقرير ميتشيل ..«لكننا نفرق بين مبادرة لوقف النار ومبادرة تكون بديلا للقرارات الدولية .فهذا يحدث انقساما بين الأطراف ويسئ إلى القرارات الدولية. على سبيل المثال ينص تقرير ميتشيل على تجميد الاستيطان، أما القرارات الدولية فتنص على إزالة المستوطنات، تجب أن تكون القرارات الدولية مرجعية لعملية السلام ولا مصلحة لنا فى تبديلها.

وأكد الرئيس السورى أن سوريا ليست لديها شروط لتحقيق السلام «بل حقوق اعتمدها المجتمع الدولى» ..**وقد أعلنا أن السلام العادل والشامل هو خيارنا الاستراتيجى مهما تبدلت الظروف.**

ورأى الرئيس **بشارالأسد** أن لفرنسا دوراً كبيرا تستطيع أن تساهم به بالعمل الجاد من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل فى منطقتنا » وأن سوريا تؤمن بأن أمن المنطقة وأمن أوروبا يتأثران ببعضهما بعضا وبإحلال السلام أو بغلبة العنف» .

وحول العلاقات السورية- اللبنانية قال الأسد: إن سوريا «تقوم بخطوات متسقة مع الدولة اللبنانية منذ عام ١٩٩٠ وآخرها قبل أسبوعين .فاليوم يستطيع الجيش اللبنانى أن يضبط الأمن. وبناء على ذلك تمت إعادة الانتشار من **الطبيعى أن تكون القوات السورية داخل الأراضى السورية، وهى موجودة الآن فى لبنان مؤقتاً**». وأضاف د. **بشار الأسد** أن سوريا أكدت رسميا لبنانية مزارع شبعا . وأن« من يحدد لبنانية هذه المزارع بموجب القانون الدولى هما الدولتان الموجودتان على جانبى الحدود، وأن الأمم المتحدة مستودع لديها الاتفاق النهائى بين الدولتين».

وقد حققت زيارة الرئيس-السورى نجاحا ملحوظا رغم الضجة التى أثارتها المنظمات اليهودية فى فرنسا وقوى أخرى . فقد أقام المجلس التمثيلى للمنظمات اليهودية الفرنسية «كريف» تجمعا عند ساحة «الشهداء» اليهود فى باريس . ورفعت الرابطة المناهضة للعنصرية واللاسامية (**ليبكرا**) **شكوى للمدعى العام للجمهورية السورية ضد الرئيس السورى «بالذم والتحريض على الحقد العرقى».**

شيراك يستقبل الأسد



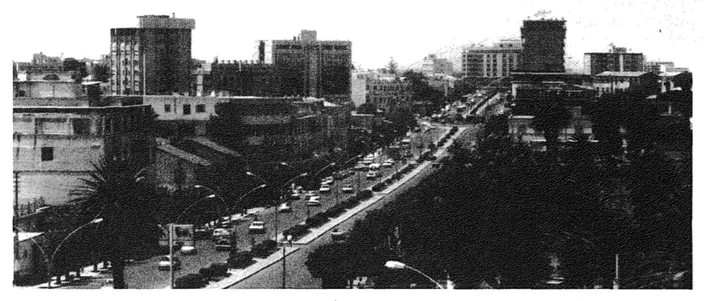
ولكن اللقاءات التى عقدها الرئيس السورى الفرنسى «**جاك شيراك**» ورئيس الوزراء «**ليونيل جوسبان**» وأعضاء المجلس البلدى لمدينة باريس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية والمؤتمر الصحفى (الذى منع الصحفيون الإسرائيليون من حضوره» عكست تطويرا هاما فى العلاقات السورية- الفرنسية.

ووصف مسئول فرنسي الزيارة بأنها« كانت خالية من أى خطأ» وان انطباع المسئولين الفرنسيين كان إيجابيا إزاء رغبة الرئيس السورى فى الانفتاح والتحديث.

وقال« فرانسوا لونكول» رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، إن الأسد «**يمثل جيلا جديدا يعرف التحاور والانفتاح على العالم . وكل زملائى شهدوا بذلك خلال الجلسة . فهو أجاب عن كل الأسئلة بصراحة ومن دون تهرب».**

وعلى مستوى العلاقات السورية- الفرنسية أعلن عن تشكيل «مجلس للشئون السورية الفرنسية» يضم ممثلين عن حركة أرباب العمل الفرنسيين واتحاد غرف التجارة والصناعة السورية- وجاء الاعلان عن إنشاء هذا المجلس عقب استقبال الأسد لوفد ضم حوالى عشرين من أرباب العمل السوريين . وطبقا للمصادر الفرنسية تناول الاجتماع المساعى المبذولة لفتح القطاع المصرفى السورى وتشجيع الاستثمار الأجنبى فى سوريا ، والإصلاح المالى ،وخفض الحوافز الجمركية .كما وقع اتفاق فى إطار تشجيع السياحة بين باريس ودمشق.

وفى تعليق للصحفية العربية **رنده تقى الدين** ، يقول «**أضفى الأسد بأسلوبه الشخصى ومرافقة زوجته أسماء له، على الزيارة طابع العلاقات العامة الناجحة ..فهو القى خطابه بلغة فرنسية جيدة، ما ترك إنطباعا إيجابيا جدا فى الأوساط «الفرنسية».**



منظر عام لمدينة أسمرة

إريتريا .. فى مفترق الطرق

رسالة أسمرة

حلمى شعراوى

أتاحت لى زيارة " **أسمرا**" مؤخراً استرجاع علاقة حميمة مع حركة شعب يفرض تميزه مع كل مرحلة من مراحل تطوره ، هكذا عرفته عبر زيارات للمناطق المحررة" أواخر السبعينيات "، ثم عرفته لحظة إعلانه للاستقلال ١٩٩٣ ، ثم عرفته فى مفترق الطرق .. بزيارتى الأخيرة تلبية لدعوة من حكومة **"الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة "** فى احتفالها بالذكرى العاشرة لتحرير إريتريا فى الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠١ .

فقبل عشر سنوات تأكدت " **هوية التحرر الوطنى**" عبر ماسمى بالحرب المنسية على مدى ثلاثة عقود ، واليوم تتأكد " **هوية الاستقلال**" عقب حرب ضروس مع الجار - أو الشقيق - الأثيوبى لم يسكن أوارها إلا منذ بضعة شهور .

وكان الجميل فى " أسمرا" التى تبدو دائما كزهرة ياسمين موحية بصمت الجبال ، وبسكون لايوحى أنها كانت طرفا فى معركة راح ضحيتها الآلاف من الجانبين ، ونزلت على الشعبين كسكين فى قطعة من الزبد ، وليس كفرقعة سلاح استمرت على مدى ثلاث عقود فى وديان قاحلة على طول أكثر من ألف كيلو متر ، تحكمها فلسفة للموجات البشرية الكاسحة من أثيوبيا ، وفلسفة للمواجهة حتى الموت من الاريتريين ، الأمر الذى أشك أنهما استطاعا - فى أعقابه - إحصاء الضحايا الذين تكوموا فى الوديان على الجانبين تحرسها أو تردمها الآن قوات المراقبة الدولية . ويصعب فى حرب الأشقاء الحديث عن أسباب محددة لحوار الطرشان أو" حوار البندقية" كما أسماها أحد الأصدقاء الباحثين.

لكن ها نحن فى إريتريا .. ونحسب أن الطبقة السياسية تشعر فى النهاية مثل الشعب الإريترى بالارتياح لنهاية هذه المأساة ، ولن نعدم بينهم من يرى أن ثمة أمان مضمون الآن لحد كبير إزاء الاتفاقات الحدودية التى وقعت باشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ورضى الولايات المتحدة على الطرفين! والبعض يصعد بالشعور - وهو محق - أن إريتريا قد ضمنت بذلك استقلالها مرتين ، فى ١٩٩١/١٩٩٣ باستفتاء ثم باشراف الأمم المتحدة نفسها التى أنكرت على إريتريا الاستقلال منذ أربعة عقود خلت ، **وهاهى إريتريا ٢٠٠١ تؤكد استقلالها وتضمن حدودها نهائياً براً وبحراً** ، بما توصلت إليه من اتفاقات فى البحر مع اليمن من قبل ثم ماتوصلت إليه فى البر مع أثيوبيا ، ومن ثم تأكد لها الأمن والأمان

الدستور يكاد يكون معطلاً .. بحكم تحجيم دور البرلمان

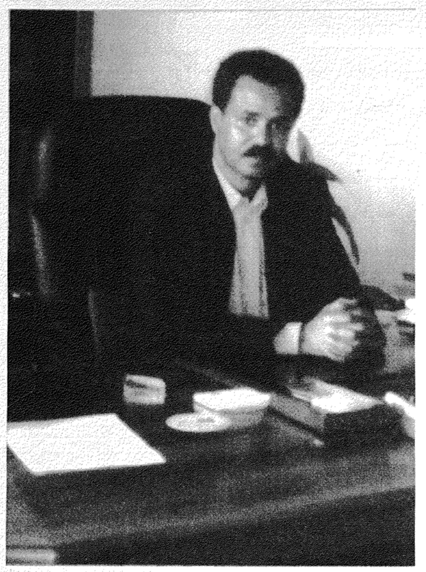
ومجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصي

وهذا نوع من الانتصار دون شك ، رغم أن البعض مازال يتحدث عن مكاشفات ومحاسبات لامفر منها حول طبيعة اتخاذ القرار في الحالتين .

لكن ماهو مصدر الشعور السائد بالانتصار هنا ، وجزء من أرض البلاد منزوع السلاح(شريط من ٢٥ كيلو متراً) وهناك المراقبة الدولية التي لم يستقر دورها بعد إزاء المطالب أو المطامع الإثيوبية في هذا الموقع أو ذاك ، ومفوضية ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة ليست متأكدة من برنامجها أو نتائج عملها ، وقوات المراقبة قد لاتكفي لصد المصادمات من هذا الطرف أو غيره لأن أهل هذا الشريط سيكونون موضع الاضطراب بالطبع ، ثم أن هناك عشرات الآلاف على الجانبين يطلبون التعويضات التي لم تستقر قواعدها أيضاً . ومع ذلك فالشعور قائم بتأكد الهوية والاستقلال المرتبطين باستقرار هذه الحدود ولم يكن خطاب الرئيس **أسياسي** في احتفالات الذكرى العاشرة ، مثل حديثه معنا في مقابلته لوفد أصدقاء الثورة المصريين خالياً من القلق والإلحاح على عقبات الاتفاق النهائي مع أثيوبيا . ورفضه بتوتر ملحوظ لترديد مقولة الدولة الصغيرة ومصالح الدولة الكبيرة ، أو الداخلية ..! الخ عند المقارنة مع أثيوبيا . **ففي النهاية نجحت دولة من ٣-٤ ملايين نسمة أن تقوم قائمتها نهائياً في منطقة استراتيجية هامة من البحر الأحمر والقرن الأفريقي بل وحوض النيل** .. وعليها أن تحمي حدودها وهويتها مثلما يحدث في مناطق أخرى من العالم.

التحرك الخارجي

لعل ذلك هو مصدر سعادة بعض الإريتريين بصورة التحرك السياسي الواسع من جانب مسئوليها. من جهة ، ومن قبل كثير من القوى الخارجية نحو إريتريا من جهة أخرى ، وتسجل المصادر الإريترية في هذا الصدد في وقت قصير زيارات متبادلة للرئيس في دول عربية وأوروبية متعددة ، كما تسجل باهتمام زيارات للقيادات العسكرية الأمريكية إلى أسمرا ، وزيارة وزير الدفاع الإريتري إلى الولايات المتحدة خاصة في فترة المسعى الأمريكي للخروج من مأزق تفجير سفينتهم الحربية الهامة في ميناء عدن ، واضطراب



أسياس أفورقي

الموقف كله ضدهم في اليمن بوجه عام ،مما يفرض على السياسة الأمريكية البحث عن مرفأ أو صداقة أخرى أكثر استقراراً في هذه المنطقة الحيوية.

وعندما قابلنا الرئيس **أسياسي** ، واقتربت أنف أحد الصحفيين من هذا الموضوع لم يشعر الرئيس الإريتري بالحرج وهو يتحدث **عن ضرورة " الأمن الجماعي" في البحر الأحمر ومراعاة مصالح كل الدول فرادى مثلما تراعي" جماعيا"** ، ومن ثم" فان حق كل دولة في عقد اتفاقاتها المنفردة يظل قائما وجديراً

بالاحترام" . لم نكن بحاجة لأن ندرك توجه إريتريا في هذا الصدد ، وزيارات الرئيس الإريتري ومعاونيه المتبادلة مع **السعودية واليمن وليبيا ومصر** عقب وقائع الحرب - سوف لاتدرج غالبا في موقع أكبر أو أقل من الزيارات الكويتية مثلا - **ليبقى التساؤل المثير حول زيارات الاسرائيليين** . لكن المسألة سوف تحسب وفق ماي بديه هذا الطرف أو ذاك من اهتمام فاعل. قد تقدم اليمن الصداقة وحسن الجوار ، وتتوقف السعودية ودول الخليج عند مشروعات اقتصادية

وصحية ، تذكر بالتقدير في أسمرا في مجال توليد الطاقة ، ورصف الطرق ومشروعات البنية التحتية عموماً ، **ولكن العرب – ذوي الاتجاه الاقتصادي الغالب في هذه الفترة – ليس لديهم مايقدمونه في مجال البنية العسكرية التي تسعى إريتريا بالطبع لإنجاز الكثير فيها عقب مثل هذه الحرب،** لتبقى المشكلة هي التوازن بين التزام الأمريكيين التقليدي مع أثيوبيا ، وصعوبة أن يقوموا هم أنفسهم بمساعدة إريتريا مباشرة بنفس القدر في الوقت الذي تشكل فيه الدولتان الأفريقيتان أهمية لايمكن أن يتجاهلها الأمريكيون إزاء مشاكلهم في العالم العربي .

وفي رأي الرئيس الإريتري أن التطبيع مع أثيوبيا صعب في الوقت الحالي إذ في تقديره أن أطماع أثيوبيا لم تتوقف في المنطقة (الصومال – جيبوتي) ومعنى ذلك في تقديرنا أن" الصداقة – الأثيوبية – الإريترية " المشتركة " مع بعض قوى الخارج ستظل صعبة لبعض الوقت ، **ولابد من تصور معنى" تقسيم العمل" بين الأمريكيين والاسرائيليين** . هذا في الوقت الذي لاتناقش فيه أجهزة عربية استراتيجية مثل هذا المفهوم المعقد لتقسيم العمل . من جهة أخرى **لم يتضح لنا أن ثمة قبول اريتري بتقسيم آخر بحيث يبدو العرب من " خلف إريتريا واسرائيل" من خلف** " أثيوبيا ، خاصة مع الضعف العربي الظاهر في مجال" التنسيق" ، وقيام الولايات المتحدة وحدها في هذه الفترة بعملية التنسيق على مستوى القرن الأفريقي ووسط القارة(الكونغو / السودان ..) والشرق الأوسط على السواء .

وقد حاولت تساؤلات المجموعة المصرية للرئيس أسياس أن تبلغه رسالة " **القلق العربي" من الوجود الاسرائيلي في مدخل البحر الأحمر** ، ولكن أحداً لايستطيع الاجابة عما إذا لم يكن الوجود الأمريكي نفسه هو موضع القلق ، والأحاديث كثيرة الآن عن تنسيق أمريكي واسع لأوضاع الموانى في جنوب البحر الأحمر ومدخل المحيط الهندي . باتساق مع وضعها في كل منطقة الخليج؟ ولامفر إذن من تعاون عربي إريتري وثيق – وهو الآن في أفضل حالاته – يحفظ هامش الفرق الذي يصر عليه العقل العربي بين إسرائيل والولايات المتحدة !

الحوار الداخلي

قد يكون الحوار بشأن قوى الخارج أسهل كثيرا في إريتريا عن ذلك الخاص بالداخل فالرئيس وقادة الجبهة الشعبية – يعرفون طريقهم جيداً في ظرف العولمة والاستقطاب ، وتوازنات القوى الإقليمية – وأكدوا دون طموح مفرط وضعهم في هذا الإطار . لكن الهدوء على الجبهة الخارجية ، لايعادله هدوء

هناك معارضة داخل الجبهة الشعبية نفسها

نجحت دولة من ٣ أو ٤ مليون نسمة في القيام في منطقة استراتيجية هامة.

بنفس الدرجة في جبهة الداخل . **فالنظام في الداخل في مفترق طرق صعب ، وعليه تبعات كثيرة في تناوله.**

يشعر المرء أحيانا وهو بين معظم المسئولين في أسمرا ، أن " برنامج الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بشأن " الآخر" الداخلي والذي كان قائماً في الرابع والعشرين من مايو ١٩٩١ مازال " برونقه" لم تصبه وقائع الاستقلال أو العولمة بشظايا التغيير الجذري والتطوير الضروري **فكلمات مثل " عدم اتساع الساحة لأكثر من تنظيم" أو الحديث عن المعارضة بلغة المرتزقة، و" الخونة" و" المخربين".. مازالت سارية المفعول** .. وهي لغة لم تعد تجدي في عصر مصطلحات أخرى عن المشاركة السياسية " والمجتمع المدني ، والتنمية بالمشاركة ، بل وحتى إرضاء " الخارج" بمرونة أكثر في الداخل نتيجة القبول بمبادئ خصخصة الاقتصاد التي تفترض مساحات من " اللبرلة" السياسية ، لم تكن لتقبلها نظم المجتمع المخطط.

لكن الرئيس **أسياس** في حديثه معنا كما في خطابه في الذكرى العاشرة وجد منفذاً آخر لتفسير تعطل عمليات المقرطة هذه ، فهو يرى أن الحرب مع أثيوبيا منذ ١٩٩٧ هي التي عطلت عمليات البناء السياسي الجديد ، وأن النقاش قد بدا مؤخراً حول قانون إنشاء الأحزاب وتنظيم الانتخابات وأن هذا عمل لايمكن إنجازه بين عشية وضحاها لأن عشر سنوات ليست بالكثيرة في تاريخ الأمم.

والرئيس " **أسياس أفورقي** " يتحدث في هذا الموضوع بحدة تنبئ عن حساسية فعلية تجاه أشكال المعارضة التقليدية أو قل المألوفة الآن في ساحات المجتمع الدولي ." فالحزبية عنده " ترهن سياسة البلاد للقوى الخارجية .. والمخربة، لأن الانتخابات تستعمل للتخريب السياسي .. وأنه لا"يقبل التعرض لضغط خارجي من أجل تحقيق هذه الأشكال". فاريتريا حققت بوحدتها تنمية تصل إلى ٦ -٧٪ قبل تأثير الحرب على نموها". وهو يسخر في حديثه بشدة من شكل الديمقراطية الليبرالية الغربية التي لايشرفها بالتأكيد النموذج الأمريكي الذي نراه ..!

وكانت مقابلتنا للأخ " **الأمين محمد سعيد**" أمين عام الجبهة الشعبية أكدت خطا مماثلا إذ قدم بلغة عربية فصيحة تحليلاً موسعاً عن طبيعة الظروف التي تنشأ فيها الأحزاب عادة بالشكل الذي قدمته التجارب الأوروبية ، وأنها ظروف لم تتوفر بشكل تلقائي بعد في إريتريا ، ولايتوقع نضجها قبل مرور عقد من الزمان ، ولكن المحاولة مخلصة في إطار" المظلة الشاملة" للجبهة الشعبية للمضي في طريق البناء الديمقراطي ، وتم فعلا صياغة قانون " التنظيمات" و" الأحزاب" في إشارة – ربما – إلى النمط الأوغندي .. أو غيره من أنماط " جبهات التحرر الوطني" في ظروف التحرر الوطني التي تبدو في رأيه مازالت قائمة.

نحن هنا إذا أمام خطاب " الدولة الوطنية" التقليدي من قبل" زعيم الثورة الوطنية" وبعض رفاقه . يقف لصالحه بعض ماذكرناه من سياسات تأكيد الهوية والحدود والحقوق الإقليمية ، ودور يقبل" بالتحدد" أو الانفتاح بشروطه ، ونسبة تنمية طيبة تحققت قبل الحرب ، وإن كانت الأفق من حوله ، والواقع الذي يجد نفسه مضطراً لمعايشته لايسمح بذلك الآن سواء من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية أو حتى مصادر الاستثمار التي يسعون إليها ويضطرون لمراجعة سياسات التخطيط نفسها لاغرائها بالمشاركة . ومعنى ذلك أن الأطراف السياسية والاقتصادية الخارجية التي ينكر عليها " أفورقي" منطق التدخل أو التخريب قد تفرض واقعاً جديداً ولن يجدي معها كثيراً أسلوبه السائد السابق في مقاومة تنظيمات المعونة الخارجية وشروط البنك والصندوق ، وتوصيات اللبرلة .. الخ ، ذلك أن ظروف مابعد الحرب في إريتريا أصبحت مختلفة عن موقف " الدولة الوطنية " قبل الحرب ، خاصة أن المرء لايلحظ بسهولة نمطاً خاصاً لثورة تعبئة الموارد – سياسية واجتماعية – تحمي إريتريا **من مشاكل الانفتاح المتوقعة والتي**

تتحرك في فضائها قوى على شاكلة الأمريكيين والاسرائيليين ممن يسعون إلى" بناء المصالح" الاحتكارية وليس بناء" الدولة الوطنية" أو القبول بمنطقها الاستقلالي.

معنى ذلك أن إريتريا في مفترق طرق جديدة ، مفتوحة على خيارات تتطلب جبهة داخلية قوية ، ذات مفاهيم جديدة للتوحد الوطني القابل بالتنوع والاختلاف والاقتناع بأن " **وفاق الداخل**" الوطني الديمقراطي هو الأساس لاتخاذ الموقف المناسب تجاه الخارج.

لكن هذا الداخل الإريتري لم يعد عام ٢٠٠١ بمثل ماكان عشية التحرر عام ١٩٩١ . فالشعب الإريتري في ظروف الحرب مع أثيوبيا تحمل بكافة طوائفه صنوفاً من المعاناة والرعب والقتال والتهجير ، وتعطلت مصادر رزقه في الموانى ودول الجوار ومصادر دفع حركة التنمية بالشكل الواعد السابق على الحرب ، أصبح هذا الشعب يتساءل . عن مدى مشاركته في نقاش نتائج الحرب ، بات يبحث عن معنى الهزيمة والانتصار الذي يتردد في الشارع ، وعن تنوع الطروحات في مواجهة هذا الموقف ، ويحدث ذلك فرزاً مستمراً في المواقع والمواقف وطبيعة الشخصيات المعبرة عن ذلك . ولأن الحرب لم تنته إجرائياً إلا منذ بضعة شهور فان مصادر السلطة وفي مقدمتها أحاديث الرئيس **أفورقي** مازالت ترى أن إريتريا تعيش حالة استثنائية بعد ، وتتطلب التفكير بهدوء في الخطوات التالية ، وأن لجنة لقانون الأحزاب والانتخابات شكلت وقدمت مشروعاتها للمناقشة العامة خلال الأشهر الأخيرة ، والانتخابات العامة نفسها قد تجرى في ديسمبر من هذا العام ، ومعظم الشخصيات المعروفة من تنظيمات تاريخية أخرى عادت للبلاد " إلا بعض المتعاونين مع الأعداء أو القوى الخارجية صاحبة المصلحة " حسب التعبير الإريتري".

لكن هناك من يرى في ذلك حجة تقليدية لتعطل الحركة الديمقراطية في إريتريا ، **فالدستور يكاد يكون معطلاً بحكم تحجيم دور البرلمان أو مجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصي رغم ممارساته الشعبية وتواضعه الملحوظ** ، والانتخابات ستجرى بدون أحزاب فعلية بسبب تعطيل قانونها للآن، ومن قد يغامر بالشروع في التشكيل الحزبي فسيواجه شروطاً قاسية لتوفير آلاف الأسماء المطلوب توقيعها من مختلف الأقاليم والفئات والأديان مما لايمكن أن يتوفر للكثيرين ، أو لتكوين تنوع ديمقراطي حقيقي أو يتوفر الانتهاء منه في وقت قريب لدخول انتخابات ديسمبر ٢٠٠١ !

لكن في جو هذا الغليان غير المطمئن ، لفت النظر بضعة مظاهر للتفاعل داخل الوضع الراهن ، وإن بدت في مرحلة الارهاص إلا أنها ذات أهمية للمستقبل . فقد **بدا التعبير المعارض يتحرك داخل الجبهة الشعبية الحاكمة نفسها ، وتكشف وثائق مجموعة الخمسة عشر أو التسعة عشر شخصية من داخل الجبهة ، ورسائلهم الاعتراضية للرئيس أفورقي (بحكم كونهم وزراء وجنرالات وأعضاء قدامى..) عن شعور أساسي بالأزمة وأسبابها** وتقدم بعض الحلول لها ممثلة في احترام الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات وحقوق الإنسان والفصل بين " الجبهة" والدولة . وإن كانت هذه الوائق مازالت في دوائر " النظام الحاكم" ولذا لم تعبر عن توجه ديمقراطي أو اجتماعي مختلف عن دائرة الفكر الحاكم ، وفي نفس الوقت اكتفت ردود الرئيس - كما تشير الوثائق - بالتنبيه للخطأ الإجرائي وليس بالرد على" مقولات لقوى معارضة" من خارج النظام . قد يسجل هنا أن هذه المجموعة بشخوصها الهامة مثل **محمود شريف وبطرس سولومون وصالح كيكيا** وغيرهم لم يتعرضوا لاجراءات عنيفة حتى الآن ولكن المخاوف واردة أيضاً بقدر مدى القابلية للمقرطة في المرحلة القادمة . ولايتسع المجال هنا لرصد أصوات مخلصة متعددة من " خارج النظام" ولاتخضع لمواصفاته عن الخارجين عن الساحة" ، وأن وجد بعضهم في الداخل فمازال بعضهم مخلصاً للبلاد وهو في غربته .

وقد يبدو حتى الآن أن الجدل الأكثر جدية خارج هذه الدائرة هو مايجرى في **ملتقى الحوار** وهو المنتدى السياسي ، شبه الشهري وشبه المستقل والذي عقد لأربع دورات حتى الآن ، فهو يتناول **قضايا المجتمع المدني واللغات والقوميات وطبيعة النظام الحزبي** بما يبشر بطرح فكر سياسي جديد في إريتريا لايعرف أحد بعد طبيعة رد الفعل إزائه ، وإن كان البعض يرى أن وقوع ذلك في أسمرا دون " ملاحقات" إنما يكشف عن حسن النية المتوقع ،وأن رأى البعض أن التشدد في خطاب الرئيس في الذكرى العاشرة وتأخير قانون الأحزاب وقيامها لتمرير الانتخابات العامة القادمة دون تعددية لايكشف عن هذه النية الحسنة بهذه البساطة .

وهنا لتعذرني رموز المعارضة " حسنة النية" في القول بملاحظتي في بلداننا عموماً لنوع من " **كسل المجتمع المدني" الذي لايميل للعمل إلا في جو كامل الأوصاف،** وهذا مالايمكن أن يوفره أي " نظام " ولذا لابد أن نتعود معالجة التفاعل لصالحنا مثلما هو أحياناً لصالح النظام . وقد فهمت أن ثمة صحف صغيرة مستقلة بدأت تمارس حضورها وفق قانون عادي للصحافة منذ سنة ١٩٩٦ كما أن أصحاب قضية **اللغة القومية** و" اللغات الأم" المحلية يمارسون أنواعاً علنية من الضغوط في جو حر لنقاش هذه القضية الهامة وخاصة بالنسبة للغة العربية إزاء زحف الانجليزية بالذات أمامها.

لقد أردت أن أقدم للقارئ العربي صورة لهذا التنوع في الآراء والاتجاهات التي يزخر بها إقليم مجاور للاقليم العربي له هذه الأهمية هو إريتريا ، وهو يعبر مفترق طرق للتطور الداخلي والخارجي ، ذلك التطور المفتوح على أكثر من احتمال يتسم بالمفارقة العميقة.

والحق أن إريتريا بتطورها الهادئ اللافت تحتاج لحركة فاعلة من قبل النخبة السياسية تستفيد هي وقيادتها من ظرف إريتريا الخاص في المنطقة ، فهي تواجه جاراً قويا مرشحا ليصبح قوة إقليمية (أثيوبيا) يمكن أن تدير أمور القرن الأفريقي بطموح جامح بقدر مايمكن أن ترعى وجود إريتريا المستقرة المخططة مهما كان صغر حجمها . والمسألة - كما ذكر أسياس - ليست مسألة حجم بقدر ماهي مسألة إرادة وأوضاع اجتماعية واقتصادية في إطار سياسي مناسب . **فالى أي حد سيتاح لكل القوى الفاعلة في إريتريا أن تشارك في صياغة هذا الإطار وإخراجه إلى النور ورسم الدور المتوقع في المنطقة ، بالشكل المناسب ؟ هذا هو السؤال الذي عدنا من اريتريا نحمله بالأمل .. والتوقعات** المفتوحة...



بنك إريتريا
يحمل اسمه بالعربية
والانجليزية والتجرينية

برلين..
بين الأزمة المالية وعودة الحرب الباردة

بعد أزمة مالية طاحنة فى مدينة برلين نتجت عن التشابك بين المصالح والقيادات السياسية والاقتصادية خرج **الديمقراطيون الاجتماعيون** من حكومة ولاية برلين فأسقطوا محافظ المدينة وبقية أعضائها من **الحزب الديمقراطى المسيحى**، وتشكلت حكومة جديدة من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر مهمتها إجراء انتخابات جديدة.

وماكان ذلك يتحقق بدون دعم **حزب اليسار (حزب الاشتراكية الديمقراطية)** الذى يحوز (خمس) مقاعد البرلمان.

بدت مظاهر الأزمة على السطح فى بداية هذا العام، حيث انفجرت **فضيحة تبرعات** دفعتها مؤسسات اقتصادية للحزب المسيحى الديمقراطى، الذى بدوره رد الجميل بمنح تلك المؤسسات، قروضاً سخية من مجموعة بنوك يرأسها أحد قادة الحزب، وهو فى الوقت نفسه رئيس الكتلة البرلمانية للحزب فى برلمان ولاية برلين. وبينت تحقيقات اللجان البرلمانية والحكومية أن برلين تحتاج لاقتراض مبالغ تصل إلى ١٠ مليارات مارك لتغطية خسائر الحقتها بها عمليات بنك الولاية.

الأزمة التى ظلت تتفاعل خلال سنوات **أدت لتراكم مديونية هائلة لميزانية المدينة تبلغ نحو ٧٥ مليار مارك**، أكثر من ضعف ديون ألمانيا الديمقراطية بعد ٤٠ سنة عاشتها كما قال برنامج تليفزيونى ساخر.

فى مواجهة وضع يهدد بالعجز الفعلى عن ممارسة الحكم وقف تحالف حاكم من الحزب المسيحى الديمقراطى والديمقراطى الاجتماعى، الحزبان اللذان يمثلان الخصمين الرئيسيين فى الحياة السياسية على نطاق الجمهورية الاتحادية.

وبعد مكابرة من ممثلى الحزبين وحديثهما عن تدارك الأزمة وامكانات الخروج منها أدرك **الحزب الديمقراطى الاجتماعى** أن فرصة سنحت لتحسين صورته أمام الناخبين فى برلين بالقاء كامل المسئولية على الحليف - الخصم فى الحكومة، خاصة وأن الديمقراطيين الاجتماعيين وجدوا فى وضع الحليف الثانوى بسبب نتيجتهم الهزيلة فى انتخابات عام ١٩٩٩.

وكان حزب اليسار(**حزب الاشتراكية الديمقراطية**) يدعو بدأب لتشكيل تحالف لكافة القوى التى تقف يسار المحافظين لمنح فرصة تقدم للعاصمة المثقلة بالأعباء الاجتماعية والاقتصادية، والتى لايملك المحافظون سياسة تستطيع حل المشاكل بدون القاء الأعباء على كاهل العاملين وأصحاب الأعمال المتوسطة.

ورغم مضى نحو ١١ عاماً على إقامة الوحدة الألمانية فمازالت برلين مدينة منقسمة اجتماعياً وسياسياً .. ويتردد فى برلين القول أن الأسوار الاجتماعية والسياسية والفكرية التى تفصل بين الشرق والغرب أكثر صلابة ورسوخاً من السور الحجرى الذى تم التغلب عليه فى ساعات.

وتتمثل هذه الأسوار أو الفواصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى **استمرار سياسات التمييز ضد سكان برلين الشرقية فى سياسات الأجور، وفى فرص العمل وفى مستوى الدخول**. وتجمع الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، بل وتعترف بذلك دوائر من **الحزب الديمقراطى المسيحى**، بأن **" ايبرهارد ديبجن"** محافظ برلين لم يكن شخصية توحد السكان، بل انه وهو الذى يقود الحكم منذ ١٦ سنة - منها ١١ سنة هى عمر الوحدة الألمانية - لم يفهم تبعات التوحيد وضرورة وضع سياسة تحقق الاندماج بين شطرى المدينة.

ولكن المشكلة ليست سياسة من شخص واحد، بل هى تكمن فى **عقلية مواصلة الحرب الباردة التى تسود فى أوساط التيار المتشدد** وسط المحافظين والذى يقف على رأسه المستشار **هلموت كول** وعدد من مساعديه ومريديه وتلاميذه من " مقاتلى الحرب الباردة".

سياسة هذا التيار تتلخص فى معادلة بسيطة كلما تعالت الاحتجاجات على الظلم الاجتماعى، كلما ارتفعت الأصوات مطالبة بانهاء التفرقة بين الشطر الغربى والشطر الشرقى يأتى الرد الجاهز : **إنهم الشيوعيون!** ووصل العمى وفقدان البصيرة بالمحافظين الذين يتفاخرون بأنهم صناع الوحدة الألمانية لأن لايلتفتوا لمغزى الانقسام السياسى العميق فى المدينة.

فى الشرق يحصل حزب اليسار (الذى يعتبره المحافظون شيوعياً) على ٤٠٪ من أصوات الناخبين وفى الغرب يحصل المحافظون على ٤٣٪ من أصوات الناخبين.

وتحت ضغط المحافظين تجنب الديمقراطيون الاجتماعيون لمدة ١١ سنة مجرد التفكير فى تشكيل أغلبية على يسار المحافظين تضمهم وحزب اليسار والخضر لتشكيل حكومة الولاية.

الآن وفى ظل حكومة فيدرالية يقودها الديمقراطيون الاجتماعيون وبتحريض من المستشار نفسه جرأ الديمقراطيون الاجتماعيون فى المدينة على الانفصال عن المحافظين وبدأوا طريقاً ستكون له نتائج هامة على مستوى ألمانيا كلها.

حسب نتائج استطلاع الرأى بالنسبة لمن يريد البرلينيون فى مقعد حاكم الولاية (محافظ المدينة) يأتى اسم" **جريجور جيزى**"

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

زعيم حزب اليسار فى المقدمة قبل مرشحى الديمقراطى الاجتماعى ومرشح المحافظين.

وهناك توقعات أن يكون **حزب الاشتراكية الديمقراطى** هذا الثانى فى كل برلين بعد المحافظين وقبل الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر.

لهذا صعد التيار المتشدد وسط المحافظين وبمبادرة اعلامية من المستشار السابق**كول** حملته التى تذكر بالحرب الباردة على كل من يتعامل مع اليسار.**يقول كول إن الديمقراطيين الاجتماعيين يرتكبون خيانة فى حق الوطن ، وأنهم** يمسون بالمحرمات ، ويديرون ظهرهم لضحايا السور والنظام الشيوعى . ويقول " لن أسمح بذلك" قاصداً احتمال مشاركة اليسار فى حكومة ائتلافية مقبلة فى برلين .

جريجور جيزى" الذى أعلن ترشيح نفسه وعزمه على خوض المعركة الانتخابية لحزبه رد فى بيان له قائلاً

"١- زمن الحرب الباردة وأيديولوجية المدينة القابعة فى خندق المواجهة يجب أن ينتهيا إلى الأبد" . وهو يقدم نفسه للناخبين باعلان عزمه " على القضاء بالكامل على الفساد فى السياسة ، وفى أوساط المال والعقارات فى برلين" ويتحدى المحافظين فى عقر دارهم عندما يبين أن القضاء على الفساد والمحسوبيات والتداخل بين السياسيين وقادة الاقتصاد يعنى ضمان فرص متساوية لأصحاب الأعمال فى الحصول على عقود.

ويربط اليسار بين تسرب المليارات الى حيث لايعلم أحد والأزمة المالية التى تؤدى إلى تقليص ميزانيات الولاية المخصصة للشئون الاجتماعية والتعليمية مثل رياض الأطفال والمدارس ومجالات رعاية الشباب والثقافة.

وليس اليسار وحده الذى يرى أن اشتراك القوة السياسية الرئيسية فى شرق المدينة فى الحكم سيكون اجراء هاماً للتغلب على الانقسام السياسى والفكرى وخطوة حاسمة نحو توسيع المشاركة الديمقراطية.

خوف المحافظين الذين يكادوا يقتطفون عبارة البيان الشيوعى الشهيرة" هناك شبح يجول فى أوروبا ، شبح الشيوعية.." ينبع من وضعهم المتردى حالياً ومنذ خسروا الانتخابات الفيدرالية فى عام ١٩٩٨ . **الحزب الديمقراطى المسيحى** يخشى المستقبل . وهو يرى اتجاها لدى المستشار **شرودر** لتغيير الموازين الرئيسية للسياسة فى ألمانيا بتخطيطه لتحجيم المحافظين وعزلهم على المستوى« البعيد، وتغييره لمعادلة الحكم الائتلافى إذ يشترك - لأول مرة - الخضر فى حكومة فيدرالية . المحافظون يقولون إن لدى خصمهم خطة للتمهيد لاشتراك حزب اليسار فى الحكومة الفيدرالية.

ولكن حزب الاشتراكية الديمقراطية نفسه نشأ فيه الآن خلاف حاد حول تصريحات وخطابات لعدد من قادة الحزب ، وبيان أصدره مؤتمر فرع الحزب فى برلين يقدم فيه الحزب اعتذراً عن بعض معالم السياسة فى ألمانيا الديمقراطية . من ضمن ذلك اعتذار رئيسة الحزب عن" **الوحدة الاجبارية**" التى تمت بين **الحزب الشيوعى والحزب الديمقراطى الاجتماعى** فى شرق ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى تأسس بناء عليها **الحزب الاشتراكى الألمانى الموحد**. وأخيراً " وإعتذار" منظمة برلين عن بناء السور

ورغم اتفاق الجميع على عدم جواز منع المواطنين من السفر واجبارهم على البقاء فى البلد إلا أن إضاءة الظرف التاريخى لإقامة السور لم يأت له ذكر فى البيان المذكور.

القوى السياسية المعارضة لحزب اليسار لاترى فائدة من البيانات المذكورة بل إنها تخشاها إذ أنها تخاطب نفسية الناخب الغربى الذى تشكلت عقليته السياسية خلال سنوات الحرب الباردة.

وهناك بالقطع علاقة بين سيل البيانات الصادرة من حزب الاشتراكية الديمقراطية وأهداف الحزب" للدخول إلى الغرب" . وكان الحزب قد جاهد خلال عشر سنوات لبناء وجود له فى الغرب إلا أن النتائج التى حققها حتى الآن جاءت متواضعة فيما عدا مدينة برلين (الغرب) ومواقع قليلة أخرى.

ومعركة برلين الانتخابية تعد بتحقيق نجاح هام خاصة فى ظرف تاريخى قد لايتكرر . فمن ناحية تضعضعت مواقع المحافظين خاصة بسبب الفضائح المالية ، ولايستطيع الديمقراطيون الاجتماعيون التهرب من مسئوليتهم عن السياسات الاجتماعية وعن المشاركة فى الفساد باعتبار مشاركتهم فى الحكم.

الذى يقلق قواعد" **حزب الاشتراكية الديمقراطية**" وبعض قادته هو مصير" **الخضر**" فقد فقدوا معظم هويتهم خلال التحالف فى الحكم مع الحزب الديمقراطى الاجتماعى . ويرى العديد من أعضاء الحزب وقادته " أن التسابق على إرضاء الديمقراطيين الاجتماعيين" بهدف المشاركة فى الحكم قد ينتهى« بضرر كبير على الحزب. ويرى الرئيس الفخرى للحزب **هانز مودرو** أن الاعتذار عن الماضى " ليس سياسة ولايمكن أن يقتصر احصاء " الأخطاء" على طرف واحد ويقول إن المطلوب لفهم التاريخ الدخول فى حوار جدى مشترك بين الراغبين فعلا فى التعاون على الجانبين.

أصبحت برلين مرآة للحياة السياسية فى كل ألمانيا الاتحادية . فهى تجمع كل التناقضات والعوامل المتضادة التى تسم الحياة فى البلد. بل إنها تمضى بهذه التناقضات الى أقصى حدودها.

فالانقسام الاجتماعى الذى تعيشه برلين ماهو إلا صورة للانقسام الاجتماعى فى ألمانيا ، وإن كانت صورته حادة القسمات.

وانقسام المدينة شرقاً وغرباً يعبر عن واقع تعيشه ألمانيا (نسبة البطالة فى الغرب من ٨-١٠ بالمائة وفى الشرق من ١٧-٢٠ بالمائة) نسبة الأجور فى الشرق فى أفضل الأحوال ٨٥٪ بالنسبة للغرب.

ومشاركة اليسار فى الحكم ستكون تعزيزاً لثقة لجمهور الواسع فى الحكام لعدم تورط اليسار فى فضائح فساد.

الانتخابات فى برلين فى خريف هذا العام ستبين إن كانت المدينة ستطلق إشارة للتوحيد السياسى لألمانيا أم بفعل الحرب الباردة التى يشنها المحافظون الآن ستظل مكبلة تحت الحكم المؤبد للمحافظين وحلفائهم.

استمرار سياسة التمييز ضد سكان برلين الشرقية فى سياسة الأجور وفرص العمل ومستوى الدخل

★★★

حزب اليسار .. هل يشترك فى الحكومة الفيدرالية؟

العالم

الاصلاح الاقتصادى والفقر
فى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى

فرانسيس ستيوارت

ترجمة: أحمد نبوى حسب النبى

كانت الثمانينات عقدا سيئا لأمريكا اللاتينية حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى جميع دول هذه المنطقة تقريبا .كما ارتفع عدد الفقراء من ٩١ مليون شخص عام ١٩٨٠ إلى ١٣٣ مليون شخص عام ١٩٩٠ ،أى من ٢٦٪ من إجمالى عدد السكان إلى ٣٢٪ .وقد إزداد عدد الفقراء فى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء .وقد تبنت معظم الدول فى أمريكا اللاتينية إجراءات للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى خلال عقد الثمانينات وفقا لاتفاقيات وقعتها مع صندوق النقد الدولى أو مع البنك الدولى.

وقد أدى الانخفاض العام فى دخول الأفراد -والذى أدى لتفاقم سوء أوضاع الفقراء وخاصة فى المدن- إلى تزايد البطالة وإلى انخفاض الرواتب الحقيقية للعاملين ،وإلى إنخفاض الانفاق الحكومى على القطاعات الاجتماعية ،وباستثناء السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات فإن هذا العقد يعتبر عقد تدهور الرفاهية الاجتماعية.

الفقراء فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينات :التطورات الكبرى

كانت التغيرات الكبرى القاسية عبر عقد الثمانينات هى السبب الرئيسى لمشكلات الفقراء ،بما أثر على الدخول الأساسية للأفراد .وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الثمانينات بنسبة ١٠٪ فى المنطقة ككل، وفى ١٨ دولة من دول المنطقة البالغ عددها ٢٣ دولة. وكانت أعلى نسب فى الانخفاض فى نيكاراجوا (٤٠٪ فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠) ،وبوليفيا وجويانا وفنزويلا والأرجنتين وهايتى (٢٠٪ أو أكثر) .وقد شهدت السنوات الأخيرة القليلة من عقد الثمانينات شيئا من التحسن ،ونموا موجبا فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى تسع دول، وانخفاضا أقل حدة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى سبع دول أخرى ، بينما تدهور الوضع بشدة فى خمس دول فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠. وقد شهدت المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ نموا إيجابيا فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٣ر٤٪، ويرجع هذا النمو بصورة رئيسية إلى عودة الاستثمارات مرة ثانية إلى دول المنطقة بمبالغ ضخمة .فبعد أن كان التحويل الصافى للأموال إلى المنطقة سلبيا طوال المدة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ مع هروب الموارد المالية خارج هذه المنطقة بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من قيمة الصادرات ، شهدت المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ تحويلا صافيا إيجابيا للأموال وصلت قيمته إلى ١٧٪ من قيمة الصادرات.

وقد استمرت العديد من الاختلالات الكبيرة فى الميزانية خلال معظم سنوات عقد الثمانينات ،وإن كانت السنوات الأولى من الثمانينات قد شهدت تحسنا معقولا فى عجز الميزانية وعجز الحسابات الجارية بين الدول التى طبقت الإصلاح الاقتصادى .وقد شكل عبء الديون خلال الثمانينات معوقا رئيسيا للتنمية حيث استنزفت الديون الكثير من الأموال التى كان يمكن توجيهها للاستثمار وللإنفاق على القطاعات الاجتماعية، كما جعلت من الضرورى تطبيق سياسة إنكماشية لتقليل نسبة التضخم ولخفض حجم الواردات .وعلى الرغم من هذا ،فإن مبادرة (برادى) فى سنة ١٩٩٠ ،وعودة تدفق رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار فى المنطقة مرة أخرى قد سهلا من تطبيق المزيد من سياسات التكيف الهيكلى.

وقد أدى تراكم الديون فى السبعينات ،وارتفاع معدلات الفائدة الدولية للقروض ،وامتناع الدول الغنية عن تقديم القروض التطوعية منذ عام ١٩٨٠ إلى جعل الإصلاح الاقتصادى السريع والقاسى أمرا ضروريا ،وقد عانت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى التى اقترحها البنك الدولى الكثير، كما لم يتحسن اقتصادها مقارنة بالدول الأخرى فى السنوات الأولى من الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ ،وإن كان نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد تحسن فى أربع دول من بين سبع دول طبقت سياسات البنك الدولى الاقتصادية فى الفترة من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ ، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دولة واحدة فقط من بين عشر دول طبقت سياسات التكيف الهيكلى التى اقترحتها مؤسسات دولية أخرى ،كما زاد فى أربع دول من بين عشر دول لم تطبق سياسات التكيف الهيكلى .وقد كانت الانجازات التى حققتها الدول التى تبنت سياسات اقتصادية اقترحتها هيئات دولية أخرى غير البنك الدولى ضئيلة ،وأدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حتى فى أواخر الثمانينات ،وعلى الرغم من هذا فقد تحسن أداء تلك الدول التى لم تطبق سياسات التكيف الهيكلى التى اقترحها البنك الدولى وطبقت سياسات صندوق النقد الدولى فى أوائل التسعينات .أما الدول التى لم تطبق سياسات التكيف الهيكلى ،فقد شهدت انخفاضا ملحوظاً فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى .وقد كان الأداء الاقتصادى لدول شيلى وكولومبيا وجامايكا طوال عقد الثمانينات هو الأفضل بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ،كما تحسن الأداء الاقتصادى لكوستاريكا فى النصف الثانى من هذا العقد.

وعلى الرغم من بعض التحسن الذى حدث فى السنوات الأخيرة من الثمانينات إلا أن التطورات الرئيسية فى هذا العقد ككل قد أثرت بالسلب على الفقراء فى غالبية هذه الدول .وقد أخطأت السياسات الاقتصادية الكبرى فى تلك الدول من ناحيتين:

أ-أنها كانت سياسات تهدف إلى الحد من التضخم بصورة انكماشية زائدة على



مظاهرات أمريكا اللاتينية ضد النظام الاقتصادى الجديد والهيمنة الأمريكية والعولمه

الحد. ويرجع هذا إلى مجموعة من الافتراضات غير الواقعية حول المرونة وإلى الاقتراب شديد التردد من أزمة الديون مما أدى إلى جعل تسديد أقساط الديون وفوائدها يؤدى إلى انتقال الأموال بمبالغ طائلة خارج هذه الدول طوال عقد الثمانينات(أنظر الجدول رقم ١).

ب- حدوث انخفاض هائل فى الاستثمارات مما أدى لحماية الاستهلاك قصير المدى، وأضر بمستقبل النمو الاقتصادى. وقد كان الانخفاض فى معدل الاستثمار فى الدول التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى أسوأ من الانخفاض فى معدل الاستثمار فى الدول التى لم تطبق هذه السياسات.

التغيرات الهيكلية:

لم تحدث تغيرات تهدف إلى تحقيق المساواة فى الملكية فى أى دولة من دول المنطقة باستثناء نيكاراجوا. وعلى العكس من هذا فقد قامت مجموعة من الدول بالبدء فى تطبيق برامج الخصخصة ولم تنجح هذه البرامج بدرجة تكفى لزيادة دخل الفرد أو لتحسين توزيع الأصول الاقتصادية خلال الثمانينات ،وإن كان يتوقع أن يكون لها تأثيرات غير عادلة فى غضون السنوات القادمة.

وعلى الرغم من هذا فقد حدثت تغيرات فى السياسات الاقتصادية المصاحبة لبرامج التكيف الهيكلى مما أثر على البنية الاقتصادية ،ومما سوف يؤثر على توزيع الدخل وعلى الدخول الرئيسية للفقراء .وقد حدثت أربعة تغيرات هيكلية رئيسية هى:

١- التغير فى التوظيف وفى الأجور.

٢- التغير فى تركيبة الصادرات.

٣-التغير فى اللوائح والقوانين المنظمة للتجارة الداخلية.

٤- التغير فى القطاع المالى.

أولا: التغير فى التوظيف وفى الأجور:

لقد شهد عقد الثمانينات تغيرات مهمة فى طبيعة ومكانة التوظيف .حيث أدت سياسات تخفيض قيمة العملات الوطنية وسياسات الأجور ،وسياسات تقليل التوظف فى الدوائر الحكومية إلى حدوث انخفاض فى أجور العاملين فى القطاع الرسمى (أنظر الجدول رقم٢).

ونتيجة للسياسات الانكماشية الشديدة وتخفيض قيمة العملات الوطنية فى أوائل الثمانينات زادت البطالة فى الحضر فى دول أمريكا اللاتينية إلى مستويات غير مسبوقة بصورة تزيد على ١٠٪ حتى عام ١٩٨٥ (أنظر الجدول رقم ٣) .

وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف فى النصف الثانى من عقد الثمانينات إلا أن نسب البطالة مرتفعة فى غالبية دول المنطقة بصورة تفوق ما كان قائما فى عام ١٩٨٠.

وقد أثرت أزمة الديون وسياسات التكيف الهيكلى على الأجور أيضا .ويمكن ملاحظة العديد من التغيرات منها:

أ- أن جميع مؤشرات الأجور فى عام١٩٩٠ كانت أقل من مثيلاتها فى بداية الثمانينات ،وأنها قد انخفضت بصورة تفوق معدل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ب- حتى منتصف الثمانينات كان هناك انخفاض كبير فى الحد الأدنى للأجور وفى العمال الزراعيين ،أما أجور العمال الصناعيين باعتبارها تعكس مهارات أعلى فقد انخفضت بمعدل أقل من معدل انخفاض أجور المهن الأخرى التى لا تتطلب مهارات عالية.

ج- تغيرت الصورة بعد عام ١٩٨٥ حيث انخفض الحد الأدنى للأجور عامة ولأجور العمال الصناعيين بصورة أكبر بينما ارتفعت أجور عمال البناء قليلاً(أنظر الجدول رقم٤).

* الاستنتاج الرئيسى من اتجاهات الأجور هو أن الكساد والتكيف الهيكلى قد أديا معا إلى انخفاض الحد الأدنى للأجور بسرعة كبيرة مع حدوث تأثيرات سلبية على الفقراء فى الحضر فى جميع دول القارة باستثناء كولومبيا وكوستاريكا حيث تم اتخاذ إجراءات لتقليل الفقر.

* وقد تغير هيكل التوظيف أيضا خلال تلك الفترة فى ظل زيادة سريعة فى التوظيف فى القطاع غير الرسمى وفى القطاع صغير الحجم مقارنة بانخفاض فى التوظيف فى الشركات كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم، وقد أدى هذا التغير إلى تقليل متوسط الأجور الحقيقية.

ثانيا: التغير فى تركيبة الصادرات

*كان يتوقع أن تكون سياسات تخفيض قيمة العملات الوطنية وسياسات تحرير التجارة مصحوبة بتوسع فى الصادرات المصنعة القائمة على العمالة الكثيفة لكى تساعد هذه الصادرات على استمرار التوظف ،وبالتالى تقلل من الآثار السلبية لتقليل فرص التوظيف فى باقى القطاعات الاقتصادية . وإذا أخذنا نصيب المنسوجات والملابس إلى إجمالى الصادرات كمؤشر على حجم الصادرات القائمة على العمالة الكثيفة

وسوف نجد أنه قد حدث توسع ملحوظ فى الثمانينات فى هذه الصادرات فى كوستاريكا وجواتيمالا وجاماكيا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان فقط. والمؤشر الثانى الدال على التوسع فى الصادرات القائمة على العمالة الكثيفة هو زيادة الصادرات من الجوارب، حيث زاد نصيب أمريكا اللاتينية من صادرات السوق العالمى من٩٪ عام١٩٧٠ إلى ٤٠٤٪ فى عام ١٩٨٠ ثم إلى ٥ر٧٪ عام١٩٩٠.

ثالثا: التغير فى اللوائح والقوانين المنظمة للتجارة الداخلية:

كان الهدف من سياسات التكيف الهيكلى هو تحسين اللوائح والقوانين المنظمة لتجارة القطاع الزراعى، وبالتالى تحسين الدخل الحقيقى لسكان الريف. ومن بين ٧ دول تتوافر فيها بيانات عن القوانين المنظمة للتجارة الزراعية وللتجارة الصناعية بها لم يحدث تحسن ملحوظ إلا فى ٣ دول فقط من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧. كما شهد عدد أكبر من دول المنطقة تخفيضاً كبيراً فى سعر الصرف ضد العملات الوطنية، وفى ظل انخفاض أسعار العديد من المواد الخام لم تزد العوائد الحقيقية للصادرات الزراعية. وحتى عندما تحسنت أسعار المنتجات والصادرات الزراعية فى المكسيك وفنزويلا فإن انخفاض الدعم لمستلزمات الانتاج الزراعى قد أدى إلى انخفاض العوائد الحقيقية للصادرات الزراعية. كما أدى عدم العدالة فى توزيع الأراضى الزراعية- كما هو الحال فى العديد من دول أمريكا اللاتينية- إلى جعل التحسن فى دخول الفقراء فى الريف محدوداً نتيجة لصغر المساحات التى يمتلكها الفقراء. ويؤدى الانخفاض الكبير فى أجور العمال الزراعيين والذى وصل إلى أكثر من٢٥٪ فى عقد الثمانينات، والنمو البطئ للتوظف فى القطاع الزراعى (٥٪ طول عقد الثمانينات) إلى تدهور أوضاع الفقراء العاملين فى الزراعة خلال تلك المدة.

رابعا: التغير فى القطاع المالى:

والتغير الرابع هو الانكماش المالى المصحوب بإعادة توجيه القروض الائتمانية بعيداً عن الشركات صغيرة الحجم. ولكن إقراض الشركات صغيرة الحجم كان مزدهراً بصفة عامة فى أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات على عكس النمو البطئ فى قطاع الشركات كبيرة الحجم. وقد كانت نسبة التوسع فى التوظف فى الشركات صغيرة الحجم فى القطاع الرسمى ٥ر٧٪ سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ -١٩٨٩ مقارنة بـ٥ر٠٪ سنويا فى الشركات متوسطة وكبيرة الحجم، فى حين زاد التوظف فى القطاع غير الرسمى بمقدار يزيد على ضعف التوظف فى القطاع الرسمى. وقد ساهم ذلك فى تقليل الضغط على التوظف الناتج من السياسات الانكماشية والنمو البطئ للشركات الكبيرة فى القطاع الرسمى. وقد زادت نسبة القوى العاملة فى القطاع غير الرسمى من٤٠٪ عام ١٩٨٠ إلى٥٣٪ عام١٩٩٠، بينما حدث انخفاض هائل فى نسبة القوى العاملة فى المؤسسات الخاصة الكبرى (أنظر الجدول رقم٥).

الكساد والتكيف الهيكلى تسببا فى انخفاض الحد الادنى للأجور بسرعة كبيرة وارتفاع معدلات البطالة

ولكن مستويات الأجور أقل بكثير فى الشركات الصغيرة وفى القطاع غير الرسمى ولهذا فإن التغير فى تركيب التوظف قد قلل من متوسط المدخرات والأجور، كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى وجود انخفاض فى الأجور فى القطاع غير الرسمى بصورة تفوق الانخفاض فى الأجور فى القطاع الرسمى خلال الثمانينات.

* وبالتالى فإن التغيرات الإجمالية فى الهيكل الاقتصادى خلال الثمانينات المصحوبة بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى قد عملت فى اتجاهين هما:

١- زيادة الفقر فى الحضر من خلال تخفيض قيمة الأجور الحقيقية وتقليل فرص التوظف.

٢- تقليل الفقر فى الريف من خلال تحسين طفيف لبعض الشروط والقوانين المنظمة للتجارة، وإن كان هذا الهدف قد عانى من تخفيض الدعم والإعانات الحكومية المقدمة لمستلزمات الإنتاج الزراعى، ومن تزايد التفاوتات فى ملكية الأراضى الزراعية ومن انخفاض قيمة الصادرات الزراعية فى السوق العالمى.

*الدخول الرئيسية للفقراء

لقد كان تأثير هذه التغيرات الهيكلية الكبرى على حدوث الفقر وعلى نطاقه خلال الثمانينات سلبيا. وبينما انخفض الفقر فى **أمريكا اللاتينية ككل من ٤٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٪ خلال الثمانينات إلا أن معدل الفقر قد زاد مرة ثانية ليصل إلى٣٩٪ عام١٩٩٠ (تقديرات CEPALC)، وفى تقديرات أخرى من٢٧٪ فى عام ١٩٨٠ وفقا لتقدير بسكاروبولس إلى٣٢٪ فى عام١٩٨٩.**

* وازداد معدل الفقر سوءا فى المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء فى ١٦ دولة من بين ٢٥ دولة. وفى خلال عقد الثمانينات ككل نجد أن الفقر فى الريف والحضر قد إزداد سوءا فى البرازيل والمكسيك، كما ازداد الفقر فى الريف والحضر فى **فنزويلا وترينداد وبيرو وبنما ونيكاراجوا وهندوراس وهايتى وجيانا وجواتيمالا والسلفادور والإكوادور والأرجنتين**. بينما زاد الفقر فى الحضر وقل فى الريف فى بوليفيا، وإن كان قد قل فى الريف والحضر فى **شيلى وكولومبيا وكوستاريكا وجامايكا**. وتوضح البيانات أن التوقع بانخفاض الفقر فى الريف أثناء تطبيق التكيف الهيكلى لم يتحقق. وتؤكد الشواهد أن الفقر قد ازداد زيادة هائلة فى البرازيل وكوستاريكا فى أوائل الثمانينات وإن كان قد تحسن بعد ذلك.

* وقد زاد الفقر زيادة كبير بمعدلات مرتفعة فى بعض الدول. ففى عام ١٩٨٩ كان معدل الفقر فى البرازيل ٤٥٪، كما كان ٦٥٪ فى بوليفيا، وأكثر من٧٠٪ فى **هندوراس أما فى كوستاريكا** فقد كان معدل الفقر الاجمالى أقل من ١٠٪ فى ١٩٨٠ ووصل فى عام ١٩٨٩ إلى ٤ر٣٪ فقط. وفى عام ١٩٨٩ تجاوز معدل الفقر فى الحضر معدل الفقر فى الريف بالأرقام المطلقة (حيث بلغ عدد الفقراء فى الحضر ٦٩ مليون نسمة مقابل ٦٤ مليون نسمة فى الريف) على الرغم من أن نسبة السكان الريفيين الفقراء، كانت تزيد على ضعف نسبة سكان الحضر الفقراء. وعلى الرغم من أن الفقر فى الريف والحضر قد زاد خلال الثمانينات فإن نسبة زيادة الفقراء فى الحضر كانت ٨١٪ مقارنة بنسبة زيادة الفقراء فى الريف التى بلغت ٢٠٪. ويعكس هذا تزيد عدد سكان الحضر إلى العدد الإجمالى للسكان، حيث زادت نسبة سكان الحضر من ٦٦٪ إلى٧١٪ من العدد الإجمالى للسكان خلال عقد الثمانينات.

* ويرجع تزايد الفقر فى غالبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبى إلى استمرار الكساد واللامساواة. وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، كما ساء توزيع الدخل خلال الثمانينات فى ٩ دول من بين ١٤ دولة. ويرجع ذلك لسوء بنية التوظف، وانخفاض الأجور الحقيقية، وازدياد

تراكم الديون فى السبعينيات وارتفاع معدلات الفائدة الدولية للقروض وامتناع «الأغنياء عن تقديم القروض التطوعية جعل الإصلاح الاقتصادى السريع والقاسى أمرا ضروريا

أعداد العاملين فى القطاعات قليلة الأجور (مثل القطاع غير الرسمى)، وازدياد البطالة .ولم تفلح أى دولة باستثناء كولومبيا فى الجمع بين النمو الاقتصادى وتحسن توزيع الدخل، وبالتالى انخفضت نسبة الفقراء فى الحضر فيها من ١٣٪ إلى ٨٪ ،كما انخفضت نسبة الفقراء فى الريف فيها من٥٨٪ إلى٤١٪ فى الفترة من ١٩٨٠ إلى١٩٨٩.

السياسات الوسطى فى الثمانينات

تعمل السياسات الوسطى كفلتر بين التطورات الكبرى وبين الفقراء.وقد تنوعت السياسات الوسطى فى أمريكا اللاتينية .وقد زادت السياسات الوسطى من التأثير السلبى للتطورات الكبرى فى غالبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ،وإن كانت السياسات الوسطى قد عملت على حماية الفقراء فى عدد قليل من دول المنطقة أثناء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى.

الجدول رقم(٦) توزيع الدخل فى دول أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات

ملحوظة :(M) تعنى العاصمة وضواحيها.

* وقد تحسنت معدلات الإنفاق بين الدول التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى بصورة مكثفة وتدهورت فى دول أخرى .(أنظر الجدول رقم ٧) ويعكس هذا التحسن فى الدول التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى بصورة مكثفة زيادة عوائد الدولة، وانخفاض العجز فى الميزانية.

جدول رقم (١) :صافى تحويلات الأموال للخارج فى أمريكا اللاتينية والكاريبى فى الثمانينات

السنة	صافى الأموال (بالمليار دولار أمريكى)	نسبة الأموال المحولة للخارج إلى الصادرات ٪
١٩٨٠	+ ١٣٫١	+١٢٫٥
١٩٨١	+١١٫٣	+١٠٫٠
١٩٨٢	-١٨٫٧	-١٨٫٢
١٩٨٣	-٣١٫٦	-٣٠٫٩
١٩٨٤	-٢٦٫٩	-٢٣٫٦
١٩٨٥	٣٢٫٣٠	-٢٩٫٦
١٩٨٦	-٢٢٫٨	-٢٤٫١
١٩٨٧	-١٦٫٣	-١٥٫١
١٩٨٨	-٢٨٫٨	-٢٣٫٥
١٩٨٩	-٢٧٫٣	-٢٠٫٠
١٩٩٠	-١٨٫٩	-١٢٫٨
٩٠/٨٠	-١٩٩٫٢	-١٥٫٩
٩٣/٩١	+٦٦٫٨	+١٣٫٧

جدول رقم (٢) : نصيب الأجور من الناتج القومى المحلى

جميع دول أمريكا اللاتينية	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩
٪ نصيب الأجور إلىGNP	٤٤	٤١	٤٠	٣٨

الـــــدولـــــة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
الأرجنتين	٢ر٦	٦ر١	٩ر٥	٨ر٦
بوليفيا*	٧ر١	٥ر٨	٥ر٤	٧
البرازيل*	٦ر٢	٥ر٣	٥ر٦	٤ر٣
شيلي*	١١ر٧	١٧	٤ر٧	٦ر٦
كولومبيا*	٩ر٧	١٤	٨ر٥	١٠ر٢
كوستاريكا*	٦	٦ر٧	٤ر٣(١٩٩٢)	٥ر٤
إكوادور	٥ر٧	١٠ر٤	٤ر٧	١٤ر٣(١٩٨٩)
جواتيمالا	٢ر٢	١٢	٥ر٥	١٤
هندوراس	٨ر٨	١١ر٧	٧ر٥	١٣ر٨
المكسيك*	٤ر٥	٤ر٤	٣ر٤	٢ر٨
بنما	١٠ر٤	١٥ر٦	١٢ر٤	٢٠ر٨
بيرو	٧ر١	١٠ر١	٩ر٤(١٩٢٢)	٧ر٩(١٩٨٩)
أورجواي	٧ر٤	١٣ر١	٩	٩ر٢
فنزويلا	٦ر٦	١٤ر٣	٦ر٩	١٠ر٦

جدول رقم(٤) الأجور الحقيقية فى أمريكا اللاتينية

	متوسط الأجور الحقيقية (١٩٨٠=١٠٠)		الحد الأدنى للأجور فى الحضر (١٩٨٠=١٠٠)	
الـــــدولـــــة	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣
الأرجنتين	٧٨ر٧	٨١	٤٠ر٢	٤٩ر١٣
ريودى جانيرو	٨٧ر٦	١١٤ر٩	٥٣ر٤	٥٦ر٢
ساوباولو	١٤٢ر١	١٤٤ر٦		
كولومبيا	١١٣ر٤	١٢٤	١٠٧ر٩	١٠٥ر٨
كوستاريكا	٨٧ر٢	٨٨ر٥(١٩٩٢)	١٢٠ر٥	١١٢ر٨
شيلي	١٠٤ر٨	١١٩ر٢	٨٧ر٥	١٠٤ر٦
إكوادور	غيرمتاح	غير متاح	٣٦ر٢	٢١ر٤
المكسيك	٧٧ر٩	٩٢ر١	٤٥ر٥	٤١ر٦
بارجواي	غير متاح	غير متاح	١٣١ر٦	١١٥ر٥(١٩٩٢)
أورجواي	٧٦ر١	٧٩ر٧	٦٩ر١	٥٢ر٤
فنزويلا	غير متاح	٥٩ر٣	٦٠ر٧ (١٩٩٢)	
أمريكا اللاتينية	١٩٨٠		١٩٨٥	١٩٩٠
الحد الأدنى للأجور	١٠٠		٨٦ر٤	٦٨ر٣
أجور العمال الصناعيين	١٠٠		٩٣ر١	٨٥ر٣
أجور العمال الزراعيين	١٠٠		٨٧ر١	٧٣ر٥
أجور عمال البناء	١٠٠		٨٥ر٣	٨٨ر٧

جدول رقم (٥) بنية التوظيف (باستثناء قطاع الزراعة) فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينات

	النسبة الإجمالية للقوى العاملة(٪)		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٢
القطاع الرسمى	٥٩٫٨	٤٧٫٣	٤٥٫٧
القطاع العام الرسمى	١٥٫٧	١٥٫٦	١٤٫٩
الشركات الخاصة الكبيرة الرسمية	٤٤٫١	٣١٫٧	٣٠٫٨
القطاع غير الرسمى	٤٠٫٢	٥٢٫٧	٥٤٫٤
* من يوظفون أنفسهم	١٩٫٢	٢٤	٢٥
* الشركات الصغيرة	١٤٫٦	٢١٫٨	٢٢٫٥
* الخدمات المحلية	٦٫٤	٦٫٩	٦٫٩

SOURCE : INFORMATION SUPPLIED BY PREALC

جدول رقم رقم (٦) توزيع الدخل في دول أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات

الدولة	معامل جينى	
	١٩٨٠	١٩٨٩
الأرجنتين(m)	٠٫٤٠٨	٠٫٤٧٦
بوليفيا (فى الحضر)	٠٫٥١٦ (عام١٩٨٦)	٠٫٥٢٥
البرازيل	٠٫٥٩٤	٠٫٦٣٣
شيلى(M)	٠٫٥١٩	٠٫٥٣١
كولومبيا (فى الحضر)	٠٫٥٨٥	٠٫٥٣٢
كوستاريكا	٠٫٤٧٥	٠٫٤٦٠
جواتيمالا	٠٫٥٧٩ (١٩٨٦-١٩٨٧)	٠٫٥٩٥
هندوراس	٠٫٥٤٩ (١٩٨٦)	٠٫٥٩١
المكسيك	٠٫٥٠٦ (١٩٨٤)	٠٫٥٥٠
بنما	٠٫٤٨٨	٠٫٥٦٥
بارجواى(M)	٠٫٤٥٠ (١٩٨٣)	٠٫٣٩٨
بيرو(M)	٠٫٤٢٨ (١٩٨٥)	٠٫٤٣٨
أورجواى	٠٫٤٣٦	٠٫٤٢٤
فنزويلا	٠٫٤٢٨	٠٫٤٤١

SOURCE : PSACHARAPOULOS et al. 1993, Graham 1994.

كتب

★ غسيل الأموال في مصر والعالم

★ الجريمة البيضاء - أبعادها وآثارها - كيفية مكافحتها

★ د. حمدى عبد العظيم

دكتور حمدى عبد العظيم
غسيل الأموال فى مصر والعالم
(الجريمة البيضاء- أبعادها- آثارها- كيفية مكافحتها)

احتلت قضية غسيل الأموال **الأهمية الكبرى على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة إدراكا من المجتمع الدولى لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادى وبخاصة الاستثمار المحلى والدولى،** ولذلك تزايد الاهتمام بها وبسبيل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد الاقتصاد العالمى وخاصة اقتصاديات العالم النامى ومن بينها الاقتصاديات العربية.

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب كأول دراسة استطلاعية باللغة العربية تتناول قضية غسيل الأموال فى مصر والعالم ، حيث يتم التعرض بالمناقشة والتحليل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من حيث العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفى ودور البنوك فى عمليات غسيل الأموال.

ويعرف الباحث المقصود بظاهرة غسيل الأموال بأنها **إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة فى مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقى لهذه الأموال،** ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع . ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والرقيق والدعارة والأسلحة.

ويناقش الباحث **العلاقة بين الفساد الإدارى والمؤسسى المنظم وعمليات غسيل الأموال** مع ذكر وقائع وأمثلة لحالات مصرية عالمية مدعمة بالنماذج والإحصائيات ، كما يتناول الباحث عمليات الإتجار فى المخدرات والعقاقير والمواد التخليقية وعلاقتها بعمليات غسيل الأموال من واقع الدراسات القياسية والنماذج الواقعية لحالات من المجتمع المصرى وعلى مستوى العالم.

وإن كان الفساد ظاهرة عالمية تنتشر فى كافة المجتمعات على اختلاف درجة نموها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، فان تركيز الباحث على الفساد فى الدول النامية مما يؤكد المفهوم المميز لرئيس البنك الدولى" **جيمس ولفينسون"** بأن الفساد يناسب واقع هذه المجتمعات . وبالتالى كان على الباحث أن يبرز الفرق بين الفساد فى المجتمعات النامية والمتقدمة وآليات تيسير ظهور الفساد فى كل منهما والبعد القيمى والأخلاقى السائد ودوره فى انتشار الفساد

عرض وتلخيص

مصطفى محمود عبد السلام

ظاهرة غسيل الأموال ترتبط بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه الى عولمتها

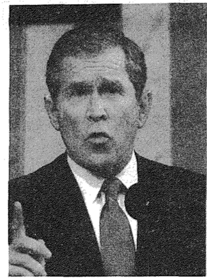
فى المجتمعات النامية والمتقدمة ، وهل الدول المتقدمة تغذى الفساد فى الدول النامية ، حيث إنه من المعروف أن الدول الأوروبية تعبر الرشوة التى تدفع لمسئولين خارج البلد بمثابة مصروفات وتقوم بخصمها من الشركات والأفراد للحكومة ، وهو مايعنى أن الدول الأوربية تدعم الرشوة وتغذى الفساد فى الدول النامية وبالتالى فهو - الفساد - رافد مهم من روافد بروز ظاهرة غسيل الأموال فى العالم.

أيضا يتناول الباحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة على اعتبار أنها استقطاعات من الدخل القومى ونزيفا مستمرا للاقتصاد الوطنى لصالح الاقتصاديات الخارجية . أيضا التأثير على ميزان المدفوعات وعلى الاستثمار والاستهلاك وعلى البطالة وقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. ومن خلال شرح للآثار الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال يتم إبراز العلاقة بين غسيل الأموال والجريمة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومى.

ولكن العلاقة بين جريمة غسيل الأموال والعدالة الاجتماعية كان على الباحث أن يبرزها ويفصلها بصور توضيحية عملية ، حيث إن العدالة الاجتماعية ترتبط بأكثر من منظومة على مستوى المجتمع ، فهى ترتبط بعدالة التوزيع ومدى انتشار الفقر فى المجتمع بل والأيديولوجية التى يتبناها هذا المجتمع ، وبالتالى يتم الخروج بهذا المفهوم من النظرة الأحادية التى غفلتها هذه العلاقة التى أشار إليها الباحث.

ويحتوى الكتاب على دراسة تحليلية للجهود الدولية التى بذلت من أجل مكافحة عمليات غسيل الأموال ، وتجارب الدول لمكافحتها ، وأهم المقترحات التى يجب تطبيقها لزيادة فعالية المواجهة على مستوى الوطن العربى. ومن أهم مايميز هذا الجانب هو مطالبة الباحث اتخاذ اجراءات الحيطة والحذر فى حالة النظم المالية البحرينية خاصة " الأفشور" والتى تسهم فى إخراج أموال دول الخليج ونزحها للدول الغربية ، بالإضافة إلى أنها قد تعد منطقة معبر " ترانزيت" للأموال ، تدخل منه الأموال غير المشروعة ، وتعبر للدول العربية ، وبذلك يلزم أخذ الحيطة والحذر عند التعامل مع المؤسسات البحرينية أو المؤسسات المالية الأجنبية هناك.

وتشير الدراسة إلى **ارتباط ظاهرة غسيل الأموال بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه إلى عولمتها فى ظل ثورة المعلومات التكنولوجية والاتصالات.** ولما كان حرص أصحاب الدخول غير المشروعة على الانتفاع بالعوائد المالية الناتجة عن الجريمة هو أحد عوامل استمرار الجريمة وتناميها فان منع هذا الانتفاع يساهم بلا شك فى مكافحة الجريمة الأصلية وامكانية القضاء عليها.



بوش الابن

الولايات المتحدة على رأس الدول التى تتم فيها عمليات غسيل الأموال بواقع ٢٨٣ مليار دولار سنويا .. يليها ايطاليا والمانيا واليابان .

يتناول **الفصل الأول** العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفى حيث ظهر فى الآونة الأخيرة وجود ارتباط بين الدخول المتحققة فى الاقتصاد الخفى وأنشطة الإرهاب المحلى والعالمى وزيادة العنف فى مختلف أنحاء العالم وارتباط ذلك بعمليات غسيل الأموال القذرة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الفصل إلا أنه أغفل لمحة تاريخية لهذه الظاهرة خاصة وأن هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر المستحدثة التى لم يمض على ظهورها سوى عقدين من الزمان وأنها من ابداعات الغرب حيث ظهرت أولا فى الولايات المتحدة على أثر بعض جرائم تهريب الكوكايين ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلى والدولى ومن ثم فالحاجة لهذه اللمحة التاريخية تقرب الصورة للقارئ وتجعله على وصل تام بهذا البحث المهم.

الفصل الثانى يتناول فى اطلالة تفصيلية على عمليات غسيل الأموال حول العالم سواء فى الدول النامية أو الصناعية المتقدمة حيث يعرض هذا الفصل لعمليات غسيل الأموال التى تورطت فيها بعض البنوك العالمية مثل **بنك الاعتماد والتجارة الدولى** الذى لعب دورا مهما فى تحويل الأموال القذرة الناتجة عن تجارة المخدرات من الولايات المتحدة إلى كولومبيا عبر فروع البنك العديدة حتى تصبح الأموال مشروعة أو قانونية . أيضا يتعرض لعمليات غسيل الأموال القذرة الناتجة عن الفساد الإدارى والسياسى والتى يحصل عليها بعض الساسة والزعماء فى العالم.

ثم تعرض هذا الفصل إلى عملية تقدير حجم غسيل الأموال فى بعض الدول وعن الدول التى تغسل الأموال فيها .. أشار إلى أن **الولايات المتحدة الأمريكية تأتى على رأس القائمة ، حيث يتم غسيل ٢٨٣ مليار دولار سنويا** ، ثم تليها **إيطاليا** (٥٠ مليار دولار) **ثم ألمانيا واليابان وكندا ، وبعض دول البحر**

■ سكان الأرض يعيشون تحت سقف نظام اقتصادى إجرامى غير صريح.

■ حجم الأموال التى يتم غسلها سنويا وصل إلى ألف مليار دولار.

الكاريبى ، ودول أمريكا اللاتينية لارتباطها بتجارة المخدرات ، ثم **الدول الأسيوية** المنتجة للمخدرات ،ثم **الاتحاد السوفييتى** السابق ، خاصة منظمات الدعارة الدولية **بالإضافة لإسرائيل التى تدعم الجريمة ، وتساعد على غسيل الأموال**، وبالتالى فان حجم الأموال التى يتم غسلها سنوياً على مستوى العالم قد وصلت إلى **تريليون دولار**، حسب تقدير لجنة من خبراء ماليين كنديين مؤخرا ، وهو مايعادل ١٥٥٪ من حجم التجارة العالمية ، كما تمثل عمليات غسيل الأموال نحو ٢٥٪ من إجمالى التعاملات فى أسواق المال العالمية التى يجد فيها غاسلو الأموال فرصتهم باعادة تدوير الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد ، أو الجدوى الاقتصادية ، مما يشكل عبئاً كبيراً على مناخ الاستثمار ، ويؤدى لاختلال الأسواق المالية على مستوى العالم.

وبالتالى يكشف الباحث دور الدول المتقدمة فى تدوير الأموال القذرة وغسلها وخاصة فى الولايات المتحدة . ومن هنا يأتى التساؤل عن دور المنظمات الدولية التى قامت بترسيخ مفاهيم العولمة الاقتصادية وضوابط الشرعية الاقتصادية الدولية وحقوق الإنسان .

وهو مايجعلنا نتفق مع" **فيليب ادلجلهارد**" الأستاذ بجامعة"**مين**" الأمريكية أن **سكان الأرض يعيشون تحت سقف نظام اقتصادى اجرامى أو غير صريح حيث يسود وينتشر أكثر من النظم الإقتصادية الحميدة أو غير الحميدة.** والمقصود هنا بالإقتصاد الإجرامى هو عائد الأموال من النشاطات غير المشروعة وغسيل الأموال.

أما **الفصل الثالث** فيتناول دراسة عمليات غسيل الأموال المصرية المرتبطة بتجارة المخدرات أو الناتجة عن الفساد الإدارى واستغلال النفوذ والتربح من الوظائف العامة أو الإختلاسات والرشاوى أو التهرب الضريبى والجمركى أو تهريب الأموال إلى الخارج .. الخ حيث يقسم هذا الفصل إلى عدة نقاط رئيسية هى تقدير حجم الاقتصاد غير المشروع فى مصر وتقدير حجم غسيل الأموال فى مصر ثم عمليات غسيل الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات ثم عمليات غسيل الأموال المرتبطة بالفساد الإدارى والسياسى واستغلال النفوذ ومن خلال الأرقام فان **٧٠٪ من حجم الأموال المغسولة يأتى من تجارة المخدرات ، والباقى من أنشطة أخرى مثل تجارة السلاح ، والرقيق الأبيض ، وتزييف العملات ، وأن حجم الأموال المغسولة سنويا فى مصر يقدر بـ ١٧،١ مليار جنيه مصرى ، أى مايوازى ٤ مليارات دولار سنوياً.**

ومن ثم فان هذا الفصل يعد دراسة تطبيقية وتحليلية لمصر وإبراز هذه الظاهرة وتوضيح خطورتها وهى النقطة الأساسية فى هذا البحث ويجعلنا نتساءل مبكرا - معه - ماهو الدور الأمنى والسياسى والإقتصادى الذى يمكنه أن يوقف هذا الطوفان على المستوى الإقليمى والدولى ، وهل مؤشر حجم هذه الأموال يزداد أم يتناقص ، وماكان يحتاجه البحث من إشارة تاريخية عن تطور حجم غسيل الأموال على مستوى الدولة الواحدة ، وارتباط هذا المؤشر بالانحراف القيمى والأخلاقى فى المجتمع ، وهل ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقت فى الدول النامية على ارتفاع هذا المؤشر أم انخفاضه؟ وهل أتاحت العولمة أو النظام الاقتصادى العالم الجديد أرضا خصبة لهذه الظاهرة؟ وهى بالطبع كذلك.

فى **الفصل الرابع** يتعرض للآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال وفيه يرد الباحث على من يتصور بوجود جوانب إيجابية مع الجوانب السلبية لعمليات غسيل الأموال شأنها كشأن الاقتصاد الخفى ، حيث وضح أن عملية غسيل الأموال تتعلق بالدخول غير المشروعة بعكس الاقتصاد الخفى الذى يشمل فيما يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة ولكن غير مثبتة فى الحسابات القومية كما تسهم فى علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر.

ومن خلال هذا الفصل يتعرض الباحث إلى **تأثيرات هذه الظاهرة السلبية على الدخل القومى والبطالة والإضرار بسعر الصرف والتأثير على ميزان المدفوعات والميزان التجارى** أيضا ، وبالتالى يعد هذا الفصل من أهم الفصول التى توضح عمق هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة التى تبغيها الدول النامية.

أما **الفصل الخامس** فيتعرض لكيفية مواجهة غسيل الأموال من واقع تجارب الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا وغيرها حيث يستعرض الجهود المبذولة دوليا لعمليات غسيل الأموال ، ثم عرض القوانين والتشريعات المتعلقة بقضية غسيل الأموال فى مصر ، ثم مقترحات وتوصيات لعلاج هذه الظاهرة ، ومنها تعاون الإنتربول فى الدول العربية مع الإنتربول الدولى فى مجال تسليم المجرمين ومصادرة الأموال غير المشروعة ، مع تطبيق التوصيات الواردة فى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات خاصة فيما يتعلق بغسيل الأموال تمهيدا لإصدار قوانين وطنية تحرم هذه العملية.

ورغم أهمية التوصيات وأساليب المكافحة التى عرضها الباحث إلا أنها تقترب كثيرا من الأمنيات لا الواقعيات خاصة مايتعلق بتوصية " اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع استخدام التكنولوجيا فى غسيل الأموال" فهذه التوصية تذوب على أرض الواقع ، حيث إن هناك صعوبة كشف وتتبع الأموال المغسولة نتيجة التطور التكنولوجى وانتشار المعلوماتية . وعلى سبيل المثال تتم انتقالات الأموال فى العالم عن طريق نظام " السويفت" الشهير من خلال أجهزة اتصالات حديثة " موديم" يصعب كشفها.

أيضا التوصية الخاصة بتطبيق توصيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وذلك فى الدول العربية ، حيث إن هذه التوصيات تفتقر لما يمكن أن نطلق عليه " الشرعية الاقتصادية الدولية" لأنها صادرة عن منظمات لدول صناعية كبرى لها أهدافها وأجندتها الاقتصادية التى تختلف عن أهداف وقضايا باقى دول العالم وخاصة أنها لم تصدر من المنظمات الدولية(صندوق النقد - البنك الدولى - منظمة التجارة العالمية).

وأخيرا فان الأهمية تبقى لهذا البحث الذى أبرز هذه الظاهرة على المستوى الإقليمى والعالمى ونتمنى من الباحث أن يتناول فى أبحاث أخرى مظاهر الخلل التى تعانى منها المجتمعات والعمل على حلولها.

رحيق السنين

الوحوش التى نتعولم تحت قيادتها

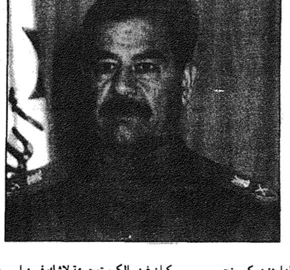
تحطيم شعب العراق وجيشه

كما أشرنا من قبل، فإن العصابة الحاكمة فى الولايات المتحدة ، قد قامت بلى عنق التاريخ وإدخال العالم فى طريق مسدود ملئ بأخطار البيئة والحروب القذرة ،والأمراض الخطيرة والفقر المدقع .فلم تمر شعوب العالم الفقيرة بمرحلة فى تاريخها مليئة بالتعاسة مثل ما تمر به الآن.

وأسلحة هذه العصابة هى أولا القوة العسكرية الغاشمة المزودة بأفتك الأسلحة والتى ما زالت تطلب المزيد منها، وهى ثانيا جهاز إعلامى ضخم يسيطر على أقوى الاذاعات التلفزيونية ووكالات الأنباء والصحف يغرق العالم بأكاذيبه المغلفة بثقافة فاسدة مليئة بالعنف والجنس ،وهى ثالثا جهاز مخابرات سرى خطر لا يهدف للحصول على المعلومات فقط، وإنما يقوم بأقذر العمليات بداية من القتل مرورا بافتعال الخلافات الدينية والعنصرية ونهاية بالحروب القذرة الإثنية.

تتشدق هذه العصابة بالحديث عن« الديمقراطية » وهى تؤيد فى نفس الوقت وتضع فى الحكم أشد الحكام عداء للديمقراطية (**موبوتو ، سوهارتو، بينو شيه، إلخ**) وتحارب وتتهم بالديكتاتورية أكثر الحكومات حبا وتقديرا من شعوبها (**الصين وكوبا**) .وتتحدث هذه العصابة عن«الشفافية» وهى تصرف ٤٠ بليون دولار سنويا على جهاز يقوم بالتجسس على الأفراد والهيئات وينظم عمليات القتل والانقلابات . وتزعم هذه العصابة أنها تحافظ على القانون ولديها مادة فى قانون منذ عام ١٩٧٧ يمنع إرسال أى معونات لأى بلد يطور صناعة أسلحته الذرية ، ورئيسها **بوش** هو الرئيس الوحيد فى العالم الذى دمغته المحكمة الدولية بالاستعمال غير القانونى للقوة(فى غزو **نيكاراجوا**) .وتزعم هذه العصابة أنها تدافع عن حقوق الإنسان، وهى تمول وتسلح حكومة عنصرية تعتبر الغريب المهاجر من بولندا أو المجر المستوطن لأرض مسروقة والحاصد فى مزارع أهل البلد الأصليين إنسانا مختارا من الله!! أما غيره من أصحاب الأرض فهم من«الأغيار» لا حق لهم سوى حق الطرد من أى مكان آخر.

ولعل أبلغ صور التعاون الخبيث بين هذه الأجهزة الثلاثة هو ما حدث فى حرب الخليج **:فبعد مؤامرة ٥ يونيو التى ختم فصولها هنرى كيسنجر** (العزيز هنرى) ، وبعد تمزق العرب وغياب الأمل والقدوة ،وجهت هذه الأجهزة ضربة قاصمة للأحلام العربية بمؤامرة حرب الخليج القذرة.



صدام حسين
تحطم العراق
وبقى الديكتاتور

كان **صدام حسين** مجرما قاتلا قبل حرب الكويت، ولكنه كان صديقا حميما للولايات المتحدة تمده بالسلاح والمعلومات والمعونات فى حربه المجنونة ضد إيران ، تلك الحرب التى انتهت بمئات الآلاف من القتلى والمشوهين

ففى اليوم الذى غزت فيه الولايات المتحدة بنما للقبض على **نورييجا**- الصديق الحميم السابق لوكالة المخابرات المركزية والذى خرج عن الخط- بدأت عملية **صدام حسين** :فقد أعلنت الولايات المتحدة بداية معونات مالية ضخمة للعراق ، بحجة تشجيعه على إقامة علاقات تجارية معها .

بعد أن قام صدام حسين بمهمته فى حرب إيران وبدأ يطالب بالثمن قابلته سفيرة الولايات المتحدة وأعطته الضوء الأخضر لغزو الكويت .(وقد اعترفت السفيرة بذلك فى استجواب فى الكونجرس الأمريكى) ، والتهم صدام حسين الطعم .

كان غزو الكويت جريمة لاشك فيها .ورغم أنها كانت جريمة تعادل عشرات من الجرائم الأخرى ، إلا أنها عوملت معاملة خاصة ،معدة لها.

وبدأت المناورات :بدأت بعقوبات الأمم المتحدة ، ثم أغلقت الولايات المتحدة الطرق الدبلوماسية بإرسال قوة ضخمة إلى الخليج.

فى ٢ أغسطس وضعت الخطوط العريضة لحل دبلوماسى يضمن خروج العراق من الكويت وفقا لقرار مجلس الأمن رقم٦٦٠ ، ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه الحلول تماما ، بل وأحكمت التعتيم الإعلامى حولها . وقابل وزير خارجية أمريكا وزير خارجية العراق مقابلة منفردة لا يعلم أحد ما تم فيها .وفى ٢٢ أغسطس نشرت النيويورك تايمز مقالا تقول فيه إن إدارة بوش كانت مصممة على إغلاق الطريق الدبلوماسى.

وبدأت الضربة الجوية

وحققت العصابة الحاكمة مع حلفائها فى إنجلترا أهدافها : تحطيم شعب العراق وجيشه وبذر الخلافات بين الحكومات العربية وضمان تدفق النفط والنقد من الخليج.

وبقى الحاكم الديكتاتور كما هو.

@ Noam Chomsky : What Uncle Sam Really Wants. Odonian, Berkeley , Calif.

د.سمير حنا صادق

مشاغبات



ليست ملانه بل قلوب ملآنة

أكثر مما يدعو للتنبيه فى الأزمة التى أثارها التحقيق الصحفى التافه الذى نشرته جريدة «النبأ»، هى موجة الغضب العنيف الذى شمل الأقباط، ووصل -لأول مرة -إلى حد احتشاد الشباب القبطى بالآلاف فى باحة الكاتدرائية المرقسية، لكى يهتفوا «بالروح بالدم ..نفديك يا صليب»، ومحاولاتهم للخروج إلى الشوارع فى مظاهرات تردد هذا الهتاف وغيره».

ذلك رد فعل، لا يتناسب فى تقدير كثيرين، مع الفعل:

صحيح أن الموضوع الذى نشرته الجريدة، اتسم بدرجة عالية من الاسفاف، وتعمد- بخبث-أن يصم الوقائع الجنسية التى يجرى بسببها التحقيق مع الراهب المشلوح، ونشر الاتهامات التى وجهها لزملاء له ورؤساء من القسس والرهبان، فى سياق يجعله يطول معظم رجال الأكليروس، وعلى نحو قد يغرى بعض «السفلة» من المتعصبين المسلمين، بالتطاول عليهم، أو باستخدامها للتشهير بالأقباط أو بالدين المسيحى..

لكن من الصحيح- كذلك- أن الجريدة التى نشرت ذلك، هى جريدة لاقيمة لها، ويستطيع القارئ الذى يملك الحد الأدنى من الثقافة والذكاء أن يدرك مدى الأكاذيب التى حفل بها الموضوع، بحيث كان يكفى اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية والتأديبية لمحاسبتها على ما ارتكبته من دون أن يتحول الأمر إلى أزمة، وصلت إلى تجدد المظاهرات، حين عدلت الحكومة عن الاتجاه لاستصدار أمر عسكرى بالغاء رخصتها.

أما الوجه الآخر اللافت للنظر فى رد الفعل القبطى الذى تجاوز حجم الفعل، فهو أن الأقباط -الذين تظاهروا -لم يتوجهوا- كما نبه إلى ذلك الأقباط- ميلاد حنا فى حديث له مع راديو لندن- إلى مجلس الشعب، أو إلى نقابة الصحفيين أو إلى المجلس الأعلى للصحافة، بل توجهوا إلى الكاتدرائية ،واحتشدوا داخلها!.

ولا تفسير للظاهرة الأولى، إلا أن المسألة ، ليست مسألة التحقيق الذى نشرته «النبأ» وأن ما فعلته، هو مجرد القشه التى أوشكت أن تقصم ظهر البعير، وأن هناك غضبا قبطياً مكتوما ومتراكما منذ سنوات ،جاء ما نشرته «النبأ» على تفاهته. لكى يفجره، فالحكاية وكما يقول المثل الشعبى، ليست حكاية «ملانه»! بل حكاية «قلوب ملآنة».

تلك حقيقة لم يعد يجوز لنا أن نتجاهلها ، بإصدار البيانات التى تؤكد أن الأقباط ليسوا أقلية ولكنهم جزء من نسيج الأمة، وكل شئ تمام التمام، وهو كلام صحيح، لكن كل شئ ليس تمام التمام، فللأقباط مشاكل وهموم قد يبالغ المتعصبون منهم فى طرحها، ولكن ليس معنى ذلك أن نسيج الوطن، لم تقرضه نوازع التعصب والتمييز!.

صلاح عيسى يعثر على دستور ١٩٥٤ فى صندوق القمامة

عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، صدر أخيرا كتاب «دستور فى صندوق القمامة» للزميل «صلاح عيسى».الكتاب يروى قصة مشروع دستور ١٩٥٤ الذى أعدته لجنة شكلت من ٥٠ عضوا يشكلون يحل ألوان الطيف السياسى المصرى الذى لا تزال فاعلة إلى اليوم، ولكن مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ،وجوه أكثر ديمقراطية مما يطيق، فألقى به فى صندوق القمامة، إلى أن عثر عليه المؤلف، فأعاد نشره، فى إطار دراسة لدساتير ما يسميه عهد البطريركية الثورية، داعيا لاتخاذه أساسا لكل إصلاح دستورى ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كذلك.

يقع الكتاب فى ٢٠٠ صفحة ..وقدم له المستشار الدكتور «عوض المرّ» الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا».

لا تفسير للظاهرة الثانية، إلاّ أن النظام السياسى القائم، لا يزال عاجزا عن تحويل مصر إلى مجتمع سياسى، يتميز الناس فيه على أساس اختلافهم فى الرؤى السياسية وليس على أساس أديانهم أو طوائفهم أو قبائلهم، وأن المؤسسات السياسية القائمة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدنى، لاتزال عاجزة عن أن تحل محل مؤسسات مجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة، لذلك يلجأ الناس لحل مشاكلهم إلى الكنيسة أو الجامع أو اضرحة الأولياء ،وليس إلى مجلس الوزراء أو مجلس الشعب أو الأحزاب السياسية!.

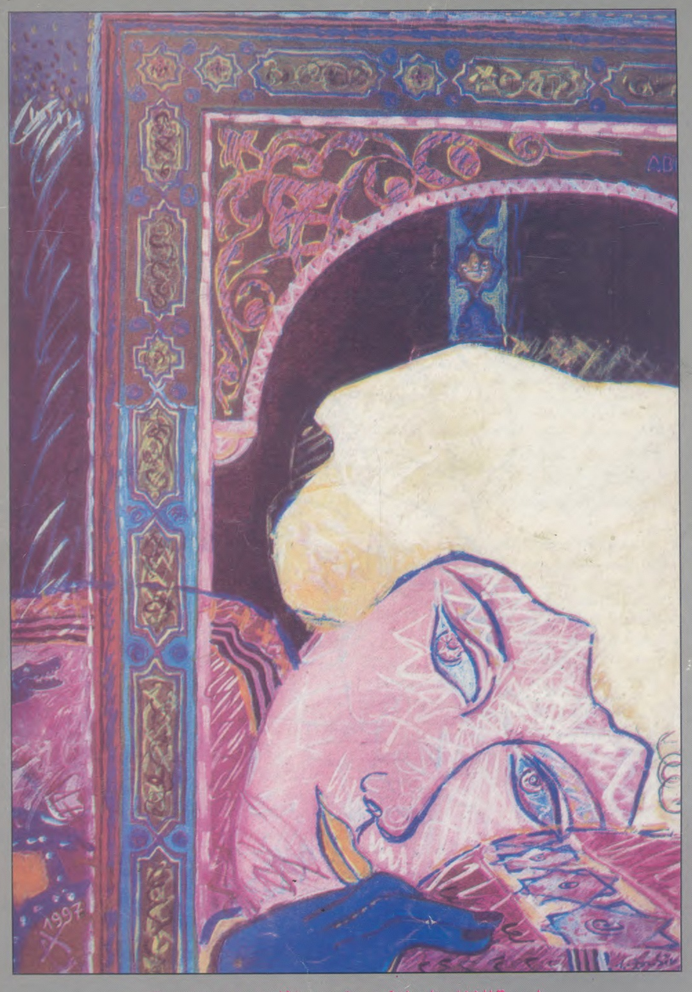
ولو قرأنا كل ما حدث بعين بصيرة لأدركنا أن الأوان قد آن لفتح كل الجروح التى اندملت على صديد وانغلقت على عفونة لتطهيرها وعلاجها..

أما المؤكد فهو أن هموم الأقباط، وكل هموم مصر، لا يمكن أن تحل بشكل كامل، إلاّ فى إطار السعى لتحويل مصر إلى دولة قومية ديمقراطية ،حقيقية، تقوم على مجتمع سياسى ..وليس على جماعات طائفية أو قبلية.

صلاح عيسى



تمثال حرية بهجاتيا



لوحة للفنان الجزائرى زبير هلال محمود مصدق